



قسم أصول التربية

مقرر

تاريخ تعليم الأطفال في مصر

الفرقة ... الثالثة طفولة

استاذ المقرر

د/ أمانى رضا أبوالمعارف سباع

قسم أصول التربية _ كلية التربية بقنا

كلية التربية بقنا

العام الجامعي
٢٠٢٢/٢٠٢٣ م

بيانات أساسية

الكلية: التربية


الفرقة: الثالثة


التخصص: طفولة

عدد الصفحات: ١٥٧

القسم التابع له المقرر : قسم أصول التربية

الرموز المستخدمة:

نص للقراءة والدراسة. 

رابط خارجي. 

أنشطة ومهام. 

رؤية الكلية :

العمل علي تميز كلية التربية من خلال تحقيق الجودة في مستوي المعرفة التربوية وبرامجها وأنشطتها المختلفة والتي تنعكس علي خريجها وبرامجها وأنشطتها المختلفة والتي تنعكس علي خريجها والعمل علي تطوير التعليم بمراحله التعليمية المختلفة.

رسالة الكلية:

إعداد المعلم بما يتوافق والتقدم العلمي والتقني والمهني وتنمية روح الولاء للوطن. والعمل علي تنميته ورقيه والتعاون مع المؤسسات المختلفة التي تساعد في إعداد المعلم للعمل بمراحل التعليم العام وذلك من خلال تمكنه من الكفايات التخصصية والمهنية والتنمية المستمرة.

الأهداف الاستراتيجية للكلية:

الهدف الأول: التعليم المنهجي.

الهدف الثاني: تنمية مهارات التحليل.

الهدف الثالث: تنمية المهارات الذهنية.

الهدف الرابع: تنمية مهارات الاتصال.

الهدف الخامس: تنمية المهارات الشخصية.

الهدف السادس: التقويم الدوري لبرامج الأقسام العلمية.

رؤية برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال (بكالوريوس الطفولة والتربية)
" معلمة رياض أطفال متميزة في مجال التعليم والتعلم والبحث العلمي التربوي
بما يخدم المجتمع محلياً وإقليمياً".

رسالة برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال (بكالوريوس الطفولة والتربية)

" يقدم برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال بكلية التربية بقنا، خريجة متميزة
أكاديمياً وبحثياً ومهنيًا، ومؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل محليًا ووطنياً،
وقادرة علي خدمة المجتمع بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة"

محتوى الكتاب

أولاً : الموضوعات

الصفحة

١٠

الفصل الأول: مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم،

وأهمية دراسته ، والقوى المؤثرة في

النظم التعليمية

١١

مقدمة

١٢

أهمية دراسة تاريخ التعليم في مصر

١٤

القوى المؤثرة في النظم التعليمية :

١٤

أولاً : القوى الطبيعية والجغرافية :

١٥

ثانياً : القوى الاقتصادية :

١٦

ثالثاً : القوى السياسية :

١٧

رابعاً : القوى الاجتماعية :

١٩

الفصل الثاني: الفصل الثاني

نظام التعليم في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي

وحتى نهاية القرن الثامن عشر

٢٠

٢٠

أولاً : التعليم في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي :

٢٣

ثانياً: التعليم في مصر في عهد المماليك:

٢٧

ثالثاً: التعليم في مصر بعد الاحتلال العثماني ١٥١٧م:

٣٢

رابعاً: تأثير الحملة الفرنسية علي مصر والمصريين:

٣٥

الفصل الثالث : نشأة نظام التعليم في مصر في النصف الأول من
القرن التاسع عشر

٣٦

أولاً: عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري:

٤٠

ثانياً: نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد محمد علي
١٨٠٥م:

٥٤

ثالثاً: التعليم في عهد خلفاء محمد علي:

٦٦

رواد التعليم في مصر الإمام محمد عبده وآلياته في تطوير التعليم
(١٨٤٩-١٩٠٥م)

٨٢

الفصل الرابع: محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي

١٨٨٢-١٩٩٢م

٨٣

(١) الاستثمار العسكري والثقافي ١٨٨٢-١٩٠٦

٩٠

(٢) التعليم في عهد الاستقلال الجزئي (١٩٢٢-١٩٥٢)

٩٥

زعماء الإصلاح في التعليم

٩٧

الفصل الخامس: التعليم بعد ثورة ١٩٥٢م:

٩٨

مقدمة

٩٩

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية

١٠١

التطورات التعليمية.

١٠٣

الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية.

١٠٥

العوامل المؤثرة على التعليم في الفترة من ٧٩-١٩٩٢م

١١٣

الأوضاع التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٢م

١٢٤

إصلاح التعليم وتطويره في العصر الحاضر
نظرة إلى المستقبل

١٢٦

خطة تطوير التعليم

الفصل السادس: تعليم الأطفال في مصر في العصر الحديث

١٢٨

مقدمة

١٢٩

أهمية رياض الأطفال.

١٣٠

نشأة رياض الأطفال

١٣٢

مفهوم رياض الأطفال

١٣٤

مؤسسات تعليم الطفل قبل التعليم النظامي في مصر.

١٣٦

أنواع ومسميات مؤسسات تعليم الطفل

١٣٦

تمويل مؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر

١٣٧

أهداف مؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر

١٣٧

إعداد الطفل ذهنيًا لدخول وتقبل التعليم الابتدائي.

١٣٨

مفهوم الروضة

١٣٩

مبررات اعتماد مرحلة رياض الأطفال

١٣٩

١٤٠

نظام القبول ومدة الدراسة بمؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر

١٤١

تعليم طفل ما قبل المدرسة نظرة إلى المستقبل

١٤٩

الفصل السابع: نماذج من رواد التعليم في مصر

١٥٠

اسماعيل القباني

١٥٣

طه حسين

١٥٧

المراجع

كلية التربية يفتنا

أهداف تدريس المقرر:

بعد نهاية تدريس المقرر يكون الدارس قادر على:

- ١- التعرف على مفهوم تاريخ التعليم، وأهمية دراسته.
- ٢- تحديد القوي والعوامل المؤثرة علي النظم التعليمية.
- ٣- عرض وتوضيح الأوضاع التعليمية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢م.
- ٤- نشأة تعليم الأطفال في مصر.
- ٥- التعرف علي أهمية مرحلة رياض الأطفال .
- ٦- التعرف على أبرز رواد الفكر التربوي.
- ٧- إلقاء الضوء على مفهوم التربية وأهميتها وأهدافها عند الإمام محمد عبده.
- ٨- التعرف علي خصائص النمو في مرحلة الطفولة عند الامام محمد عبده.
- ٩- أهداف مؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر.

الفصل الأول


مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم ،
وأهمية دراسته ، والقوى المؤثرة في
النظم التعليمية


كلية التربية بقنا

٩

الفصل الأول
مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم ،
وأهمية دراسته ، والقوى المؤثرة فى
النظم التعليمية

مقدمة

 من أراد أن يتعرف على أمة فعلية أن يتأمل تاريخ تعليمها وللعلم تاريخ طويل بدأ مع ظهور الإنسان فى العمل والتفكير ، وعرفته البشرية منذ الآف السنين ، ولم تقف نشأته عند مجتمع معين أو شعب بذاته فتاريخ التعليم هو تاريخ الحضارة الإنسانية كلها .

 وقديماً قال حكيم الصين العظيم " كونفشيوس " أن قدماء الناس اهتموا بدراسة الماضي بقصد تعليم وتطوير انفسهم والتعليم محكم طبيعته عملية تاريخية ، لأن دافع التعليم ما هو إلا امتداد لماضية ، ومن خصائص الاحتفاظ بالكثير من عناصر هذا الماضي ومن ثم فإن أى مفكر تربوى لا يستطيع أن يتعمق فى أصول التعليم ويتفهم أبعاده ومشاكله دون مراعاة البعد التاريخي فيعود إلى هذا الماضي ينقب ويبحث فى أصوله وجذوره ، ويتتبع التطور التاريخي للمسائل التعليمية ويربطها بالواقع الحاضر الذى يعيشه ويستفيد من تجارب هذا الماضي فى مواجهة التحديات المرتبطة بمشاكل التعليم وقضاياها .

أهمية دراسة تاريخ التعليم فى مصر :



١- وسيلة ضرورية للطالب المعلم ، ولكل العاملين فى حقل التعليم للتعرف على حاضر المجتمع المصري ، والبحث فى الأصول التاريخية للمسائل التعليمية ، وتتبع التطورات التاريخية التى صاحبتهما والظروف التى مارست تأثيراً عليها وأبعاد المشاكل التى واجهتها والحلول التى طرحت للتغلب على هذه المشاكل وأيضاً التعرف على تجارب المجتمعات الأخرى ونظمها التعليميه ، وتقييم هذه التجارب ، والاستفادة الصحيحة من إيجابياتها فى إصلاح النظم التعليمية الحالية .



٢- الدراسة التاريخية للتعليم أمر ولا بد أن يسبق البحث عن فلسفة تعليمية تقود العمل التعليمى وتوجهه ، وهى تعين الباحث والمفكر التربوى فى معرفة الافكار والمبادئ والنظريات التربوية التى ظهرت عبر العصور التاريخية المختلفة والفلسفات التى استندت عليها وتطبيقاتها العملية ، والتحقق من سلامة هذه النظريات ، ونقدها ، والاحتكام إليها فى مواجهة قضايا التعليم الحالية ، والتوصل إلى أفضل الآراء والنظريات التى يمكن تطبيقها مع مراعاة الفارق الزمنى واختلاف الظروف والابعاد الثقافية والتاريخية لكل حالة .



وفى هذا الصدد تحدد الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الأفكار والنظريات التربوية للمفكرين والفلاسفة المصريين والعرب أمثال طه حسين والطهطاوى ومحمد عبده مثلما نهتم بدراسة آراء أفلاطون وفروبل دروسو حتى لا تتركس فى أذهانه الأجيال الناشئة من المتعلمين على أن العقلية الغربية وحدها هى العقلية المبتكرة ، والمبدعة للنظريات والافكار التى ترسم بها طريق وأساليب التعليم .



٣- فى ضوء الجهود التى تبذل حالياً لاصلاح وتطوير التعليم فى مصر والارتقاء بجودته بأعتباره ضرورة لتحقيق خطط التنمية ، وأمن مصر القومي ، واحد ابرز مداخلها لقرن قادم – تأتى أهمية وضرورة دراسة تاريخ التعليم فى مصر لخلق أجيال جديدة من المتعلمين قادرة على قيادة حركة التطوير ، ولديها الامام الكافى بجذور العوائق الاجتماعية التى تعرفل حركة الاصلاح وتتملك الآليات التى تمكنها من تذليل هذه العوائق ، ومواجهة التحديات بنظام تعليمى فى مستوى التحدي •

فالذى يريد أن يفقر خطوة إلى الأمام لابد أن يخطوا قليلاً إلى الوراء ليحصل على قوة الدفع اللازمة للانطلاق •

ومن العسير على أمة تبغى تحقيق الإصلاح والتطوير دون أن تكلف على دراسة احداث التاريخ تستلهم منه الفهم والعمق والرؤية الصحيحة فى مواجهة متطلباته والصمود أمام تحديات العصر بتواصل الحركة واستمرار التقدم •

فدراسة تاريخ التعليم لا تقتصر فيمتها فقط على توضيح ماضى الأمة وإنما تعد هذه الدراسة خير هاد فى معالجة مسائل التعليم ، وتدبير احكامه فى حاضر الأمة ومستقبلها •

قطوف تربوية:

" الإنسان من أهم ثروات الأمم "

آدم سميث

القوى المؤثرة فى النظم التعليمية :



التعليم ليس نظاما قائما بمفرده ، وإنما هو منظومة فرعية من النظام الاجتماعى الذى يقوم به وعليه المجتمع ، وهو يتطوّد ويتغير مع حركة المجتمع ، فمنذ أقدم العصور ولذلك تختلف تشكيل ونظم التعليم من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف القوى والأبعاد الثقافية والقيم التى تسود المجتمع ، وكلما كانت هذه القوى متقاربة ظهرت أنظمة تعليمية متقاربة فى فلسفتها ، وأنماطها والعكس صحيح .

أولاً : القوى الطبيعية والجغرافية :



يختلف النظام التعليمى من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف بيئته الجغرافية والطبيعية من موقع ومناخ وتضاريس ، والبيئة الجغرافية والعوامل المناخية تؤثر فى خلق الإنسان وطباعه ، وثقافته وطريقة تفكيره وخياله وعلاقاته بالمحيطين به .

ومنذ أقدم العصور لعبت الظروف الجغرافية والبيئية الطبيعية التاسعة لاسيرطه اليونانية دور كبير فى تحديد فلسفة ونظام التعليم واهدافه الراهنه إلى تحقيق التفوق العسكرى لحماية المجتمع الاسيرطى من الأخطاء الداخلية والخارجية ، وتزويد الفرد بالعلوم التى تمكنه من تحقيق القوة والشجاعة ، وغرس قيم الولاء والطاعة العمياء للقانون ، وعلى العكس من ذلك انعكست الظروف الجغرافية والمناخية على أهداف ونظام التعليم فى أثينا

الرامي إلى تحقيق النمو المتكامل للفرد جسماً وعقلياً وخلقياً وإطلاق العناية لقدراته وإبداعه ودون قيود من قبل الدولة .

ويختلف نظام التعليم داخل الدولة الواحدة تبعاً لإختلاف مجموعة من العوامل الجغرافية والطبيعية كما هو الحال فى النظام السائد اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتنوع الأنظمة التعليمية تبعاً لتنوع واختلاف الظروف الجغرافية لكل ولاية ، واصبحت لامركزية إدارة التعليم هو النظام السائد فيها ، واختلقت الولايات الشمالية – حيث البرودة القاسية عن الولايات الجنوبية حيث المناخ المعتدل أو الحار جنوب فى تحديد السن الملائمة لالتحاق الأطفال بالمدارس ، ومواسم الأجازات وشكل البناء المدرسي وهندسة بنائها .

بل تلعب العوامل الجغرافية دور كبير فى تحديد محتوى المناهج الدراسية التى تتنوع تبعاً لتنوع البيئة الجغرافية ، وترتبط أنشطتها بخدمة هذه البيئة وتحقيق تنميتها سواء أكانت بيئة ساحليه أو صناعية أو زراعية .

ثانياً : القوى الاقتصادية :

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً فى تشكيل النظم التعليمية وتحقيق أهدافها ، ويتأثر التعليم بالمستوى الاقتصادي للدولة ، حيث يؤدي ارتفاع المستوى الاقتصادي إلى ازدهار التعليم ، وتعدد مؤسساته وتحسن الخدمات التعليمية ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليم ، وبرز ذلك واضحاً فى العصور الوسطى حيث أدى التقدم الاقتصادي للدولة

الإسلامية إلى قيام نهضة تعليمية زاهرة شهدتها الدولة الإسلامية فى بغداد فى العصر العباسي ، وفى مصر فى العصر الفاطمي والأموي •

وعلى العكس من ذلك يحول الاقتصاد الراكد دون إيجاد فرص تعليمية للأفراد كما هو الحال فى المجتمعات النامية التى تعانى من تدنى مستواها الاقتصادي لما يدفعها إلى الاعتماد على القروض التى تقدمها الدول الغنية اقتصاديا فى تمويل التعليم ومن جهة أخرى يتأثر الاقتصاد بالتعليم حيث يعد التعليم هو الأداء أو الوسيلة لإعداد القوى البشرية اللازمة لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال إعداد الكوادر البشرية المتعلمة والمدرّبة التى تقود العمل فى المجالات المختلفة ومن ثم يرتبط التخطيط للتعليم بحاجة الدولة من القوى العاملة من ناحية ، وحاجة سوق العمل من ناحية أخرى •

ثالثاً : القوى السياسية :

يتضح تأثير العوامل السياسية من جوانب عدة منها :

يستخدم التعليم كأداة لغرس ونشر المذهب السياسي الذى تعتنقه الدولة وتصبح نظم التعليم وبرامجه وطرق تدريسه انعكاساً لأهداف الدولة السياسية ويؤكد على ذلك اختلاف النظم التعليمية من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف النظريات السياسية (النظم الشمولية ، والنظم الديمقراطية) ، وعبر التاريخ عكست السياسات التعليمية التى وضعتها كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية – الاتجاهات السياسية لهذه الدول •

يتضح تأثير القوى السياسية على التعليم بأن الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة كما هو الحال عند قيام الثورات أو حدوث الاضطرابات والحروب أو الأحتلال كما هو الحال أثناء الأحتلال البريطاني على مصر ١٨٨٢ م ، حيث رسمت سياسة وفلسفة

التعليم بما يخدم مصالح الاحتلال الرامية إلى إهمال التعليم الذى أصبح بالمصروفات وتم إلغاء المجانية ، وأصبح التعليم فى مصر قاصراً على الاقلية الغنية الموالية للانجليز واصبح الهدف منه تخريج طائفة من الموظفين لأدارة الجهاز الحكومى •

ويتم لذلك تم إعلان المدارس وخاصة المدارس الفنية والصناعية تمشياً مع سياسات الانجليز الاقتصادية الرامية التى تسويق المنتجات الانجليزية •

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢م فى مصر تغير النظام التعليمى فى فلسفته واهدافه ليتمشى مع مبادئ الثورة وأيديولوجيتها •

وفى العصر الحديث برز تأثير العوامل السياسية واضحا فى شبه جزيرة سيناء حيث فرض الاحتلال الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧م مناهج وأنظمة تعليمية فى مدارس سيناء تتمشى وسياسات الاحتلال الإسرائيلى ، وكثيراً ما تلجأ الدول إلى تغيير خططها التعليمية على ضوء نتائج الحروب والسياسات التى تتطلب موازنات ومصادر للتمويل •

رابعاً : القوى الاجتماعية :

يتضح تأثير هذه القوى من حيث " الدين " والتركيب الاجتماعى للمجتمع •

وعبر التاريخ لعب الدين دوراً كبيراً فى حياة المصريين القدماء ، وأزدهار التعليم فى مصر لارتباطه قديماً بمعتقدات المصريين القدماء فى البعث والخلود والتراث والعقاب ، وكان الدين منطلقاً يتخذون منه أساليب تربيتهم ونظمهم التعليمية ، وكانت الحكم والوصفى والكتابات والوصايا والحساب والهندسة والفلك والطب والعلوم ومعارف مرتبطة بالطابع المهنى •

وفي العصور الوسطى ارتبط التعليم من حيث اهدافه ومؤسساته ومناهجه ومعلميه بالدين سواء في الشرق الإسلامي أو في الغرب المسيحي ، وأصبح رجل الدين هو المعلم ، والانجيل والقرآن هو المنهج ، والكنيسة والجامع هي أماكن التعليم أو المدارس •

وكثيراً ما اتخذت المؤسسات التعليمية كوسيلة لنشر تعاليم الدين ، أو نشر مذاهب دينية معينة كما هو الحال مع " الجامع الأزهر " الذي استخدم النشر المذهب الشيعي وتدرسه في مصر في العصر الفاطمي بينما استخدمت المؤسسات الدينية في بغداد لنشر المذاهب السني •

ويقصد بالتركيب الاجتماعي أوضاع المجتمع فيما يتعلق بالعلاقة بين الاجتماعيين المختلفة السائدة فيه حيث فرضت العنصرية " وجود قطاعيين مختلفين من التعليم داخل المجتمع الواحد يحظى أحدهما بكافة الامتيازات ويحرم الطرف الآخر من الخدمات مما يترتب عليه انخفاض فرص التعليم •

وقد عانى المجتمع الاغريقي قديماً من مشكلة العنصرية أو التفاوت بين الطبقات الاجتماعية حيث حرم العبيد رغم كثرتهم العددية من التعليم وتمتع السادة من الطبقات العليا بكل الامتيازات ، وقد أشار افلاطون في جمهورية إلى أن المجتمع المثالي هو المجتمع الطبقي الذي يحكمه الفلاسفة والأحرار بينما يحرم العبيد من كافة حقوقهم وأهمها الحق في التعليم •

وفي العصر الحديث تعامل السلطات الإسرائيلية العناصر الفلسطينية بنفس المنطق الطبقي حيث تحرمهم من الحصول على تعليم متميز وتلجأ إلى أسلوب التعسف والفصل والاستبعاد للكثير من المعلمين العرب المؤهلين للعمل بالتدريس دون أية أسباب •

الفصل الثانى
نظام التعليم فى مصر منذ الفتح العربى الإسلامى
وحتى نهاية القرن الثامن عشر

كلية التربية بقنا

الفصل الثاني نظام التعليم فى مصر منذ الفتح العربى الإسلامى وحتى نهاية القرن الثامن عشر

مقدمة 

مر التعليم فى الفترة التى سبقت حكم محمد على مجموعة من المراحل ، واختلفت فلسفته وأهدافه ونظمه ومؤسساته فى ضوء الظروف والتطورات المجتمعة التى أحيطت بكل مرحلة ، ومن أبرز هذه المراحل :

أولاً : التعليم فى مصر بعد الفتح العربى الإسلامى :

أصبحت مصر ولاية إسلامية بعد أن فتحها القائد العربى عمرو بن العاص سنة ٦٤١م وصاحب ذلك إقبال المصريين على اعتناق الإسلام وانتشار اللغة العربية التى أخذت تحل محل اللغات الإغريقية والقبطية .

وفى ظل الثقافة العربية الإسلامية ازدهر التعليم ، وكان التعليم السائد فى تلك الفترة هو التعليم الدينى الإسلامى ، والهدف منه نشر الدين الإسلامى ، وشرح تعاليم القرآن الكريم ، وتنوعت مؤسسات التعليم ومراحله ومن أهمها :

أ- الكتايب :

الكتايب : اختصت بتعليم الصغار القراءة والكتابة والحساب وتحفيظهم القرآن الكريم ، ويرى أحمد شلبي أن الكتايب عرفت كمؤسسات تعليمية قبل ظهور الإسلام تم انتشارت وازداد عددها زيادة واضحة مع انتشار الإسلام واتساع الدولة الإسلامية .

ب- مدارس المساجد :

مدارس المساجد : استخدمت المساجد كأماكن للعبادة ، وعقد الاجتماعات ومقر للقضاء ونشر العلوم الإسلامية ، وبمرور الوقت تحولت المساجد إلى مدارس للتعليم ، وانتشرت حلقات الدراسة بها ، وكانت تعد التلاميذ للتعليم العالي .

ج- التعليم العالي في الأزهر:

التعليم العالي في الأزهر : نشيد الجامع الأزهر في القرن العاشر الميلادي في عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي وعلى يد قائد جوهر الصقلي كمسجد لإقامة الشعائر الدينية ثم تحول إلى جامعة تدرس فيها العلوم المختلفة كالجغرافية والرياضات والفلك والطب إلى جانب العلوم الدينية واللغوية .

وازدهر التعليم فى الأزهر فى عهد الخليفة الفاطمى العزيز بالله الذى اهتم بإنشاء قسما داخليا لاستقبال طلاب العلم من مختلف بقاع العالم ، وبذلك أصبح الأزهر من أهم المراكز العلمية فى العالم الإسلامى .

د- التعليم الحرفى:

التعليم الحرفى : ويعرف هذا النوع من التعليم بنظام الطوائف أو نقابات الحرف ويرجع ظهوره بصورة منظمة فى مصر فى عهد الأيوبيين ، حيث أنه لم تكن هناك معاهد خاصة لتعليم الحرف أو الصناعات المختلفة وإنما كان يتم تعليم الصبية أصول وفنون الحرفة داخل موقع العمل نفسه وبمشاركة زملائه فى الحرفة ، ويهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد الصناع مهنيًا وخلقياً ، والحفاظ على مستوى الحرفة وتقاليدها ، وخلق الشعور بالانتماء والأمن بين أفراد الطائفة أو الحرفة .

هـ- التعليم فى المدارس:

التعليم فى المدارس : عرفت المدارس بمعناها الحديث فى العصر الأيوبرى حيث استقلت عن المساجد ، وخصص لها مبنى يضم قاعة للمحاضرات والحلقات الدارسية (أيوان) وقد ارتبط ظهور المدارس فى أول الأمر بأسباب مذهبية واستخدمت بهدف نشر مبادئ تعاليم المذهب السنى الذى تعنتقه الدولة الأيوبية ، ومناهضة المذهب الشيعى المخالف لها .

أشهر المدارس في العصر الأيوبي:



ومن أشهر المدارس التي ظهرت في مصر في العصر الأيوبي :

- ١- المدرسة الناصرية التي أسسها الناصر صلاح الدين الأيوبي في عام ٥٦٦هـ.
- ٢- المدرسة القمحية : وأسسها أيضا صلاح الدين الأيوبي كمدرسة للمالكية وسميت بذلك لاعتمادها على القمح الذي تنتجه الفيوم في الانفاق عليها .
- ٣- المدرسة الصالحية : وبنهاها السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب في ٦٣٩هـ وكانت تضم أربعة أقسام اختص كل قسم منها بتدريس مذهب من المذاهب الإسلامية الأربعة (الأمام الشافعي ، والأمام الحنفي ، والأمام المالكي ، والأمام الحنبلي) .

ثانياً: التعليم في مصر في عهد المماليك:



أصل المماليك اجناس من الرقيق الابيض جليوا من أواسط آسيا وغربها ، واستخدمهم الحكام الأيوبيين للعمل في خدمة القصور .

ويعتبر السلطان الأيوبي " الصالح نجم الدين أيوب " أول من اهتم بتربية المماليك في مصر واستخدمهم في خدمة الجيش ، وعين عددا منهم أمراء في الدولة ، وبنى لهم قلعة الروضة ليعيشون فيها بعيداً عن المصريين وذلك عرفانا بجميلهم واخلاصهم في الدفاع عنه ضد اعدائه . وبمرور الوقت قوى نفوذ المماليك ، ثم اعتلوا العرش بعد سقوط الدولة الأيوبية وزواج " شجر الدر " من أبيك التركماني الذي أصبح أول حاكم مملوكي

لمصر والشام والحجاز فى القرن الـ(١٣)م ، ونجع الممالىك أثناء حكمهم لمصر فى صد أخطاء الصلىبيين ، وهزيمة المقول فى عىن جالوت (٦٥٨)هـ ، وازدهرت أحوال مصر الاقصادىة فى عهدهم نىة مرور التجارة من أوروبا إلى الهند والشرق الاقصى عبر أراضيها مما كان له أكبر الأثر فى ازدهار التعلیم وانتعاشه ، واصبحت مصر مركزاً للنشاط العلمى والدينى فى العالم الإسلامى واهتم الممالىك ببناء الكتاتيب والمدارس والانفاق على التعلیم وانقسم التعلیم فى مصر فى عهد الممالىك إلى نوعىن هما :

(١) تعلیم الخاصة من الممالىك:



وىتم تعلیم المملوكى فى ثلاث مراحل تعليمية :

- الأولى : يتعلم فيها المملوكى القراءة والكتابة مع حفظ أجزاء من القرآن الكرىم
- الثانية : ليتعلم علوم الفقة
- الثالثة : خلال فترة المراهقة يتم خلالها تعلیم المملوكى العلوم الحربىة ومهارات القتال تمهيداً لدخوله الخدمة

(٢) تعلیم العامة من المصرىين:



وىتم ذلك من خلال المؤسسات التعليمية التالية :

أ- الكاتيب :

الكاتيب : ويشهد التاريخ أن المماليك انشئوا الكثير من الكاتيب ووقفوا عليها الأوقاف الكبيرة •

ب- المدارس

المدارس : ويذكر الرحالة ابن بطوطة أن مدارس مصر سواء الملحقة بالمساجد أو المستقلة عنها انتشرت في تلك الحقبة إلى الحد لا يستطيع أحد أن يعصرها ، وكانت تقام احتفالات كبيرة عن الانتهاء من بناء أى مدرسة يحضرها السلطان ويقوم بتعيين المدرسين والفقهاء والموظفين للعمل فيها وفيها تدرس العلوم الدينية واللغوية إلى جانب العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة والكيمياء والفلك ، وكانت تلحق بكل مدرسة خزانة للكتب يرجع إليها الطلاب والاساتذة للاستفادة منها ومن أشهر المدارس التي شيّدت في العصر المملوكى " المدرسة الناصرية " التي أسسها السلطان الناصر محمد بن قلاوون وكانت تمثل ارقى ما وصل إليه المعمار الإسلامى ، ومدرسة السلطان برفوق التي أنشأها بين القصرين •

ج- التعليم في الأزهر:



التعليم في الأزهر : ويلتحق به الطلاب بعد الانتهاء من الدراسة الأولية في الكتاتيب أو المدارس وكانت شهرة علماء الأزهر من أهم عوامل إقبال الطلاب من مختلف أنحاء العالم الإسلامي للدراسة به ، وقد تسابق أهل الخير في تخصيص الموارد المالية للإنفاق على التعليم في الأزهر .

د- التعليم الحرفي:



التعليم الحرفي : وكما سبق القول فإن هذا النوع من التعليم يشبه ما نسميه اليوم بنظام التلمذة الصناعية حيث كانت فترة الصبية هي أهم فترات التعليم الصناعي . وأولى خطوات الإعداد المهني أو الحرفي حيث يعيش الصبي عند المعلم " الأسطي " وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى المعلم نحو الصبي واجب التوصية وتعليمه الحرفة التي يزاولها ولكل معلم عدد من الصبيان لا يجوز له أن يتعداه ولم تكن هناك سنوات محددة لفترة التلمذة التي قد يصل في بعض الأحيان إلى سبع سنوات يجتاز بعدها الصبي امتحانا عمليا لاختيار مهاراته في ممارسة الحرفة ثم يتدرج بعدها إلى مرتبة العريف ثم معلماً أو أسطي .

وكان " شيخ الطائفة " على قمة هذا النظام وكان يستمد قوته ونفوذه من الثقة الممنوحة له من جميع أفراد الحرفة .

ومن أهم مسؤولياته تنظيم (دور الطائفة) وتوزيع الأعمال ، والمحافضة على مستوى الحرفة .



ثالثاً: التعليم في مصر بعد الاحتلال العثماني ١٥١٧م:



أ- الاحتلال العثماني لمصر:



قدم العثمانيون من شبه جزيرة أسيا الصغرى ، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية وشبه جزيرة البلقان حتى وصلوا إلى النمسا وأغرام ضعف دولة المماليك في مصر والشام سياسياً واقتصادياً نتيجة اكتشاف البرتغاليين طريق " رأس الرجاء الصالح " وتحول التجارة تدريجاً عن مصر عبر هذا الطريق الجديد فضلاً عن كثرة الحروب التي خاضتها المماليك أمام البرتغاليين والتي انتهت البلاد اقتصادياً ، وبالفعل اتجه العثمانيون صوت دولة المماليك الذين لم يتمكنوا من الصمود أمام الزحف العثماني وانتهى الأمر باستيلاء العثمانيين على الشام بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦م ، وكان هذا الاقتصاد دافعاً لتقدم العثمانيين لفتح مصر والاستيلاء عليها بعد هزيمة المماليك في الريدانية سنة ١٥١٧م ، وبذلك اصبحت كل من الشام ومصر جزء من الدولة العثمانية .



ب- أوضاع مصر تحت الحكم العثماني:

أهتم العثمانيون بالتوسع والمحافظه على الولايات التي احتلوها ودفعهم ذلك إلى الاهتمام ببناء قواتهم العسكرية من أجل استيعاب الأمن والنظام ، إلى جانب الاهتمام بحماية الأموال ، وفرض الضرائب لتمويل القوات العسكرية التركية ، ولم يصاحب ذلك أى اهتمام بشئون الولايات اقتصادياً واجتماعياً ، فساءت أوضاع البلاد ، وتجلى ابعاد ذلك فى النواحي التالية :

١- الأوضاع السياسية:

بنى نظام الحكم فى مصر على سياسة " فرق تسد " ، وتقسيم السلطة بين أربع هيئات هى :

- الوالى التركى الذى يعين من قبل السلطان .
- الديوان : وهو هيئة تضم كبار العلماء والاعيان وتشارك الوالى فى اختصاصاته .
- الحامية العسكرية ومهمتها المحافظة على الأمن والدفاع .
- المماليك ويتولون حكم الأقلية داخلياً .

وإدى الصراع بين القوى الأربعة إلى عدم استقرار الولايات ليظل العثمانيون هم أصحاب السلطة والنفوذ والقوة الوحيدة المستفيدة من هذا الصراع .

٢- الأوضاع الاقتصادية:

ادى احتكار العثمانيين للأراضى ، وفرض الضرائب على أصحاب الأراضى إلى ضعف الزراعة واهمال المشاريع الزراعية كبناء القناطر والترع مما دفع المصريين إلى وقف املاكهم لآعمال الخير .

وكان السياسية تهجير العمال المهرة من مصر إلى الاستعانه ، وقرض الضرائب الباهظه على الصناعات القائمة اثرت فى ضعف الصناعة وتدهورها .

كما أهملت التجارة ، وشاعت الفوضى وعدم استعياب الأمن ، فضلاً عن سياسة فرض الضرائب الباهظه على القوافل التجارية.

٣- الأوضاع الاجتماعية:

حرص الحكم العثمانى على تقسيم المجتمع على طبقات هى الطبقة الحاكمة التركية وهى طبقة ارسنقراطية منعزلة عن الشعب لا تختلط بأبنائها ، وطبقة المحكومين من الرعايا المصريين التى تعاني من الفقر الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وعليهم العمل فى خدمة الطبقة الحاكمة أو الوظائف الدنيا.

٤- الأوضاع التعليمية والثقافية:

تعتبر فترة الحكم العثماني على مصر سنة ١٥١٧م والتي امتدت لما يقرب من ثلاث قرون من بين الفترات التاريخية التي تثير الكثير من الجدل بين الباحثين ، وتتجه الغالبية العظمى منهم إلى التأكيد على أن ما أصاب مصر من تأخر ثقافي وعلمي وجمود فكري يرجع إلى تلك الفترة بينما تتجه كتابات الاقلية إلى أن ذلك يرجع إلى العصور التي سبقت الحكم العثماني وفي البحث عن حالة العلم والتعليم أو الظروف التي أثرت على حركته ، وأسباب تدنى الأوضاع العلمية والثقافية في مصر خلال تلك الفترة ، يمكن إيجاز ذلك فيما يلي :

منذ الفتح العثماني لمصر سنة ١٥١٧م ، وحتى سقوط الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م حاول العثمانيون أن يجعلوا من " أستانبول " وليس " القاهرة " العاصمة الجديدة ، ليس للخلافة والحكم فقط بل للثقافة والعلوم فنقلوا أكبر عدد من أمهر العلماء والصناع ، وفضل الكتب والمكتبات والمخطوطات إلى الأستانه مما حرم مصر والمصريين من العلماء والكتب والمراجع .

أن التعليم السائد في تلك الفترة كان تعبيراً عن التركيب الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع في ذلك الوقت من وجود أقلية محظوظة من الاتراك والأمراء والمماليك تحصل على كل الامتيازات وغالبية مقهورة من عامة الشعب تعاني من الظلم والفقر .

وانعكس ذلك على التعليم ، وأصبحت الفواصل التعليمية متوازية مع الفواصل الطبقيّة ، وأكدت أرستقراطية التعليم وطبقته ، وأصبح التعليم قاصراً على أصحاب الامتيازات من غير المسلمين حيث سمح لهم ببناء مدارس طائفية خاصة ليتعلم أبنائهم

وانتشرت المدارس الاجنبية مثل مدراس الفرنسيسكان ، واليونان ، والارثوذكس ، كما كان لليهود مدارس خاصة بهم فى المعابد اليهودية •

أما مؤسسات التعليم الخاصة بعامة الشعب من المصريين فقد نالها ما نال البلاد من قلة الموارد بسبب الفقر فاهملت الدولة تشجيع التعليم الشعبى ، وتوقفت عمليات بناء الكتاتيب والمدارس بسبب توقف أموال الخير والهبات التى يقدمها كبار الأثرياء والتجار والعلماء •

وأغلقت الكثير من المدارس التى كانت قائمة قبل الاحتلال التركى ، أما ما تبقى من مدارس وكتاتيب فقد فشلت فى القيام بوظيفتها التعليمية بسبب حرمان أبنائها من الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية لقلة الامكانيات ، فضلاً عن جمود وركود المناهج ، وأهمال الدراسات العملية التى تفيد فى اعداد الطلاب اعداداً مهنياً •

ولعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت البلاد فى هذه الفترة دورها فى انخفاض اعداد المتعلمين فى الكتاتيب أو المدارس رغم عدم وجود عوائق للالتحاق بهذه المؤسسات حيث كانت الدراسة فيه مجانية إلا ان الفقر والانشغال بالبحث عن القوت ووسائل الرزق ، وسداد الضرائب الباهظة التى فرضتها الدولة العثمانية على رعاياها كانت سببا فى احجام الكثيرين عن الالتحاق بمؤسسات التعليم •

تفشي العديد من القيم السلبية فى هذا العصر وانعكست آثارها على التعليم والثقافة ومنها انتشار الحرافات والجهل ، وشيوع المحسوبية والرشوة داخل مجالس العلم والعلماء ، ويذكر الجيرنى أن بعض المشايخ أقبلوا على منح الأطفال " الاجازات العلمية " بحكم لمجاه أو الرشوة أو الصلات العائلية والقراية التى تربطهم بهؤلاء الأطفال دون أن يستحقوا ذلك عن كفاءة •

رابعًا: تأثير الحملة الفرنسية علي مصر والمصريين:



كان البحث عن المستعمرات أحد خصوصيات العصر الحديث في تاريخ أوربا ، بعد انتهاء عصر الأقطاع وظهور الدول القومية والرأسمالية التجارية ، وقيام الثورة الصناعية ، واتساع سوق التجارة والحاجة إلى الأسواق والمستعمرات .



بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٣م والقضاء على الملكية وإعلان الجمهورية في فرنسا - اشتد التنافس الانجليزي - الفرنسي ، حيث تزعمت إنجلترا سياسة تشجيع التحالفات الأوربية للقضاء على الثورة الفرنسية ومنع تسرب مبادئها خارج حدود فرنسا ، وشنت مجموعة حروب ضد فرنسا في الفترة من (١٧٩٥ - ١٧٩٧) ، وتمكنت فرنسا من تحقيق انتصارات على القوات المعادية لها وتوسع حدودها ، إلا إنها لم تتمكن من إعلان الحرب على إنجلترا بسبب موقعها الجغرافي ، وتفوق الأسطول الأنجليزي ، واتجه التفكير الفرنسي إلى ميدان آخر لضرب إنجلترا وجاءت فكرة الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م بهدف الوصول إلى المستعمرات الإنجليزية في الهند وضرب المصالح الإنجليزية هناك ، وساعد على نجاح الحملة ضعف الدولة العثمانية بسبب كثرة الحروب ، واحتلال شئونها الداخلية .


الآثار الثقافية والعلمية للحملة الفرنسية علي مصر:





بالرغم من أن الحملة الفرنسية لم تستمر في مصر إلا ثلاث سنوات فقط إلى أنها تركت مؤثرات عديده ، وايقظت البلاد من سباتها العميق بما حملته من نظم وأفكار جديدة لم




يألفها المصريون من قبل ، وحملت معها الأسلحة الحديثة ، وكانت مقارنة المصريين للأسلحة التي استخدمها الفرنسيين بالأسلحة التي كان يستخدمها المماليك والعثمانيين هي العلامة الأولى على مدى التقدم الذي حدث في الضرب بالمقارنة بالأوضاع في فترة حكم المماليك والعثمانيين .

 كما عمل نابليون على تنظيم أشتراك المصريين في الحكم ، وتكوين المجالس الوطنية بالقاهرة ، وترك المصريين حق اختيار رئيس الديوان الوطنى الذى يتألف من المصريين ، وكان لذلك أثره فى إتجاه المصريين إلى تغيير أسلوب حياتهم حيث اتسعت خبراتهم فى تجارب السياسية والحكم وساهم ذلك فى تغيير مواقفهم وظهور شخصيات من العلماء والأشراف والتجار لعبت دوراً كبيراً فى الاشتراك فى مجرى الأحداث السياسية فيما بعد ، وكان ذلك بوابة ظهور تاريخ الولاء بين الفكر العربى الإسلامى القائم على طاعة الخليفة وأولى الأمر ، وبين الفكر الأوروبى العلمانى الذى يقوم على فصل الدين عن السياسة والحكم .

 جلبت الحملة طائفة من علماء فرنسا النابغين فى مختلف فروع العلوم والفنون بلغت (١٤٦) مائة وستة وأربعون عالماً ، وأنشأ نابليون المجمع العلمى المصرى فى أغسطس عام ١٧٩٨م على غرار المجمع العلمى الفرنسى فى باريس .

 ويتألف هذا المجمع من أربعة أقسام رئيسية هى الرياضيات ، والطبيعات ، والاقتصاد السياسى ، والآداب والفنون ، ويضم فى عضوية خلاصة علماء الحملة فى مختلف التخصصات بواقع اثنى عشر عضو فى كل تخصص ، ويهدف هذا المجمع إلى العمل على تقدم العلوم والمعارف فى مصر ، ودراسة المسائل الطبيعية والصناعية والتاريخية ونشرها وأسداء رأى العلمى للحكومة .

 وتمكن هذا المجمع خلال فترة وجود الحملة من إقامة مطبعتين أحدهما فرنسية والأخرى عربية لطبع النشرات التى توزع على المصريين .

وإنشاء جريدتين فرنسيتين أحدهما سياسية والأخرى علمية اقتصادية وكان وجودها
المجمع بكل إنجازاته نافذة أخذ منها المصريون على ما يدور في أوروبا من تقدم في مختلف
المجالات.

إسهامات علماء الحملة في مصر:

وساهم علماء الحملة في تحقيق العديد من الإنجازات العلمية وأهمها :

دراسة مختلف مظاهر الحياة في مصر تاريخها وجغرافيتها وأرضها وحياتها
الاقتصادية وجمع معلومات ضخمة في مختلف هذه المجالات وصدارها في كتاب " في
وصف مصر " الذى يعد أول موسوعة حديثة عن مصر .

تمكن " شامبليون المهندس الفرنسى " من تفسير الكتابة المصرية القديمة (
الهيروغليفية) وفك رموز حجر رشيد وساهم ذلك في دراسة التاريخ المصري القديم
ومعرفة أسرار الحضارة الفرعونية .

قام علماء الحملة بعمل دراسات حول فكرة شق قناة تربط البحرين الأحمر والمتوسط

تم رسم أول خريطة صحيحة لمصر مبيناص عليها النيل والترع .

الفصل الثالث

نشأة نظام التعليم في مصر في النصف الأول
من القرن التاسع عشر

كلية التربية بقنا

الفصل الثالث

نشأة نظام التعليم في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر

أولاً: عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري:

شهد المجتمع المصري في القرن التاسع عشر مرحلة تغيير ثقافي هائلة امتدت إلى العديد من جوانب الحياة ، وساهم هذا التغيير في نقل مصر من عزلتها وجمودها إلى الانفتاح على العالم الخارجى والاتصال بالمدينة الغربية المتقدمة مما كان له أكبر الأثر في حدوث نهضة تعليمية وثقافية شهدتها البلاد .

وأرتبط هذا التغيير بوجود مجموعة من العوامل اقتضت حدوثه وساعدت على قيامه دفع تسليمنا بقوة تأثير كل عامل من هذه العوامل ، ودورة الحيوى في حدوث التغيير إلا أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن هذا التأثير جاء مع تضافر مجموعة العوامل والظروف مجتمعه .

وأهم العوامل التى أدت إلى أحداث التغيير في المجتمع المصري في بداية القرن التاسع عشر هي :

١- العزلة ضد طبيعة المجتمع المصري:

إذا كانت العزلة قد فرضت على مصر طوال فترة الأحتلال العثماني الذي استمر ثلاث قرون كاملة إلا أن هذه العزلة كانت ضد طبيعة الحياة في مصر بحكم موقعها الجغرافي الهام بين ملتقى القارات والذي يفرض عليها القيام بدور هام في ربط أوروبا بالشرق عن طريق المعابر والطرق البرية والبحرية التي عرفتها مصر .

وبالتالي فإن حياة العزلة والجمود التي فرضت نفسها على المصريين وثقافة المجتمع لم تستمر طويلاً وكان لابد وأن يأتي الوقت المناسب لكسر السور العظيم الذي أقامه العثمانيون ليقيدوا به حركة المجتمع المصري .

وكان العقد الأخير من القرن الـ (١٨) إيذاناً بتحريك المجتمع المصري نحو التغيير وإزالة الحواجز المصطفية التي عرقلت تقدمه ونموه ما يقرب من ثلثمائة عام .

٢- التنافس الاستعماري المصاحب لظهور الرأسمالية والمواجهة الحضارية مع

الغرب

شهد القرن السادس عشر حركة تنافس استعماري بين الدول الرأسمالية في أوروبا بقصد إيجاد مجالات للتجارة مع الخارج عن طريق السيطرة على المناطق الفنية بالمواد الأولية .

وقويت هذه النزعة بقيام الثورة الصناعية التي ضاعفت من الأطماع التوسيعية بهدف امتلاك مواطن المواد الخام ، واحتكار الأسواق ، والسيطرة على الأقاليم الملائمة للاستغلال ، ولما كان التنافس الأوربي قد جاء متزامناً مع فترة تدهور الدولة العثمانية بذلك كانت المنطقة العربية بما فيها مصر محطاً لهذه الأطماع ومحلاً للصراعات والمناورات العسكرية ، وأقتضى ذلك بالضرورة تغيير الأوضاع التي سادت هذه المنطقة ، وكانت فرنسا من أسبق الدول الأوربية أدراكاً لهذه الحقيقة وأكثرها اهتماماً بهذه المنطقة .

٣- الآثار الثقافية والفكرية للحملة الفرنسية:

بالإضافة لما سبق عرض من آثار حلبتها الحملة الفرنسية التي لم تكن مجرد حملة عسكرية أو سياسية ، إنما كانت حدثاً ثقافياً هائلاً حيث أنها فتحت عيون المصريين على صفحات هامة من تاريخ الحضارة العربية ليروا أشياء لم يألفوها من قبل ، ووضعت المجتمع المصري وجهاً لوجه أمام الحضارة الأوربية المتقدمة ، وكانت فرصة لبعض العلماء والمفكرين الفرنسيين للتعرف على مصر مما شجعهم فيما بعد على الاستقرار فيها ، ومحاولة تنفيذ بعض المشروعات التي لم يستطيعوا تنفيذها في بلادهم .

٤- ظهور محمد علي وأحلامه التوسيعية:

يعتبر ظهور " محمد علي " على مسرح الأحداث السياسية في مصر في تلك الفترة أحد العوامل الهامة التي ساعدت على أحداث التغيير في حياة البلاد .

و " محمد على " أحد الضباط الألبان فى الحامية العثمانية ، أظهر تعاطفاً كبيراً مع الشعب المصري ، ووقف بجوارهم مطالباً بإنزال المظالم التى كان يتعرض لها هذا الشعب فتمسك به زعماء الشعب واختاروه ليكون حاكماً عليهم ، وطالبوا السلطان العثمانى بعزل خورشيد باشا .

ويعتد إختيار " محمد على " سنة ١٨٠٥ بفضل الدور الإيجابى لزعماء الشعب حدث فريداً فى تاريخ مصر الحديث حيث استطاع الشعب المصرى لأول مرة تقرير مصيره ، والتعبير عن نفسه بوسائل مختلفة بعد أن اتاح لهم حكم الفرنسيين .

فرصة المشاركة فى الدواوين وتوج ذلك بأختيار حاكمة وبشروط أهالى البلاد وبعد ظهور " محمد على " طرفاً هاماً فى عملية التغيير الثقافى التى عرفتها مصر حيث أنه أدرك الفوارق الحضارية بين مصر والغرب وأنه من الضرورى التعلم من الغرب المتقدم والاستفادة منه وأمن بضرورة التغيير ، حقيقة أن التغيير ارتبط بمصالحة الشخصية الرامية إلى تكوين أمبراطورية ضخمة إلا أنه صاحب الفضل فى أحداث نهضة تعليمية وثقافية عرفتها مصر ، والمتتبع للتاريخ منذ مطلع القرن الـ (١٩) يستطيع أن يلمس بكل وضوح كيف شهدت أرض مصر بداية النهضة الحديثة التى تمثلت فى وجود محاولة لمشروع حضارى شامل يقوم على رؤية مستقبلية أرادت بها مصر أن تنتقل من دافع متخلف إلى آخر مختلف .

كلية التربية بقنا

ثانياً: نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد محمد علي ١٨٠٥م:

تولى " محمد علي " حكم مصر بأرادة الشعب المتمثلة في الزعامة الشعبية التي تكونت من العلماء والأعيان المصريين – إلا أن محمد علي بدأ يتجه إلى توحيد مركزه ، والأفراد بالسلطة وحكم البلاد حكماً مطلقاً فتخلص من المماليك ثم تخلص أيضاً من الزعامات الشعبية .

وكان " محمد علي " يهدف من وراء ذلك إلى إنشاء دولة قوية مستقلة عن الدولة العثمانية ، كما أن يهدف إلى إنشاء إمبراطورية كبيرة ، ولتحقيق ذلك فكر محمد علي في إنشاء جيش كبير ، غير أن إنشاء الجيش كان يتطلب النفقات الكثيرة وللحصول على هذه النفقات كان لابد من تنظيم اقتصاديات الدولة والقيام بإصلاح شامل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وكان تطوير كل هذه المرافق العسكرية والمدنية يحتاج أيضاً إلى الفنيين والعسكريين الأكفاء .

فالجيش في حاجة إلى الأسلحة ، وأذن فلابد من الضباط الذين يستطيعون تدريب الجنود على استخدام الأسلحة ، وإلى المهندسين الذين يستطيعون تشغيل المصانع المختلفة للإشراف على صناعة الأسلحة والملابس وغيرها مما يحتاج إليه الجيش ، وكان الجيش في حاجة إلى الأطباء وإنه لابد من إعداد الأطباء وكان الجهاز الحكومي الذي يشرف على تخطيط وتنفيذ سياسة الدولة والنهوض بمرافقها المختلفة في حاجة إلى الموظفين الأكفاء لذلك اتجه محمد علي إلى التعليم ليعد الفنيين الذين يحتاج إليهم والعسكريين الذين يستطيعون بناء الجيش القوى وقيادته ، غير أن النظام التعليمي بالبلاد في ذلك الوقت كان نظاماً دينياً لا يستطيع أن يقتوم بهذه المهمة ففكر محمد علي في بناء نظام التعليم الحديث ، الذي يساعده

على تحقيق أهدافه ، ولذلك ترجع نشأة التعليم الحديث في مصر إلى عهد محمد علي أو إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتاريخ التعليم في النصف الأول من القرن التاسع عشر إذن هو تاريخ التعليم في عصر محمد علي الذي استمر يحكم مصر إلى سنة ١٨٤٨م إلى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر تقريباً .

نشأة نظام التعليم:

يتضح لنا مما سبق أن أهداف التعليم في النصف الأول من القرن التاسع عشر تحددت في ضوء حاجة محمد علي إلى الجيش القوي ورغبته في إنشاء إمبراطورية كبيرة ، وبالرغم من أن توجيه العناية إلى إعداد الجيش قد ساعد على النهوض بالمجالات المختلفة للدولة إلا أن التعليم ارتبط بحاجات الجيش واصطبغ لذلك بالصبغة العسكرية وقد واجهت محمد علي صعوبات كثيرة عندما بدأ يفكر في تحقيق أهدافه ، فقد كان في حاجة إلى جيش قوى يعتمد عليه ويثبت به نفوذه وسلطته وكان في حاجة إلى عدد كبير من العسكريين المدربين فلقد كان الجيش يتكون حينئذ من خليط من المماليك والجرس والالبان ، الذين لم يتعودوا على النظام ولم يتعلموا شيئاً من الفنون العسكرية الحديثة ، ولم تكن قد أتاحت الفرصة للمصريين ليشتروا في الجيش حتى ذلك الوقت .

ومن ناحية أخرى لم يكن هناك نظام تعليمي منظم ، كما لم تكن هناك إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم ، فالنظام القائم بمصر لم يكن قادراً على إعداد الخبرات المختلفة التي كان يحتاج إليها محمد علي ، وكان هذا النظام شعبياً ، لا تنظمه اللوائح أو القوانين ، فكان لا بد إذن من إيجاد نظام تعليمي جديد ، وقد وجد محمد علي أنه ليس من مصلحته أن يعرض تنظيمات معينة على المعاهد العلمية القائمة بعد أن عاشت سنين طويلة لا تحس بالحاجة إلى التغيير ولا تقوم به ، كما خشي أن يلقي معارضة عنيفة من رجال الأزهر ، إذا ما

فرض عليهم نظاماً لم يألفوه وقد يعتقدون أنه خطر عليهم ، ففكر في إنشاء معاهد علمية على النظام الحديث الذى كانت أورباً قد أخذت به .


ولم تكن المشكلة تنحصر فى إقامة المعاهد العلمية الجديدة لكن المشكلة امتدت على ما يتبع إنشاء هذه المعاهد من حاجة إلى هيئة للتدريس تقوم بواجباتها الجديدة فهئية التدريس بالأزهر وبمدارس المساجد تخصصت فى العلوم الدينية واللغوية ، وليس لأفرادها خبرة بالعلوم الحديثة أو بالعلوم العسكرية ، وكان لابد من تدبير الطلاب الذين يدرسون بالمعاهد الجديدة إذا كان محمد على لم يجد إقبالاً من الشعب على الالتحاق بها ، إذ كان الألتحاق بها يعنى الألتحاق بخدمة حكومة محمد على ، ولم يكن هدف التعليم من قبل العمل فى الحكومة ، بل كان الفرد حراً فى الألتحاق بأى عمل يميل إليه بعد أن يتعلم .


وبسبب تلك الصعوبات لا يمكننا أن نقول بأن نظام التعليم الحديث فى عهد محمد على ، أو فى مصر بصفة عامة ، نشأ وقام مرة واحدة بل لقد مر النظام التعليمي فى بدء نشأته بتجارب متعددة ، فقد عهد " محمد على " على سبيل المثال ، إلى ديوان الجهادية وهو ديوان الجيش بالإشراف على شئون التعليم ، وتعليل ذلك واضح ، وهو أنه مادامت هذه المدارس تقوم بإعداد الرجال الذين يعملون بالجيش فليكن الإشراف عليها إذن لديوان الجيش .

ووجه الغربة أيضا يظهر فى إنشاء المعاهد أو المدارس الخصوصية فى أول الأمر ، فمن الطبيعي أن تنشأ المدارس الابتدائية ثم الثانوية ثم العالية ، غير أن الحكومة كانت فى حاجة عاجلة إلى الضباط والمهندسين والأطباء وغيرهم من الفنيين ، ولا تستطيع الحكومة أن تنتظر طويلاً حتى تنشئ المدارس الابتدائية والثانوية وحتى يتخرج فيها الطلاب ، فكان لابد من إنشاء المدارس الخصوصية لتعد العسكريين والفنيين اللازمين .

ولقد كان طلبية المدارس العسكرية فى بادئ الأمر من الشراكسة والمماليك ومعنى ذلك أن محمد على لم يثق فى المصريين ليكون منهم جنود الجيش فقد حاول تجنيد السودانين ، إذ جند منهم ثلاثين ألفاً ، ولكن مات عدد كبير منهم وفشلت التجربة ، فبدأ يتجه إلى

المصريين بعد ذلك ليكون منهم ضباط وجنود الجيش ، ولقد أثبتوا تفوقهم وقدرتهم وشجاعتهم وإن لم يجد منهم إقبالاً فى تجنيدهم بالجيش لأنهم لم يكونوا قد ألفوا حياة الجندية من قبل ، لذلك نرى محمد على لا يلحق المصريين فى بدء نشأة النظام التعليمي بالمدارس العسكرية وإنما يجمع بالمدرسة العسكرية التى أنشأها بأسوان خمسمائة من أبناء المماليك وكان يلحق المصريين بالمدارس الخصوصية ذات الطابع المدنى كالطب والهندسة ، ويأخذ طلبتها من الجامع الأزهر .

 ثم وجد " محمد على " من تجربته أن طلبة المدارس الخصوصية فى حاجة إلى نوع من الإعداد ، فأنشأ المدارس التجهيزية لتعد الطلبة للالتحاق بالمدارس الخصوصية ، ووجد بعد ذلك أن طلبة المدارس التجهيزية فى حاجة إلى تعليم من نوع خاص ، فأنشأ المكاتب الابتدائية لإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدرسة التجهيزية ، ولذلك نشأ نظام التعليم فى عهد محمد على بطريقة مقلوبة ، المدارس الخصوصية أولاً ، ثم المدارس التجهيزية ، ثم المدارس الابتدائية .

 وأعتمد " محمد على " على الأجانب فى تنظيم المدارس وإدارتها والتدريس بها ، واختيار المواد الدراسية اللازمة ، ولذلك استقدم من إيطاليا المعلمين والضباط كما أحضر من الخارج الكتب وآلات الطباعة ، واستعان بالترجمين لترجمة الكتب إلى اللغتين العربية والتركية ، غير أنه لم يقرر فى خطته الاعتماد على الأجانب فأرسل البعثات إلى الخارج لدراسة العلوم والفنون المختلفة ، ليصبح أعضاؤها نواة هيئات التدريس بالمدارس الخصوصية بعد عودتهم من الخارج ، وكان يختار أعضاء البعثات من طلبة الأزهر .



وخلال المدة من عامي (١٨١٣ - ١٨٤٧) أوفد " محمد علي " بعثات لإيطاليا وفرنسا وانجلترا للتعليم ولاكتساب الخبرات اللازمة ، ولهذا كانت البعثات في أول الأمر لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والملاحة وتعلم الهندسة والميكانيكا وأصول الرى والصرف ثم فيما بعد أوفدت بعثات لدراسة القانون والسياسة من طلاب الأزهر إلى النمسا وانجلترا.



وكان " رفاعه رافع الطهطاوى " الذى أوفده " محمد علي " إماماً لطلاب أو بعثة إلى فرنسا (١٨٢٦) ، قد أفاد كثير من الثقافة الإنسانية في فرنسا حيث ساعدته الظروف بعد أن تعلم الفرنسية ، على التعرف على الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي في فرنسا ، ومن هنا أدرك قيمة الاطلاع على علوم ومعارف المجتمعات الأوروبية ، فاقترح " محمد علي " على تأسيس مدرسة الألسن (١٨٣٦) لتدريس اللغات الأوروبية والترجمة ، وكان لتلك المدرسة الفضل الكبير في نقل كثير من معارف الغرب إلى مصر .



والجدير بالذكر أن فكرة إرسال بعثات للدول الأوروبية لم تكن مسبقة أيام محمد علي حتى أن الدولة العثمانية نفسها لم تفكر في إرسال بعثات تعليمية لأوروبا ، وكانت البعثات إلى أوروبا هي المحرك الرئيسي لبناء مصر الحديثة ، وعصر التنوير الثقافي عاشته مصر نتيجة سفر أبنائها النابغين أمثال " الطهطاوى ، ومحمد عبده ، وأحمد لطفى السيد وغيرهم آخرين . . . " كان كل منهم يعود إلى مصر بفكر جديد يريد أن ينقله إلى مجتمعه .





وخلال المدة من (١٨١٦ - ١٨٣٩) أقام " محمد على " المدارس التى تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والعسكرية مثل مدرسة المهندسخانة والطب والولادة والصيدلة ، ومدارس لتعليم أصول المحاسبة والفنون والصناعات والزراعة والبيطرة .



وكان يلتحق بهذه المدارس تلاميذ الأزهر والكتاتيب فى البداية من الذين حصلوا على قسط معقول من التعليم ، ثم أصبحت المدارس عامة ومدنية الطابع ، وقد أوجد هذا النوع من التعليم ثقافة مدنية تختلف عن الثقافة الدينية التى كانت طابع التعليم الدينى والسائد آنذاك ، ومن هنا كانت ازدواجية الفكر والثقافة إحدى مشكلات الثقافة والتفكير فى مصر ، وهى الازدواجية التى بدأت جذورها أيام الحملة الفرنسية كما سبقت الإشارة .



مما سبق يتضح أن نشأة النظام التعليمى وتحديد أهداف التعليم ارتبطت كلها بالأهداف السياسية والعسكرية التى تبلورت فى ذهن حاكم مصر فى هذه الفترة ، ومن هنا كان الاهتمام بإنشاء الجيش من أهم العوامل التى أدت إلى محاولة الاهتمام بإنهاض الاقتصاد الوطنى ، وإقامة نظام تعليمى حديث وقد يكون لإعجاب محمد على بالقوى الدولية التى تمثلت فى فرنسا وإنجلترا فى هذه الفترة بالتالى وبالقوة العسكرية للدولتين التى احتك بها محمد على احتكاكاً مباشراً ، أثر كبير فى إدراك " محمد على " على أن الجيش القوى هو دعامة الدولة القوية ، كما كان دعامة للدول الأوربية مثل إنجلترا وفرنسا ، كما أن الجيش القوى كان وسيلته إلى الانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال ، وإلى إنشاء إمبراطورية كبيرة .



ومن هنا كان اهتمام " محمد على " بالتعليم لإعداد القوى البشرية التى احتاج إليها لتنفيذ مشروعاته ومخططاته ، وكان ذلك من العوامل المساعدة على النهوض بالأحوال الاقتصادية



والثقافية والاجتماعية ، فقد قامت مشروعات الري الضخمة وتحسنت أساليب الزراعة ، وادخلت بعض التعديلات الجديدة كما زرعت أصناف جديدة للغلات القديمة مثل القطن ، وبالإضافة إلى تقدم الزراعة قامت الصناعة الحديثة ، وتدريب العمال المصريون على استخدام الآلات الحديثة ، وقد أدى ذلك إلى تطور المجتمع المصري تطوراً ملموساً في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

تقويم السياسة التعليمية وأهم ملامح التعليم في تلك الفترة

إذا أردنا تقويم السياسة التعليمية في عصر " محمد علي " فينبغي أن نأخذ في اعتبارنا مجموعة العوامل التي أفضت أحداث التغيير في حياة المجتمع المصري بوجه عام وفي التعليم بوجه خاص ، ونحن هنا نتحدث عن سياسية تعليمية وبرنامج تعليمي ، وليس عن سياسة تربوية أو فلسفة تربوية وبين هذا وتلك فروق كبيرة ذلك أن السياسة التعليمية تتعامل مع نظم مؤسسات تعليمية ووسائل وتدريب محدد ، في حين تقويم الفلسفة التربوية على أسس ومطالب اجتماعية ، وتتعامل مع أفراد وطاقت بشرية وأهداف وغايات .

وقد كان التعليم في نظر " محمد علي " وسيلة للتخلص من مظاهر العصور الوسطى التي تعبر عن الجمود والمحافظة على القديم ، وحصر الفكر في اللغة والدين ، ولذا جعل من المدرسة وسياسة للأخذ بالمدنية الحديثة التي تقوم على العلوم والطبيعية والصناعية والعمل والإنتاج والقوة الحربية عن طريق التدريب في أقصر وقت ممكن بمساعدة الفنيين الأوربيين حتى يعاونوه في تكوين جيش حديث وإدارة حديثة ، ولم يخطر على بال الحاكم أن في مقدمة الأهداف التربوية أن تهتم بالفرد العادي وتعمل على تنوير الناس وتكوينهم تكويناً راعياً سليماً من أجل غايات إنسانية .

وهكذا نجد أن التعليم وحده لم يكن مظهراً للاتجاه نحو الحضارة الغربية والاقتراب منها ، ولم يكن التعليم وحده هو الذى يشغل الحكومة ويستحوذ على كل اهتمامها ، وإنما كان التعليم أحد هذه المظاهر فقط ، وكان هناك غيره من مطالب التجديد ما يشغل الحكومة ويتطلب منها طائل الجهد والنفقة كالتنظيمات الإدارية والاقتصادية والحربية الجديدة .

ومن الواضح أن الحاكم كان فى عجلة من أمره يريد أن يحقق خطته وأغراضه فى أسرع وقت ممكن ، ولذا طبعت المؤسسات الاقتصادية والحربية والتعليمية التى أنشأتها حكومة " محمد على " بطابع " السرعة " ، فإذا أضفنا إلى هذا أن التعليم الجيد لم يكن " غاية " فى حد ذاته ، بل كان " وسيلة " تعين الحكومة على تحقيق أغراضها ، تبين لنا أهم خاصيتين طبعت بهما السياسة التعليمية فى أوائل القرن التاسع عشر هما : " النفعية " و " السرعة " وستبين فيما يلى أن سياسة تقويم على مثل هذه الأسس الواهية لن يتوفر لها جوانب الثبات والاستمرار ، وذلك من خلال تقويمنا لملامح التعليم فى تلك الفترة .

أ) ظهور الثنائية بين التعليم الدينى والتعليم المدنى:

كان ظهور الثنائية فى التعليم نتيجة طبيعية لموقف الحاكم من التعليم التقليدي الذى كان يوجد فى الأزهر والكتاتيب ، فعندما فكر فى نظام تعليمى يوفر له ما تتطلبه الدولة الحديثة من أطباء وضباط ومهندسين وصناع ، لم يكن أمامه سوى أحد أمرين : أما أن يدخل بعض التعديلات على نظام الدراسة بالأزهر والكتاتيب بما يحقق له أغراضه ، وإما أن يترك الأزهر والتعليم القديم قائما دون أدنى تغيير، وينشئ إلى جانبه نظاماً حديثاً مستقلاً كل الاستقلال عن المؤسسات التعليمية القائمة منذ زمن بعيد .



وقد كان تقدير الحاكم أن التعليم الديني فى الأزهر والكتاتيب لا يمكن أن يحقق أغراضه فى توفير القوى البشرية التى تعينه على تنفيذ مشروعاته المادية لان الأزهر لم يكن فى ذلك الوقت يعلم الطب أو العلوم الطبيعية أو الهندسة ، أو الفنون الحربية والصناعية، كما أنه أدرك منذ البداية أن تطوير الأزهر وتحويله إلى النمط الغربى من التعليم يتطلب مجهوداً شاقاً ووقتاً طويلاً واصطداماً بتقاليد ثقيلة عنيفة ، وخطته العاجلة لا تحتمل كل هذا العناء ، هذا إلى أنه كان يخشى إثارة علماء الأزهر الذين كانوا يعدون أنفسهم حراساً على تقاليده ، وما يتبع ذلك من تهيج وإثارة للشعور الدينى بين عامة الناس أيضاً .



لهذا ترك " محمد على " التعليم القديم بروحانيته وأساليبه القديمة يسير فى نفس الطريق الذى كان يسير فيه من قبل باستثناء واحد هو أنه صادر أوقاف الأزهر والمساجد فحرم التعليم الدينى ، من أهم مصدر من مصادر قوته ، وكان هذا الأجراء فى حد ذاته اهمالاً للأزهر والتعليم الدينى من قبل الحاكم ، وأن كان بعض المؤرخين يشيرون إلى أن محمداً علياً كان عسوفاً على الأزهر لأنه لم يعطل الدراسة به أو يأمر بإغلاقه ولكنه أنشأ إلى جانبه نوعاً آخر من التعليم على أسس جديدة تخالف الأسس التى قام عليها التعليم التقليدى .



وهكذا أعطى الحاكم كل اهتمام للتعليم المدنى الحديث الذى يعد الوظائف الجديدة واحتكرت الحكومة هذا النوع من التعليم حتى لاترك فالأفراد أو للهيئات فرصة التأثير على التعليم الحديث بما لايتفق مع أغراض الحكومة فى حين تركت معاهد التعليم التقليدى (الدينى) سائرة فى طريقها لأنها تعلم بعدها عن الميدان الذى تعمل فيه المدارس المدنية الجديدة ، وقد ترتب هذا ظهور أول ثنائية فى تاريخ التعليم فى مصر ، وأول ازدواج فى الثقافة بين التعليم الدينى من جهة والتعليم المدنى الحديث من جهة أخرى ، وظلت هذه الثنائية وهذا الأزواج اسمه من سمات التعليم المصرى حتى صدر قانون تنظيم الأزهر فى عام ١٩٦١ ليضع حداً لهذه الثنائية المصطنعة فى البناء التعليمى .



رأينا كيف نشأ التعليم الحديث مرتبطاً كل الارتباط بمطالب الجيش والأسطول ، وأن التعليم كان شأنا من شئون ديوان الجهادية فترة طويلة ، وكانت هذه المنشأة مسؤولة إلى حد بعيد عن أضعاف الصبغة العسكرية على التعليم سواء في المدارس الحربية أو المدنية فقد كانت الحكومة تجمع التلاميذ لمدارسها كما تجمع الجنود لجيشها فالتلاميذ والجنود لديها سواء ٠٠ وهم جميعاً " أنفار " أمامهم مهمة محددة هي تنفيذ خطة الحكومة وتحقيق أهداف الحاكم ، وكان هذا الأسلوب العسكري في إدارة التعليم وفي تنشئة الصبية جديداً تماماً على المصريين ، فلم يحدث في تاريخهم القريب أو البعيد أن انتزعت الحكومة أبناءهم انتزاعاً من أجل تعليمهم والتدخل في كل صغيرة وكبيرة تمس أمور حياتهم ، وهكذا أختلط التعليم في أذهان الناس وخبراتهم ولم يعد هناك خط فاصل بينهما ، والواقع أن المدارس كانت حصوناً أو تكتلات عسكرية يحرسها الجنود ويحولون دون اقتراب الأهالي من أسوارها العالية .



وإذا كانت الحكومة قد بررت هذا الإجراء بأنه من أجل توفير الاستقرار للتلاميذ وحمايتهم من الانحلال وسوء الخلق ، فإن حقيقة الأمر أن الحكومة كانت حريصة على تحقيق أغراضها بأى وسيلة وكانت تخشى من تردد التلاميذ على أهلهم حتى يظلوا بعيدين عن التأثير عليهم بما قد يتنافى مع خطة الحكومة وأهدافها ، ولاشك في أن هذا الروح الحربية التي أخذ بها التلاميذ والتي جعلت من المدارس (تكتلات عسكرية) قد أعدت بين المدرسة المصرية والمجتمع المصري في النصف الأول من القرن الماضي .

ج) العناية بقمة التعليم وإهمال قاعدته:



كان اهتمام الحكومة - كما رأينا موجهاً نحو مرحلة التخصص وهى المرحلة العالية من التعليم ، ومن تتبعنا لنشأة التعليم الحديث وتطوراتهِ فى تلك الفترة نجد أن الحكومة قد بدأت بإنشاء المدارس الخصوصية أولاً ، ثم تلى ذلك إنشاء المدارس التجهيزية وأخيراً المدارس الابتدائية ، وعلى الرغم من توسع الحكومة فى التعليم الخصوصي ، فقد أهملت قاعدة التعليم الأساسية فى المرحلة الأولى من التعليم ، وكان من نتيجة ذلك أن أتخذ التعليم شكل " الهرم المعكوس " كما أشرنا من قبل ، تتسع فمته بقدر التوسع فى التعليم العالى ، وتضيق قاعدته بقدر حصر التعليم الأولى فى مجال ضيق محدود ، وإذا ترجمنا ذلك إلى مدلوله التربوى ، يتبين أن الحكومة قد أهملت بتعليم " القلة " من أجل الوظائف المدنية والعسكرية التى تحتاجها الدولة وأهملت تعليم " الكثرة " فى المرحلة الأولى من التعليم ، ومع أن عدد المدارس الخصوصية العالية كان يزايد زيادة مطردة ، نجد أن رغبة الحكومة كانت متجهة دائماً إلى إنقاص عدد المكاتب التى تقدم التعليم الأولى الابتدائي ، فبعد أن كانت سبعة وستين ، أنقص عددها إلى ٤٥ ثم إلى ٣٧ ثم إلى أربعة فقط وكادت أن تهمل إهمالاً تاماً فى السنين التى تلت تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ .



وقد ترة - على ذلك عدم الترابط والتناسق بين مراحل التعليم الثلاث ، فعلى الرغم من أن التعليم كله كان يتجه إلى هدف واحد هو تخريج موظفين إلا أن الصلة لم تكن وثيقة بين مراحل التعليم المختلفة ، ولم يتوفر لها التوازن والتكامل المطلوب فى أعلى مراحل التعليم كان يوجد أكثر من عشر مدارس خصوصية فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد المدارس التجهيزية عن مدرستين الثنتين فقط وظيفتها أعداد التلاميذ لكل هذا العدد من المدارس الخصوصية كما أن عدد المكاتب الأولية (التي تمثل قاعدة التعليم) لم يكن فى وقت من الأوقات متناسبا مع عدد السكان ، وكذلك المناهج فى المراحل الثلاث لم يوجد بينها أى ترابط أو تناسق .

وواقع أن تعليم عامة الشعب عن طريق توسيع قاعدة التعليم فى المرحلة الأولى لم يكن يهم الحاكم كثيراً ، وعلى العكس من ذلك كان "محمد على " يخشى التوسع فى تعليم العامة ، ويرى أن من الأصلح أن يقتصر التعليم على الصفوة من أبناء البلاد ، لأنه كان يخشى أن يصل التعليم بالشعب إلى حال من النضج السياسي والقومى بشكل خطورة على الحكم والحكام.

د) الانفصال بين المدرسة والمجتمع:

كان المدارس فى النظام التعليمي الحديث مؤسسات " حكومية " بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فالحكومة هى التى أنشأتها ورتبت لها كل ما تحتاج إليه ، ثم جمعت لها التلاميذ بانتزاعهم من أهلهم انتزاعاً ، ولم تسمح لتلاميذها بالتردد إلى بيوتهم إلا حين نشاء فالدراسة داخلية ، والآباء لا يعملون شيئاً عن الحياة التى يحيها أبنائهم داخل المدرسة ولا عن العلوم التى يدرسونها ، وليس لهم أى رأى فى توجيه أبنائهم فالحكومة هى التى تعلم أبنائهم وتربيهم وتؤويهم وتحدد لكل منهم مستقبله ، وهكذا ترفعت المدارس عن أهل البلاد وعن الحياة التى عاشها المجتمع ، ولذا عاشت منفصلة عن البيئة التى توجه فيها ، يضاف إلى هذا الأسلوب العسكري الذى اتسم به التعليم .

وعلى الرغم من أن التعليم قد ارتبط بغاية نفعية إلا أنه لم يحاول أن يستجيب لمطالب المجتمع أو النهوض به ، بل كان استجابة مباشرة لمطالب الحكومة .

وقد ساعد على زيادة الانفصال بين المدرسة والمجتمع أن أفراد الطبقة المتعلمة لم يعودوا إلى بيئاتهم التى نشأوا بها ليرفعوا مستواها ويلتئموا بينها وبين حياتهم الجديدة ، بل احتكرت الحكومة نشاطهم فى الجيش والمصانع والدواوين والمؤسسات الحكومية فكتاظت

بهم العاصمة والمدن الكبيرة ، فى الوقت الذى افتقر فيه الريف الذى يضم سواد الشعب إلى ابناؤه المتعلمين للنهوض به من الوجة الاجتماعية والاقتصادية والصحية .

وهكذا عاشت مدارس " محمد على " حياتها كما تعيش المؤسسات الحكومية الصرفة ، مترفعة عن أن تمد يدها لنظام التعليم الشعبى الذى قام فى مصر منذ أجيال ، وكان عملاً قومياً وأهلياً خالصاً فلم تؤثر فيه من قريب أو بعيد أو تصبغه ببعض مصادر قوتها فى الوقت الذى تمكن فيه التعليم التقليدي البسيط من التأثير فى مدارس التعليم الحديثة بتلاميذ ، ومناهجه ومعلميه وطرق التدريس المتبعة فيه .

وعلى هذا النحو كان النظام التعليمي الذى أنشأه " محمد على " عاش فلقاً ، معلقاً فى الهواء ، لم تمتد جذوره إلى باطن التربة المصرية ، فكان من ذلك ما نعرفه مما أصابه من الاستقرار حيناً والترنخ حيناً آخر ، ومن التوسع حيناً والأنكماش حيناً آخر .

هـ) التعليم بين الأصالة والاقْتباس

من الحقائق التى أشرنا إليها فى بداية هذا الفصل أن التعليم الحديث كان مظهرًا هاماً لحركة الاقتباس عن الحضارة الغربية ، بل هو أهم مظاهرها وكان من أهم نتائج توجيه البلاد إلى التعليم المدنى الحديث أن اتجه المجتمع المصري نحو الحضارة الغربية يقتبس منها النظم السياسية والاقتصادية والإدارية وقد كان التعليم الحديث نفسه نتاجاً لهذا الاتجاه نحو الغرب لأن المشروعات الجديدة والمنشآت ذات النظم الغربية كانت تحتاج إلى هذا النوع من التعليم وتعتمد عليه .

وهكذا كان الاقتباس عن الحضارة الغربية من أهم ملامح التعليم فى عصر " محمد على " ، وكان هذا من حسنات العصر أيضاً ، لأن مثل هذه التجربة لم تكن بالهينة فى حياة

المجتمع المصري بعد حياة العزلة والجمود التي فرضت عليه قرونا عديدة ، ولذا كان الاقتباس والأخذ عن الغرب مفتاحاً للتجديد الثقافى والاحتكاك ممن سبقوه فى مضمار التقدم الحضاري ، ومن هنا أشرنا إلى التعليم الحديث باعتباره أهم مظاهر من مظاهر النهضة التى عرفتها البلاد فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولم تكن حركة الاقتباس من الحضارة الغربية قاصرة على مصر فى ذلك الوقت بل شاركها فى ذلك العديد من دول الشرق مثل تركيا وإيران وتونس •

ولكن الوقوف عند الاقتباس دون الموازنة بين مظاهر التجديد وحاجات المجتمع الحقيقية بعد قصورا كبيرا فى تطور المجتمعات ، وربما كان ضره أكثر من نفعه ، ذلك لأن التعليم ليس سلعة تستورد كباقي السلع وإنما هو عملية اجتماعية وضرورة اجتماعية محدودة بعامل الزمان والمكان ، أما إذا بدأنا بالاقتباس لتحقيق الجودة فى التعليم ، ثم انتهينا إلى الأصالة فإن ذلك هو قمة الإصلاح وتحقيق التقدم •

ومهما يكن الأمر فإن هذه التجربة الهائلة التى شهدت مصر من خلالها مولد نظام تعليمي حديث قد تركت آثارا بعيدة المدى فى حياة المجتمع المصري وكانت من أهم العوامل التى بثت روح التجديد فى حياة المجتمع وانتقاله من جمود العصور الوسطى إلى ديناميكية العصر الحديث ، ومع أن البناء التعليمي قد أوشك على الانهيار فى أواخر حكم " محمد على " ، فإن آثاره لم تمنح تماماً بل ظلت كاملة تنتظر البعث من جديد •

كلية التربية بقنا

ثالثاً: التعليم في عهد خلفاء محمد علي:

على أن ضرب محمد علي سياسياً والقضاء على نظام الاحتكار اقتصادياً كانت له آثاره السلبية على مسار النهضة التعليمية التي تمت في عهد " محمد علي " ، فقد ساءت حال المدارس وأغلق بعضها ، وتقلصت البعثات لأوروبا (عهد عباس) ، وألغي ديوان المدارس ، وتوقفت البعثات تقريباً ، وبداء تشجيع الأجانب من أوروبا والولايات المتحدة على إنشاء مدارس خاصة بهم (مدارس للتبشير) وذلك تمشياً مع الاستثمارات الاجنبية في مجال الأقتصاد ، فأسهمت هذه المدارس في التي التحق بها أبناء المصريين في تعميق ازدواجية الفكر والثقافة .

وعندما تولى إسماعيل الحكم كانت معظم المدارس التي أنشأها محمد علي قد أقفلت ، ولما كان توافقاً إلى إعادة بناء مصر على الخطوط الأوروبية ، تأثراً بحياته هناك ، فقد وجد أن الوسيلة الأساسية في هذا التمكن في التعليم ، وعلى هذا أعاد تكوين ديوان المدارس ليشراف على تأسيس المدارس اللازمة ، وطوال مدة حكمه (١٨٦٣ - ١٨٧٩) أسس المدارس المتنوعة الآتية : الحربية ، والمهندسخانة ، والحقوق ، التي لها الفضل الكبير في تقدم القانون والتشريع والقضاء والحياة الأدبية والسياسية ، ومدرسة دار العلوم لتخريج أساتذة اللغة العربية ، ومدرسة الطب .

كما أهتم إسماعيل بتعليم البنات ، وكان تعليم المرأة قبل ذلك أمر في حكم العدم ، إذ لم تكن في البلاد سوى مدرسة الولادة ولم يكن يدخلها إلا الحبشيات ، فأقيمت مدرستان للبنات بالإسكندرية والقاهرة

كما أهتم بالتعليم الصناعى والزراعى والمساحة والمحاسبة ، وكذلك المدارس الابتدائية والثانوية وبلغ من رعاية إسماعيل للتعليم والتشجيع على الالتحاق به ، الاهتمام بإقامة حفلات مدرسية لاختتام نهاية العام الدراسي ، يحضرها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على الناجحين المتقدمين •

الحياة الثقافية

لم يتوقف الأمر فى عصر إسماعيل على الاهتمام بالتعليم فى المراحل والتخصصات المختلفة ، بل انفتح المجال واسعا لحركة ثقافية متنوعة كان لها تأثيراً قوياً فى بناء شخصية مصر الثقافية ، وكانت بعثات عصر محمد على قد بدأت تؤتى ثمارها •

وفى هذا الخصوص تألفت جمعية المعارف (١٨٦٨) لنشر الثقافة عن طريق التأليف والنشر بالاكتتاب العام ، تولت طبع طائفة من أمهات الكتب فى التاريخ والفقه والأدب ، وتأسست دار الكتب (١٨٧٠) •

الاتجاهات القومية فى التعليم :

وفى بداية هذه الفترة فى يناير سنة ١٨٦٣ أعيد ديوان المدارس الذى ألغى فى عهد سعيد وخصت له فى هذه الفترة سراى الأمير ، فاضل يدرب الجماميز ، كما وسعت الساري لتسع بعض المدارس الخصوصية كالمهندسخانة والحقوق والمساحة والمحاسبة والمدرسة التجهيزية ودار الكتب ، ومدرج للمحاضرة •

غير أن نقطة التحول فى الاصلاحات التعليمية بدأت عندما اجتمع مجلس شورى النواب فى أكتوبر سنة ١٨٦٦ ، ونادى أعضاء المجالس بضرورة العناية بالتعليم وتعميمه كوسيلة للتربية السياسية للشعب .

وفى نوفمبر أصدر أعضاء المجلس القرارات الآتية :

- ١- العمل على إنشاء مدرسة بكل مديرية ولا داعى لإنشاء مدارس بالقاهرة والإسكندرية.
- ٢- السماح لأى طفل بأن يلتحق بهذه المدارس بشرط ألا يزيد سنه على ١٤ سنة .
- ٣- يحدد ديوان المدارس مدة الدراسة بهذه المدارس ، كما ينظم خطة الدراسة .
- ٤- يكون الإنفاق على هذه المدارس من إيرادات الأوقاف ومن تبرعات الأهالى ، وتقوم كل مديرية بالإنفاق على المدارس الواقعة بها .

ولقد كانت هذه القرارات صدى لما بدأ الرأى العام ينادى به ، كما دلت على أن التعليم واجب قومى يجب أن يتعاون الشعب مع الحكومة فى سبيل تعميمه ، وأن الإنفاق على مدارس المرحلة الأولى يمكن أن يتم عن طريق الأوقاف الأهلية وتبرعات القادرين من الأهالى .

لائحة رجب ١٢٨٤ (نوفمبر ١٨٦٧):

وفى ضوء هذه المبادئ تقدم على مبارك وكان ناظراً للقناطر الخيرية ووكيلاً لديوان المدارس – بمشروع لائحة لتنفيذ المبادئ العامة التى نادى بها وأقرها مجلس شورى النواب.



وتكونت لجنة لدراستها فى نوفمبر سنة ١٨٦٧ كان من أعضائها الثلاثة عشر رفاعة الطهطاوى ناظر قلم الترجمة ، وعبدالله السيد عضو مجلس استئناف الإسكندرية وإسماعيل الفلكى ناظر مدرسة المهندسخانة والرصد خانة ومحمود الفلكى مأمور الخريطة الفلكية والشيخ عبدالهادى الإبيارى من العلماء والشيخ إسماعيل الحلبي مفتى الأوقاف سابقا ، وكان الجميع من العلماء ومن موظفى الحكومة ، وقد أقتراح على مبارك ضم بعض الأعيان لتكتسب اللجنة صفة شعبية ، فضم إليها بعض أعيان القاهرة والأقاليم ، وسنت اللجنة اللائحة التى عرفت بأسم لائحة رجب .



ولقد قام مشروع " على مبارك " على أساس دراسته لنظام التعليم الشعبى الذى كان يتمثل فى الكتاتيب والمكاتب الأهلية ، وكان على مبارك يؤمن بأن الكتاتيب تستطيع أن تساهم فى نشر التعليم إذا ما أشرفت عليها الحكومة من كافة النواحي ، من مبانى وهئية تدريس ومناهج ، على أن يتم تمويلها عن طريق الأوقاف وتبرعات الأغنياء ، كما كان يرى إمكان إنشاء مكاتب جديدة بجانب الكتاتيب القائمة فى ذلك الوقت ، وطالب بإنشاء مدارس ابتدائية بعواصم المديرىات والمراكز سميت بأسم المدارس المركزية ، ويتفق عليها أيضاً من الأوقاف وأموال الأهالى على أن تفتح بها أقسام خارجية للتلاميذ الذين يسكنون بالقرب منها بنسبة ٢٠ % من الداخلية واقترح على مبارك أن يدفع القادرون المصروفات لتعليم أبنائهم بهذه المدارس .



وقت وافقت اللجنة على هذه المقترحات وصدر الأمر بتنفيذ اللائحة فى مايو سنة ١٨٦٨ ، وبدأت مرحلة التنفيذ ، وأصبح تعليم المرحلة الأولى يتكون من ثلاثة أنواع من المعاهد والكتاتيب والمكاتب الأهلية ، والمدارس المركزية والمدارس الابتدائية .

تطور الإصلاحات التعليمية:

ولم تتوقف الإصلاحات التعليمية عند هذا الحد ، بل كانت لائحة رجب أساساص للتطورات التعليمية المختلفة ومن أهم هذه التطورات تنظيم ديوان المدارس على يد مبارك ، فقد نظم الديوان على أساس أن تكون به إدارة للمدارس الملكية ، وإدارة للتفتيش وفى سنة ١٨٧١ ، أصبح للمكاتب الأهلية إدارة خاصة بها ألحقت بديوان المدارس .

ولما عين مصطفى رياض مديراً لديوان المدارس فى أغسطس سنة ١٨٧٣ جعل همة نشر التعليم القومى فى كل أنحاء مصر على ان تكون الكتابيب هى قاعدة هذا التعليم ، وقد قام رياض أيضاً بعدة إصلاحات شملت تنظيم الخطط والمناهج الدراسية للمراحل المختلفة ، وشروط الالتحاق بالمدارس وواجبات نظار المدارس والمعلمين .

ولقد حاول مصطفى رياض أن يفيد من جهود المربي السويسرى " دور " الذى جاء لزيارة مصر ، ودرّوس نظام التعليم بها وكانت له آراء قيمة فيما يتصل بالتعليم ، وقد التحق دور بخدمة الحكومة المصرية وعين مفتشاً عاماً للمكاتب والمدارس سنة ١٨٧٣ ، فكان هو رئيس للتفتيش بالديوان وقد استمر يؤدى عمله حتى وفاته سنة ١٨٨٠ ، فألغيت وظيفة المفتش العام وتنظيماته ، وألحق المفتشون بوظائف أخرى حتى أعيد التفتيش سنة ١٨٨٢م .

التعليم فى بداية الثمانيات إلى ١٨٨٢:

وبالرغم من عزل إسماعيل ١٨٨٩ ، إلا أنه التيار القومى أزداد اشتمالا ، ومع ازدياد التيار القومى اشتد الحماس لنشر التعليم ، وصاحب نشر التعليم محاولة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص لأول مرة فى نظامنا التعليمى ، عن طريق أذابة الفوارق بين التعليم فى الكتابيب

والمكاتب الأهلية ، وبين المدارس الابتدائية حتى يمكن إتاحة الفرصة لجميع الأطفال المنتهين من تعليم المرحلة الأولى ، من الالتحاق بالمدارس التجهيزية ، وقد تمثلت محاولات إصلاح التعليم فى هاتين السنتين فى مشروع " قومسيون تنظيم المعارف " .

مشروع قومسيون تنظيم المعارف:

وكانت الحكومة وقتئذ يرأسها مصطفى رياض الذى بدأ سلسلة من الإصلاحات التعليمية فى سنة ١٨٧٣ ، عندما تقدم على إبراهيم ناظر المعارف العمومية فى مايو سنة ١٨٨٠ ، بمذكرة إلى مجلس النظار مطالباً فيها بعض الإصلاحات التعليمية .

فاستصدر مجلس النظار مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة يرأسها على إبراهيم سميت " قومسيون تنظيم المعارف " لدراسة حالة التعليم واقتراح الوسائل والعلاج ، وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس النظار فى ديسمبر سنة ١٨٨٠ .

ويتكون تقرير اللجنة من سبعة فصول تناول الفصل الأول منها التعليم الابتدائي والفصل الثانى للتعليم التجهيزي ، وتناول الفصل الثالث التعليم الخصوصي والعالي ، أما الفصل الرابع فيتعلق بمسائل عامة كإنشاء مجلس أعلى للمعارف وتدريب المواد المختلفة . وفى الفصل الخامس يتناول التقرير موضوع البعثات العلمية إلى أوروبا والمدارس الأجنبية والأزهر ، ويتناول الفصل السادس المسائل الإدارية كالميزانية الخاصة بالمدارس ، وترميمات المدارس والكتبخانة الخديوية ، أما الفصل السابع فهو مختصر لتقرير القومسيون ، ويميز أمين سامى فى التقرير قسمين : القسم الأول وهو خاص بنشر التعليم الابتدائي والقسم الثانى وهو يبحث حالة المدارس القائمة وطرق النهوض بها .



ومن أهم المقترحات التي طالبت بها اللجنة لنشر التعليم الابتدائي جعل التعليم الأولى الابتدائي مجاناً وفق النظام الخارجى ، على أن تقوم المحافظات والمديريات بالانفاق عليه عن طريق ضريبة سنوية للتعليم وضرورة مساهمة نظارة المعارف ببعض نفقات المكاتب الأهلية .



وقد طالبت اللجنة بأن تكون المدارس الابتدائية على ثلاث درجات أدناها المكاتب الابتدائية من الدرجة الثالثة بالقرى وتحل هذه المكاتب بالتدرج محل الكتاتيب ، وأرقاها المكاتب الابتدائية من الدرجة الأولى بالمدن الكبيرة .



ورأت أن ينشأ مكتب من الدرجة الثالثة بكل قرية يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة ، فإذا قل العدد عن ذلك تتجمع القرى ليكون لها جميعاً مكتب واحد ، ويتكون من فصل واحد لا يزيد عدد تلاميذ على ستين تلميذا يعلمهم معلم واحد يساعده عريف ، وتدرس بالمكتب المواد الآتية : القرآن الكريم ، والقراءة والكتابة ، وقواعد الحساب الأربع واستخدام الموازين والمقاييس ومعلومات أولية فى جغرافية مصر والصحة .



كما ينشأ مكتب من الدرجة الثانية بعاصمة كل مركز وفى كل مدينة عدد سكانها يتراوح بين ١٠٠٠٠.٥٠٠ نسمة ، ويتكون المكتب من فصلين وبه معلمان وتدرس به المواد التي تدرس بمكاتب الدرجة الثالثة مضافاً إليها تاريخ مصر ، وبعض مبادئ التاريخ الطبيعي وتمارين عملية على قياس السطوح والأحجام والخطوط .



أما مكاتب الدرجة الأولى فنشأ بكل من القاهرة وعواصم المديریات والمراكز وجميع مدن الأقالیم بواقع مدرسة لكل عشرة آلاف نسمة ، وتعد هذه المدارس تلاميذها للاتحاق بالمدرسة التجهيزية ، وبرنامج الدراسة بها هو نفس البرامج بالمدارس الابتدائية حينئذ ، ومن لا يرغب من التلاميذ فى دخول المدرسة التجهيزية يعفى من تعليم اللغة التركیة أو إحدى اللغات الأجنبية • غیر أنه يمكن للتلاميذ الذين لا يلتحقون بالمدرسة التجهيزية أن يقضوا سنة أخرى يتلقون خلالها معلومات فى المساحة الزراعة والتاریخ الطبیعی المطبق فى الزراعة إذا ما كانت المدرسة تقع فى منطقة زراعية ، أو يعملون الحساب التجارى وأمساک الدفاتر والخط وبعض المعلومات العامة فى التجارة والصناعة إذا كانت المدرسة تقع فى منطقة تجارية ، وتعتبر هذه الدراسة بمثابة أعداد للتلاميذ لكسب العیش •

غیر أننا نجد دراسة للتلاميذ الذين تقع مدرستهم فى منطقة صناعية ، ويبدو أن العناية بالصناعة لم تلفت نظر المثقفين فى ذلك الوقت ، أو أنهم لم يجدوا أى داع لإنشاء دراسات صناعية على أساس أن الصناع كانوا يتعلمون فى الورشة الصناعية •

المقترحات العامة لإصلاح التعليم:

وقد طالبت اللجنة بما يأتى :

١- " إنشاء مجالس للتحسين " أو مجلس إدارة لكل مدرسة يرأسه ناظر المدرسة ويتكون من خمسة أعضاء على الأقل وعشرة أعضاء على الأكثر ، وأعضاء هذا المجلس من المعلمين أو من ذوى الخبرة من غير المعلمين يعينهم ناظر المعارف بناء على اقتراح من ناظر المدرسة •

٢-إنشاء مكتبة بكل مدرسة ، على أن تقوم نظارة المعارف برصد مبلغ معين كل سنة يوزع على المدارس لتحقيق هذه الغرض ، وكان الهدف من إنشاء هذه المكتبات هو زيادة معلومات المعلمين وتشجيعهم على الأطلاع .

٣-إنشاء مدرسة لاعداد المعلمين من قسمين ، القسم الأول هو مدرسة دار العلوم القائمة حينئذ لاعداد للمدارس الأولية الابتدائية ومعلمين للغة العربية والقرآن الكريم بالمدارس الابتدائية .

أما القسم الثانى الذى اقترح أنشاؤه فى إطار المدرسة الكبيرة فهو لاعداد معلمين للغات والتاريخ والجغرافيا والرياضة والعلوم ، وتكون هذه المدرسة نواة لإنشاء مدارس فرعية بالأقاليم لاعداد المعلمين وتمنح أجازة التعليم الابتدائي فقط ، ويقوم الطلبة فى هذه المدرسة بدراسة طرق التدريس والتربية العملية ، ويظهر فى هذا الاقتراح تأثير " دور " الذى كان متحمسا لإنشاء معاهد كثيرة لاعداد المعلمين لتغذى المدارس الكثيرة حينئذ لرفع مستوى التعليم ، وتغذى المدارس التى تنشأ نتيجة المقترحات التى قدمتها اللجنة .

٤-إنشاء مدرستين متجاورتين للزراعة والطب البيطري .

٥-منح شهادات دراسية لرفع مستوى التعليم ، ويستطيع التلميذ بواسطة هذه الشهادة أن يلتحق بالمرحلة التعليمية التى تلى المرحلة التى انتهى منها .

٦-العناية الصحية بالتلاميذ عن طريق فحصهم طبياً من حين لآخر واقترحت اللجنة أن يقوم طبيب بزيارة المدرسة يومياً .

٧-العناية باختيار الطلبة الذين يوفدون فى بعثات إلى الخارج ، وزيادة الاعتمادات المخصصة للبعثات التعليمية .

٨-إنشاء مجلس أعلى للمعارف يساعد فى تنظيم خطط الدراسة وقوانين التعليم ، ويقدم الاقتراحات فى كل ما يطالبه منه ناظر المعارف ويتكون المجلس من خمسة عشر عضواً ، وكيل المعارف ، ومفتش المدارس ، والمكاتب وأربعة أعضاء ينتخبون من المصالح


الأميرية وعضو من أرباب المعارف ، ونظار المدارس الخصوصية الخمس ، وعضوان من المعلمين .


٩-ومما يجب ذكره أن اللجنة وأن قررت تخصيص مبلغ سنوى بالميزانية لإعانة المدارس الأجنبية إلا أنها قررت أنه لا يمكن مساعدة هذه المدارس إلا إذا قبلت أن تفتش الحكومة على أعمالها . ومن ناحية أخرى طالبت اللجنة بأن تكون برامج المدارس مطابقة لبرامج المدارس الحكومية إذا كانت المدارس الأجنبية ترغب فى أن يلتحق بعض تلاميذها بالمدارس الخصوصية .

تنفيذ مقترحات قومسيون تنظيم المعارف


وقد وافقت الحكومة على مقترحات القومسيون وبدأت بعض الخطوات الفعلية فى تنفيذها فوافقت على إنشاء مدرسة المعلمين بقسميها ، وافتتحت المدرسة فى سبتمبر سنة ١٨٨٠ كما أنشئت ثلاث مدارس من الدرجات الثلاث لتكون نواة للمدارس المقترحة ، فأنشئت فى نوفمبر سنة ١٨٨١ مدرسة من الدرجة الثانية يقليوب ، وفى نهاية سنة ١٨٨١ مدرسة من الدرجة الأولى ببندر الجيزة ، وفى يناير سنة ١٨٨٢ مدرسة من الدرجة الثالثة بطوخ ، وصدر أمر بتشكيل مجلس أعلى للمعارف فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ افتتح فى ٤ إبريل سنة ١٨٨١ .

غير أن الأحداث السياسية التى وقعت وأدت إلى قيام الثورة العرابية ثم الاحتلال الإنجليزى لمصر أوقفت هذه الاصطلاحات وبدلا من إنشاء المدارس الابتدائية بدرجاتها أخذ الاتجاه يسير فى طريق إنشاء مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى ، كما صرف النظر بعد قليل عن المجلس الأعلى للمعارف .

 تعليق : بالرغم من أن الضعف والانهيار قد أصابا النظام التعليمي فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إلا أن الفترة التى تبدأ منذ ١٨٦٣ تعتبر فترة مزدهرة بالنسبة للتعليم المصري ، فلقد قامت فيها المشروعات التعليمية التى حاولت نشر تعليم المرحلة الأولى وتحقيق تكافؤ الفرص فى هذه المرحلة ، ولئن تميز النصف الأولى من القرن التاسع عشر بأزدهار التعليم العالى بصفة خاصة ، فلقد تميز النصف الثانى بأزدهار تعليم المرحلة الأولى ولاشك فى أن كل اصلاحات التعليم فى النصف الثانى قامت على أكتاف المصريين المثقفين الذين نالوا حظ التعليم فى عهد " محمد على " فلما شغلوا المراكز الرئيسية فى الدولة ، حاولوا بدورهم أن ينشروا التعليم بين مواطنيهم ، ولقد تميزوا ببعدها النظر ، فوجهوا اهتمامهم إلى تعليم المرحلة الأولى .

 وقد سارت جهود نشر التعليم فى اتجاهين : الاتجاه الأول : وكان يرس إلى إصلاح الكتابات والاكثار منها واتخاذها قاعدة للتعليم الشعبى ، ولقد تزعم هذا الاتجاه على مبارك ابتداء من ١٨٦٦ . أما الاتجاه الثانى فكان يرمى إلى إلغاء الكتابات تدريجياً وإحلال مكاتب ابتدائية على ثلاث درجات محلها ، وكان الاتجاه الثانى يهدف إلى :

- (١) رفع مستوى التعليم من ناحية .
- (٢) وإذابة الفوارق بين الكتابات والمدارس الابتدائية من ناحية أخرى.
- (٣) كما كان يفتح الباب أمام خريجي المكاتب الابتدائية بدرجاتها الثلاث للالتحاق بالمدارس التجهيزية ، أما من لا يلتحقون بالمدرسة التجهيزية فقد نظم لهم تعليم مهني يعدهم لكسب العيش ، ولقد نادى بهذا الاتجاه قومسيون تنظيم المعارف سنة ١٨٨٠ ، نتيجة جهود ناظر المعارف على إبراهيم .

 ولقد ظهر مع هذه الجهود لنشر تعليم المرحلة الأولى ميدان مبدأ أشرف الحكومة على التعليم ، ومبدأ اشترك الشعب فى تمويل التعليم مع الحكومة ، وأن لم تنجح لائحة رجب سنة ١٢٨٤ هـ فى تنظيم طريقة جمع التبرعات وانفاقها إلا أن قومسيون تنظيم المعارف نجح فى

سنة ١٨٨٠ فى استناد مسئولية جمع التبرعات والأشراف على الأوقاف الموقوفة على التعليم إلى المديرية ، وتقوم كل مديرية بتكوين اللجان المختصة لهذا الغرض .

ولم تقتصر جهود رجال مصر فى هذه الفترة على نشر التعليم بالمرحلة الأولى وإنما تعدت ذلك إلى الاهتمام بالتعليم العالى ، كما تميزت هذه الفترة بإنشاء أول معهد لاعداد المعلمين ، وإنشاء أول مدرسة للبنات .

ولم يكن هناك أدنى شك فى أن مصر قد بدأت تنظيم تعليمها على أسس قومية ، وإذا كان مجد على هو منشئ نظام التعليم الحديث فى مصر ، فلا شك فى أن رجال هذه الفترة وعلى رأسهم على مبارك يعتبرون منشئ نظام التعليم القومى فى مصر الحديثة وبالرغم من اضطراب الحالة المالية فى هذه الفترة ، إلا أن التعليم قد خطا خطوات كبيرة قائمة على أساس من التخطيط ، غير أن الأضطراب المالى سرعان ما أدى إلى التدخل السياسى ثم إلى الاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ .

فتوقف الجهود المختلفة التى قامت فى هذه الفترة ، ولم يقتصر الاحتلال الإنجليزى على وقف المشروعات التعليمية السابقة ، بل سعى لوقف انتشار التعليم والقضاء على مقوماته القومية .

كلية التربية بقنا

رواد التعليم في مصر الإمام محمد عبده وآلياته في تطوير التعليم
(١٨٤٩-١٩٠٥م)

عانت مصر في أواخر حكم إسماعيل من سوء الأحوال المالية والاقتصادية حيث بلغت دوين مصر في نهاية عهده (٩١) مليون جنيها ، مما أدى إلى التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلة وانتهى الأمر بعزله سنة ١٨٧٩م .

وقاس الشعب المصري من الاستبداد الداخلى الذى وضع مقاليد الحكم فى يد الشراكة ونتيجة لذلك انبعثت فى مصر اتجاهات أصلاحية كانت تهدف إلى الارتقاء بالبلاد وتجديد حياتها وتمير طاقتها غير أنها اختلفت فى سبيل تحقيق هذا الهدف وانقسمت بصدد ذلك إلى اتجاهين :

الاتجاه الثوري بزعامة " جمال الدين الأفغانى " ويرى أن الأخذ بأساليب النضال الثورة ، والحياة النيابية الدستورية هو الأسلوب الناجح لتحقيق الهدف ، والثانى هو الاتجاه الأصلاحي الذى تزعمه الأمام محمد عبده ، ويرى أن التربية والإصلاح الاجتماعى هو الأسلوب الأفضل للنهوض بالأمة وأنه ينبغى تثقيف الشعب وتنويره قبل أن يطالب بالدستور والحياه النيابية وحتى يكون أهلاً للقيام بالثورة والنضال .

وبذلك يعد " محمد عبده " أحد رواد حركة التنوير فى مصر حيث آمن بأن التعليم والتربية هما السبيل الأمثل للنهوض بالمجتمع ، وعالج محمد عبده قضايا التربية من منظور شامل متكامل ، واهتم بتحليل قضايا التعليم المرتبطة بالإصلاح الاجتماعى فى مصر كقضايا تعميم التعليم ، وتعليم أبناء الفقراء ، وتعليم المرأة ، والدعوة إلى إنشاء طبعة مصرية ، واضح التعليم الدينى عامة والتعليم فى الأزهر بصفة خاصة ، واهتم بالقضايا المصرية للأمة

الأسلامية مثل " قضية التخلف " وطالب بأن يأخذ العقل والعلم طريقهما لإنقاذ الأمة من التخلف والجهل فى شتى المجالات الفكرية والعلمية والاقتصادية .

وعندما عمل بالفتوى شدد على ضرورة مراعاة الزمان والمكان وأحوال الناس والمجتمع بمعنى مواكبة العصر ، كما دعا إلى استخدام المنهج العلمى واحترام المنقول دون نقدية .


ولذلك تأتى أهمية طرح أفكار هذا العالم رغم مرور أكثر من قرن من الزمان على وفاته فى وقت تشدد فيه الحاجة إلى غرس الفكر المستنير لدى شبابنا وطلابنا حتى يمكنهم التعرف على جوهر الدين العظيم بعيداً عن التزمت والأنفلاق والاعتقادات الرديئة ويدركون قيمة التربية والتعليم الصحيح وتأثيرهما فى إنقاذ الأمة من الجهل والتخلف فى ظل المتغيرات التى يعيشها العصر الحالى من ثورة علمية وتكنولوجية وثورة فى المعلومات والاتصالات تقتضى طرح هذا الفكر المستنير ودراسته .


ويمكن التعرف على جهود الأمام " محمد عبده " وأكيانه فى تطوير التعليم فى مصر من خلال المحاور التالية :


أولاً: نشأته والعوامل المؤثرة فى فكره:

يتفق بعض الباحثين على أن الأمام " محمد عبده " ولد فى قرية " محلة نصر " مركز شبراخيت بمديرية البحيرة سنة ١٨٤٩م فى أسرة من الطبقة المتوسطة ، وعانى فى نشأته من زواج أبيه المتكرر ووجود أخوه مختلفى الأمهات نقلاً عن اصطدام أبيه المتكرر مع السلطة بسبب استعدادها وتعنتها ومناهضة للنظام وكان ذلك أثره فى آراء محمد عبده حول

عيوب الأسرة المصرية وأساليب اصلاحها ، ودعوته لعدم الاستكانه لظلم الحكام والتميز بين حق الحكومة فى الطاعة وحق الشعب فى العدالة .

 وتلقى " محمد عبده " تعليمه الأولى فى منزله على يد مؤدب خاص وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم فى سن العاشرة ثم التحق بالجامع الأحمدي فى طنطا فى سن الخامسة عشر ودرس علوم الفقه واللغة والتجويد إلا أنه لم يستطيع الاستمرار فى الدراسة بسبب نظم الدراسة العقيمة وصعوبة المقررات الدراسية وعدم وضوحها فهرب إلى إحدى القرى الغربية والتقى بالشيخ " درويش " الذى كان له أكثر الأثر فى تغيير مجرى حياته حيث قام بتعليمه ما أستعصى عليه فهمه فى الجامع الأزهرى وأعاد إليه الثقة بنفسه وأصبح " محمد عبده " سيما ومعلما لزملائه يشرح لهم ما لا يستطيعون فهمه .

 وفى سنة ١٨٦٥ التحق الإمام " محمد عبده " بالجامع الأزهر فدرس علوم علم الفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو والبلاغة ، وانتقد محمد عبده أساليب الدراسة فى الأزهر القائمة على الحفظ والنقل والحفاظ على القديم ورفض كل جديد ، وعدم مراعاة حالة الطلاب ودرجة استعداداتهم للفهم وقضى محمد عبده سبع سنوات فى الأزهر ثم التقى بالشيخ " حسن الطويل " فتعلم منه علوم الرياضة والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم العصرية فى ساعد على خروجه من قيود التقليد ، وفى سنة ١٨٧٧ نجح محمد عبده فى الحصول على شهادة العالمية وبعد أن نال " محمد عبده " شهادة العالمية من الأزهر أنطلق فى رحلة كفاحه من أجل العلم والتنوير واشتغل فى مهنة التدريس فى الأزهر حيث قام بتدريس علوم المنطق والفلسفة والتوحيد .

 كما قام بتدريس مقدمة ابن خلدون فى " دار العلوم " وكذلك كان يقوم بالتدريس فى مدرسة ألياس ، كما كان يلقى دروساً خاصة فى داره . وكان منهجه التعليمي يركز على التمس من قيود التقليد ، وفى نفس الوقت طالب بالتركيز محلى الاهتمام باللغة العربية وحارب طغيان اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية .

وأصدر " محمد عبده " العديد من المقالات ذات الطابع الأخلاقي دعا فيها إلى حرية التفكير والإصلاح وفيها الكتابة والتعليم ، والدعوة إلى العلوم العصرية ، وكان الاتصال " محمد عبده " بالشيخ " جمال الدين الأفغاني " أثره الكبير في اكتساب الكثير من المعارف والعلوم والأفكار الإصلاحية ، وأسفر ذلك عن إصدار رسالة سماها " رسالة الواردات " وإنتاج كتابة علوم التربية والتهذيب في حفظ وفضائل النفوس .

وفي أعقاب الثورة العربية ألقى القبض على الأمام "محمد عبده " باعتباره أحد المؤيدين للثورة وسجن مدة قصيرة ثم حكم عليه بالنفي عدة ثلاثة سنوات في بيروت ثم باريس ، وأصدر في منفاه مجلة " العروة الوثقى " بالتعاون مع أستاذه " جمال الدين الأفغاني " وفيها دعي إلى إقامة الجامعة الإسلامية " ومقاومة الاحتلال الأجنبي ، وفي بيروت قام بالتأليف والشرح فشرح منهج البلاغة ومقامات بديع الهمداني كما صور لائحتين لإصلاح التعليم الديني في الدولة العثمانية .

وأسس جمعية دينية سرعة بهدف التقريب من الأديان الثلاثة الكبرى الإسلامية والمسيحية واليهودية فكان له السبق في تطبيق مبدأ "الحوار بين الأديان " أو حوار الثقافات ، وبعد عودته من المنفى أخذ محمد عبده من التربية وسيلة للإصلاح الاجتماعي والديني في مصر ، ورغم استغاثته بالقضاء إلا أنه ظل عالماً ومعلماً ومنظماً للمدارس .

ثانياً: أهم آراء محمد عبده التربوية:

أ- مفهوم التربية، أهميتها، أهدافها:

أدى صدور قرارات قومسيون بتظلم المعارف سنة ١٨٨٠ إلى ارتفاع مستوى الوعي التربوي بين الناس حيث كانت تستهدف نشر وتعميم التعليم فى المرحلة الأولى وإقامة نظام تعليمي موحد بأدابه الفوارق بين التعليم فى الكتاتيب والمكاتب الأولية من جهة والمدارس الابتدائية من جهة أخرى وخرج التعليم بالبيئة والربط بين المواد النظرية بالدروس العملية ، وإقرار بعد إشراف الحكومة على التعليم الشعبي وإعداد معلمي هذه المرحلة إعدادًا موحدًا .

وفى ضوء اليقظة القومية التي أحدثتها هذه القرارات تأثرت آراء وأفكار " محمد عبده " الذي اعتبر أن التربية هي أداة الإصلاح الاجتماعي ورفض النظرة التقليدية للتربية على أنها مجرد وسيلة بشحن أذهان التلاميذ بالمعلومات أو أنها عملية مرادفة لتهذيب أخلاق التلاميذ وإكسابهم قيم الطاعة والهدوء وحفظ الفطام ، وفى هذا الصدد يقول أن التربية الحققة ، والتعليم الصحيح هو الذي يتناول العقول والنفوس بما يقضى على الاعتقادات الرديئة ، والصفات الرذيلة ، ويكسب الفرد ملكة التفكير العقلي والتوافق الاجتماعي ، وأنه إذا فقد هذان الركبان أو أحدهما بطلت الفائدة المرجوة من التربية والتعليم ، وأصبحت جميع الإصلاحات عديمة الجدوى لأنها تكون كالبناء فى الهواء " .

- وتبلور اتجاهات التجديد عند الأمام محمد عبده حول مفهوم التربية بمعناها الشامل فهي :
- عملية إنماء الفرد إلى أقصى حد وتوجيه هذا النمو وجه تفيد المجتمع فهي عملية فردية واجتماعية .
 - عملية متكاملة شاملة تستهدف تحقيق النمو الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي للفرد فى أن واحد .
 - عملية مستمرة حيث يسعى الفرد لاكتساب المعرفة والعلم طوال حياته .
 - هي الحياة حيث يكتسب الفرد الخبرة من خلال تفاعله مع البيئة التي يحيا فيها .
 - عملية متجددة متغيرة تتغير بتغير الأهداف والزمان والمكان مما يجعلها ذات أنماط متعددة .



حول أهمية التربية عند الأمام محمد عبده تشمل :

١- عامل مهم في تحقيق التطور والارتقاء فالارتقاء التربوي والتعليمي للمجتمع هو أساس كل إصلاح والتربية يجب أن يكون لها السبق والأفضلية عن غيرها من الوسائل في تحقيق إصلاح المجتمع وهو يرى أن ارتقاء الشعوب وتطورها يقاس بما لديها من معارف وأفكار . وانتقد محمد عبده نظام التعليم في عهد محمد علي رغم انتعاش البعثات الخارجية إلى أوروبا إلا أن سياسات محمد علي أدت إلى تخويف المصريين من التعليم ، حيث انه كان يختطف تلاميذ المدارس من الطريق ليرسلهم إلى ليرسلهم إلى المدرسة كما يخطف عساكر الجيش . وفي موضع آخر يرى محمد عبده أن فقدان التربية معناه أن يفقد الإنسان كل شيء . ويرى محمد علي أن الارتقاء التربوي يقوم على العقل قبل الدين وان إنشاء المدارس خير من إنشاء المساجد لان صلاة الجاهل في مسجد لاخير فيها ، أما فتح المدارس فهو يقضي على الجهل ومن ثم تؤدي الفرائض الدينية والأعمال الدنيوية على وجهها الصحيح .

٢- التربية عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات :- وبذلك يكون محمد عبده قد سبق عصره في التأكيد على دور التربية على أنها استثمار في الموارد البشرية وهذا ما يؤكد العصر الحديث من أهمية العائد الاقتصادي للتربية والذي يقوض أي عائد آخر يأتي عن طريق أي استثمار ، وله عبارة مشهورة في هذا الصدد ، حيث يقول : " إن الأمم لا تقدر ثرواتها بما تملك من موارد طبيعية ، وإنما بما تملك من ثروة بشرية متعلمة .

٣- التربية ضرورة لإرساء الديمقراطية السليمة :- فهي تحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ولا يمكن أن تعمل الحرية أو الديمقراطية في ظل الفقر الثقافي ولا يمكن لشخص جاهل يمارس حقوقه السياسية بنجاح في الانتخابات والتصويت أو أبداء الرأي فالتعليم الصحيح يجعل للأمة رأي عام ، ومتى تكون الرأي العام سهل الحصول على الحياة النيابية وليس من الحكمة إعطاء الرعية الحرية والديموقراطية ما لم تستعد بالتعليم والتربية .



أما أهداف التربية عند الإمام محمد عبده ، فهي :

١- الإعداد الروحي أو النفسي : آمن محمد عبده بأهمية الدين في تربية النفوس وتصحيح مسار عقيدتها في وقت اختلطت فيه عقائد الناس بالأوهام والخرافات والأباطيل وهو يرى أن أى محاولة لتربية النفوس بمبادئ مجردة عن الدين لا يكتب لها النجاح وهو يشبه ذلك بمن يحاول تربية النفوس بطرق الأدب والحكمة البعيدة عن تعاليم الدين بمن يحاول تشييد بناء ليس عنده من مواد البناء شيء . وفي هذا الصدد يطالب محمد عبده باستقلال طبيعة المصريين التي تميل إلى التدين في تربية نفوسهم على مبادئ الدين وتعالجه .

٢- تربية العقل : انتقد " محمد عبده " التربية التقليدية التي تمهل تدريب العقل على التفكير السليم باعتبار العقل وسيلة فعالة تسهم في تطوير الثقافة وترقية المجتمع وذلك لعدة اعتبارات فذه فأحكام العقل تقوم على الاستقلال وتتسم بالموضوعية والعقل يساهم في تحقيق التطوير واستخدام العقل يؤدي إلى التخلص من الخرافات والأوهام ولا تعارض العقل والدين . وفي هذا الصدد يرى " محمد عبده " أن تربية العقل يتحقق بوسيلتين :

(١) عدم التسليم بالأشياء إلا بالأدلة والراهن .

(٢) أن يأخذ العقل بمبدأ الأجتهد وحرية التفكير .



٣- الإيمان بالعلم : أكد محمد عبده على قيمة العلم وأهميته في تحديد ثقافة المجتمع والارتقاء به وطالب بأن يكون الإيمان بالعلم أحد الأهداف الهامة التي تعمل التربية على تحقيقها .

٤- الأعداد الجسمي : أكد محمد عبده أهمية التربية الجسمية في تحقيق سلامة الأفراد الصحية ووقائهم من الأمراض ووضح أهمية الرياضة البدنية في تقوية الجسم ، وعاب على رجال الدين الرجعيين رفضهم الاعتراف بأهمية ممارسة الرياضة .

٥- الأعداد للمواطنه الصالحة : والتربية فى هذا المجال تتطلب عرس قيم حب الوطن والدلاء له فى نفوس الناشئ من خلال المناهج السياسة ، وتوعية المواطنين بأهمية احترام القوانين •

٦- الأعداد للحياة العملية : فهو يرى أن الفرض الحقيقى للتربية هو المعرفة الحقيقى للتربية هو المعرفة من أجل العمل وكسب العيش وهذا يتحقق من خلال تدريب الفرد على القيام بممارسة عمل يستعين به فى مواجهة أعباء الحياة المادية ، وتزويده بأداب السلوك المرتبطة بأداء هذا العمل والمستمدة من تعاليم الدين •

٧- تحقيق التماسك الاجتماعى : حيث تسهم التربية فى تحقيق تماسك المجتمع وترابطه من خلال توحيد الاتجاهات الدينية والفكرية والثقافية بين أفراد المجتمع ، ويرى محمد عبده أن أكساب الأفراد القيم الروحية والقومية ، وتعريفهم بتاريخ مجتمعهم وعاداته وتقاليده من خلال التربية سوف يساهم فى تحقيق التماسك الاجتماعى •

وفى ضوء ما سبق عرضه يتبين أن الأمام " محمد عبده " كانت له أرائه التربوية التى تتفق كثيراً والاتجاهات الحديثة فى التربية وبذلك سبق عصره وساهم كثيراً فى تطوير وتحديث المجتمع •

وحول المصادر التى اشتق منها الأمام " محمد عبده " أهداف التربية فهى الدين ، دوافع المجتمع ومشكلاته ولغته وتنمية وثقافته •

ب- وسائط التربية

١- تناول الأمام " محمد عبده " أهم وسائط التربية ودورها فى تشكيل الأفراد واعدادهم للحياة الاجتماعية ، وأهم معالم الفكر التربوى فى هذا المجال :



٢- الأسرة : كان دور الأسرة فى التربية من أهم القضايا التى شغلت فكر الأمام " محمد عبده " وأعطاهما الكثير من اهتماماته فهى الوعاء البيولوجى الاجتماعى الأول الذى يشكل الفرد ويتأوله بالتربية وهى التى تقوم بأشباع حاجات الطفل الأساسية وتوفر له الحماية والأمن .



وحدد محمد عبده الوظائف التربوية للأسرة فيما يلى :

- ١- وظائف بيولوجية : تتمثل فى حفظ النوع ووقاية الوجود البشرى من خطر الفناء والزوال وحفظ النسل .
- ٢- وظائف نفسية : تتمثل فى إشباع الحاجات النفسية للطفل وأهميتها والحاجة إلى الحب والحنان والأمان .
- ٣- وظائف أخلاقية : حيث نكسب الأفراد القيم الدينية من خلال أساليب النصح والوعظ والتذكير بالحق والخير .
- ٤- وظائف اقتصادية : من خلال التعاون بين أفراد الأسرة فى تقسيم الأدوار والعمل وكسب العيش .
- ٥- وظائف اجتماعية : بتحقيق من خلال تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وأساليب التعامل مع الجماعة .



وتحتل المدرسة المكانة التالية بمؤسسة تربوية وتتحدى وظائفها وكما يراها محمد عبده

فى :

- مساعدة المتعلم على النحو المتعامل لشخصية حيث تقوم المدرسة بمكاسب الفرد النمو المعرفى والخلقى والوجدانى .
- الربط بين النظرى والعملى حيث تقوم المدرسة بتدريب التلاميذ على دراسة المواد النظرية وتطبيقها عملياً .
- تأكيد الصلة بينا المدرسة والمجتمع وفى هذا الصدد نادى محمد عبده بتخصيص يوم يمرح فيه التلاميذ من المدرسة للاتصال بالبيئة المحيطة بهم يمارسون فيها أنشطتهم

المختلفة ، وحظيت المؤسسات الدينية على نصيب كبير من اهتمامات محمد عبده وأشار إلى أن وظيفتها ليست قاصره فقط على ممارسة العبادات وإنما يجب أن تمتد أهميتها إلى تربية الأفراد وخاصة العوام ، وانتقد محمد عبده نواحي العقود التي احيطت بها وخاصة ما يتعلق بنفسي الجهل وانتشار الخرافات بين أئمة المساجد ، والسليبات التي احيطت بخطبة الجمعة ، ونفسي الأهمال وعدم الاهتمام بتعمير وتطوير المساجد ، وساهم محمد عبده فى وضع الأئمة لاصلاح المساجد من خلال التربية والتهذيب والإرشاد وتأهيل الأئمة وتزويدهم بعلوم القرآن والسنة .

وساهم " محمد عبده " أثناء تعيين مفتياً للديار المصرية فى سنة ١٨٩٩ ، فى إصدار الكثير من الفتاوى التى تميزت بفكره المستنير وبعده نظره وتدل على إلمامه بالقوانين ومعرفته بشرائع غير المسلمين ، وحرص على حقوق المرأة ووحدة المجتمع ، وتناول محمد عبده أهمية الصحافة فى تربية النشء وتهذيبه من خلال ما تقدمه من آراء وأفكار تسهم فى تكوين الاتجاهات المرغوب فيها ، ومعالجة قضايا المجتمع ، ومقاومة الجهل ، وتناول محمد عبده مشاكل الصحافة فى عهده ، وانتقد الصحف التى تبالغ فى تقديم المدح للحاكم وتنمقله وتهمل رسالتها فى ملامح مشاكل المجتمع .

وساهم محمد عبده - أثناء رئاسته لتحرير صحيفة الوقائع المصرية فى كتابة ونشر مقالات تدور حول إصلاح التعليم والمعلمين ، كما ساهم فى تطوير أسلوب أدب المقالة الصحفية وتحويل الصحافة من صحافة خير إلى صحافة رأى ينشر مختلف الأفكار والآراء التى تسهم فى تطوير المجتمع والنهوض به ومعالجة مشاكله .

واحتلت المكتبات " كوسائط تربوية تسهم فى تثقيف الشعوب وتهذيبها مكانه كبيرة فى اهتمامات محمد عبده ومن آرائه أن وجود المكتبات يدل على تقديم الدولة ورفقيها وأرتفاع مستوى وعيها الثقافى واستشهد فى ذلك بالنهضة العلمية التعليمية التى شهدتها الدولة الاسلامية التى قامت على إنشاء المكتبات فى القاهرة ، ويعود إلى محمد عبده الفضل فى إنشاء المكتبة الأزهرية وتجميع الكتب المبعثرة وفيها كذلك أشار محمد عبده إلى أهمية

المتاحف التي لاتقل من قيمتها كمؤسسات تربوية عن المؤسسات الأخرى ، فى تنمية الثقافة وتوسيع الفكر ، وكانت له ارائه حول تضيف المتاحف إلى متاحف فنية وتاريخية وعلمية •

ج- آراء محمد عبده حول سيكولوجية الإنسان ومراحل النمو المختلفة



كان لمحمد عبده آرائه حول خصائص النمو فى مرحلتى الطفولة والمراهقة وأساليب التربية تجاه ذلك ، ومن آرائه فى هذا الصدد :



1- خصائص النمو فى مرحلة الطفولة :



- النمو الجسمى ومطالبة : وأشار محمد عبده إلى الضعف واعتماد الطفل على أمه اعتماداً كلياً فى إشباع حاجاته ، والاعتماد على الألهام الفطري ، واوصى بضرورة تقوية بيئة الطفل بالتغذية السليمة وأوضح أهمية لبن الأم والرضاعة الطبيعية فى تغذية الطفل وحمايته من الأمراض •
- النمو الحركى : وتناول محمد عبده أهمية اللعب وضرورته كوسيلة لإشباع نشاط الطفل الحركى •
- النمو العقلى : وأشار محمد عبده إلى أهمية الحواس كوسيلة فى أدراك الطفل لعدم نضج عقله •
- النمو الأنفعالى : وتناول تأثير المنزل فى إشباع الجانب الوجدانى حيث يتعلم الطفل الحب والكرهية مما يلمسه من والديه ومن خلال الصلات التي تربط أفراد الأسرة •

٢ - خصائص النمو فى مرحلة المراهقة :

أطلق الأمام محمد عبده على هذه المرحلة " كور التمييز الناقص " ومن خصائص هذه المرحلة سرعة النمو الجسمى وارتقاء النمو العقلى والاستغراق فى التأمل وأحلام اليقظة وطالب المجمع بأشباع الحاجات اليومية للمراهق من خلال توجيه طاقاته للعمل الصالح ، وتمرير فكرة من الجمود والتعصب وأوصى بأهمية التربية الدينية للمراهق كوسيلة مساعدة فى التخلص من الصراع النفس وتحقيق السلامة النفسية للمراهق .

وعن الوراثة والبيئة واثرها فى نمو الفرد ابرز محمد عبده تفاوت الأثنين فى تشكيل الإنسان وأن كان يرى تأثير البيئة أقوى فيما يتعلق بتغير بعض الطباع الموروثة ، كما تناول ظاهرة الفروق الفردية واثرها فى أختلاف البيئة وتباين العادات والاخلاق .

وأشار محمد عبده إلى أهمية أسلوب " التعلم الذاتى " كوسيلة لمواجهة التغير المستمر الذى يشهده العالم ، واستشهد بنفسه فى تطبيق هذا المبدأ حيث اتجه للدراسة الكثير من العلوم التى لم يدرسها فى الأزهر وخاصة اللغة الفرنسية وقام برحلات كثيرة من أجل طلب العلم .

كما تبادل الأمام محمد عبده بالشرح والتحليل العديد من العمليات التى تمثل محور الدراسات النفسية والتربوية وأوضح فى تعريفه "للعادة" بأنها تنشأ من تكرار أنفعال النفس بمواقف من نوع واحد حتى صارت هيئة راسخة فى النفس .

وهو يرى أنه من الصعب تغيير عادات الإنسان ويرى أن للتربية دور كبير فى تكوين العادات العالم وسبيلها فى ذلك لا يكون بالكلام النظرى وإنما بتكرار الممارسة العمل .

وكذلك عرف " الإدراك الحسي " بأنه أنفعال النفسي متأثراً بالصورة الواردة إليها عن طريق الحواس ، أما التذكر لعملية فهو يعنى استحضار بصورة الماضى السمعية والبصرية



ونظراً على التفكير على أنه بنشاط عقلى يتمثل فى محاولة اشباع حاجات الإنسان وحل مشاكله .



د- أهم آراء محمد عبده حول بعض أساليب العقاب التربوية ذات الأبعاد الفلسفية



١- الطبيعة الإنسانية : يرى محمد عبده أن طبيعة الإنسان واحدة وليست جسم فقط أو عقل فقط عن الاستمیل لاحدهما الاستفاء عن الأخر أو العضل بينهما ، وتبعاً لذلك فهو ويدعو إلى تربية الإنسان تربية متوازنة ستشهد بالإسلام الذى دعى إلى التربية الوسطية التى تعطى الجسم حقه والروح حقها كما آمن محمد عبده بأن طبيعة الإنسان خيره وليست شريرة فهو يعمل الخير بطبيعة واتفق مع " روسو " فى ذلك إلا أنه رفض مبدأ عزل الطفل عن المجتمع وتنشئة وسط الطبيعة ودعى إلى توصية الطفل توجيهها اجتماعياً وأن يستقل المربى طبيعة الطفل الخبرة ليوصلها إلى فعل الخير .

٢- نظرية المعرفة : واجه محمد عبده تيارات متعددة تتصف بالعلو فى قضية المعرفة فأهمل المادية اعتبار أن المعرفة تأتى عن طريق العقل والحواس فقط أو التقليديه تمسكو بالنهوض الظاهرة وفى مواجهة ذلك أصدر محمد عبده نظريته " الهدايات الأربعة " نستشهدا بقوله تعالى " أهدنا الصراط المستقيم " والهدايات الأربعة للحصول على المعرفة عن الأمام " محمد عبده " هى :

- ١) هداية الوجدان الطبيعى والألهام العطري وتكون للأطفال عند ولادتهم .
- ٢) هداية الحواس والمشاعر وهى قيمته للدول .
- ٣) هداية العقل وهو الذى يصحح غلط الحواس والمشاعر .

٤) هداية الدين وهى التى ترشد الإنسان إذا اخطأت الحواس العقل .

٣- القيم : اعتبر محمد عبده عن القيم ضرورة اجتماعية ينبغى أن يمارسها الفرد والجماعة وهى وسيلة الفرد فى التصدى للانحراف الاجتماعى .

وأهم القيم التى تناولها هى القيم الأخلاقية ، قيم الحق ، العمل ، الحرية ، القيم الجمالية.



القضايا التربوية ذات الأبعاد الثقافية



نادى محمد عبده بالحفاظ على التراث وصيانة مع تحقيق التوافق والتفاعل بين تراثنا والمدينة الحديثة ، أى جمع بين وصيانة التراث ومرونة الحداثة وطالب محمد عبده بالاهتمام باللغة العربية وساهم فى إصلاحها تطويرها حيث كون جمعة " أحياء العلوم العربية " يهدف إصلاح اللغة العربية ودعى إلى تطوير " دارالعلوم " للنهوض باللغة العربية



لتلك يعد محمد عبده من الرواد الذين كان لهم السبق فى التأكيد على أهمية الحوار بين الثقافات المختلفة والانفتاح على الوجه المشرق للحضارة والمدنية الغربية الحديثة ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها ونواحى تقدمها فى العلوم والفنون والأداب ولتحقيق ذلك شجع محمد عبده الترجمة " كوسيلة للانفتاح الثقافى " وربط الإسلام بالأفكار الحديثة .



كما أمن " محمد عبده " بأهمية النقد البناء كمنهج يعطى الإنسان القدرة على التمييز والإصلاح وحث النشئ بالتدريب على ممارسة النقد من الصغر قائلاً : حركوا أفكاركم وخيالاتكم ، وهزوا السننكم وأقلامكم " واعتمدت كتاباته على الأدلة العقلية والبراهن.



هـ- آراء محمد عبده حول مؤسسات التعليم النظامي وآليات تطويرها:

بالنسبة للتعليم فى الكتاتيب طالب محمد عبده بضرورة العناية بها وكان يرى أن إصلاح الكتاتيب بتحقيق بأصلاح حال فقائها ويتحقق ذلك بالتدرج وليس دفعة واحدة ، وأن يراعى اختيارهم الاستعداد للفهم وقبول الإصلاح ، وكذلك طالب بتعديل برامج الكتاتيب يحب يضاف لتعليم القرآن معلومات فى الحساب والصحة والتربية الوطنية .

كما تناول الإمام محمد عبده واقع المتعلم فى المدارس الابتدائية وانتقده لانه يهدف إلى خدمه الحكومة كما أن معظم تلاميذه لا يواصلون التعليم حتى نهاية المرحلة .

وساهم محمد عبده فى وضع اقتراحات لاصلاحه من خلال تدريس العلوم دراسة عملية تربط التلاميذ بالحياة الواقعية ، ومن خلال ربط العلم بالعمل واحترام العمل البعدى كما طالب محمد عبده بتطوير التعليم فى المدارس العليا وإدخال التخصصات الحديثة فى برامجها كالاقتصاد والاجتماع والفنون الجميلة وطالب بالابتعاد عن أساليب الحفظ والتلقين واستخدام عمليات الفهم والتفكير وجعل التلميذ إيجابياً فى اكتسابه للمعرفة واستخدام البيئية والاحداث الجارية كوسائل للتعليم ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين فى أثناء التدريس .

و- آراء محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعى:

فطن " محمد عبده " إلى أهمية تعميم التعليم الابتدائي وإلزامه باعتباره عامل مهم في تحقيق من التكافؤ الفرص وتحقي الإصلاح الاجتماعي ، وطالب الأغنياء بضرورة المشاركة بالتبرع والإسهام في بناء المدارس لتعميم هذا التعليم .

وحول قضية تعليم المرأة أكد محمد عبده على ضرورة تعليم الفتاه ، وحث الأميرات المتعلّقات بتكوين جمعيات نسائية يساهم في إقامة مدارس للبنات وأوضح محمد عبده أهمية تعليم البنات وأثره في تحقيق الكمال الخلقي للفتاه وتعريفها بواجباتها وأوضح أن جهل الفتاه يمثل بحقه في عتق الإصلاح الاجتماعي .

كذلك تناول قضية تعليم أبناء الفقراء وطالب بالتوسع في إنشاء المدارس الأهلية التي يكون التعليم فيها بالمجان كوسيلة لتعليم الفقراء لعدم قدرتهم على دفع المصروفات الباهظة .

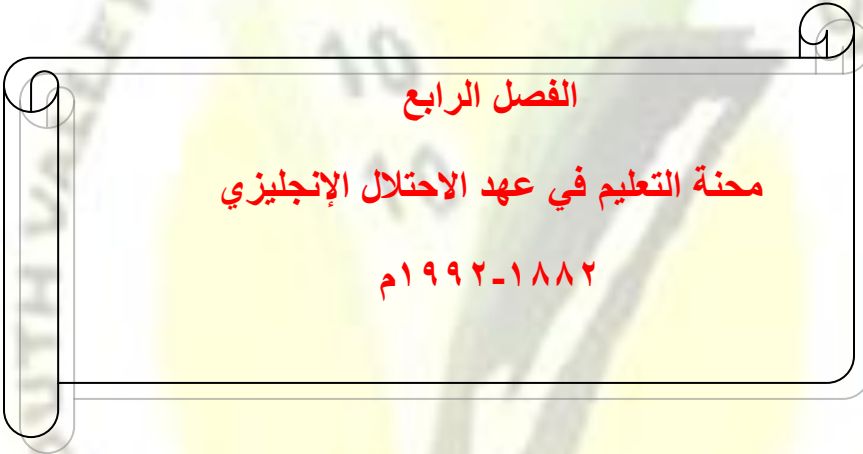
كذلك نادى محمد عبده بضرورة إنشاء جامعة مصرية إيماناً فيه بحق البلاد في تعليم عالي مثمر يقوم على البحث العلمي ، ويمكن من خلاله حل المشاكل المجتمع .

وحول جهود محمد عبده في إصلاح التعليم الديني وتطوير الأزهر تقدم بمشروع إلى السلطان العثماني يركز على ثلاث أسس هي :

(١) غرس العقيدة السليمة

(٢) وتهذيب النفس بالقيمة الاخلاقية .

(٣) التربية بالقدرة كما طالب بإدخال العلوم العصرية في مناهج الدراسة بالأزهر ورفع المسئول المادى للمعلمين وإصلاح أحوالهم الصحية .



الفصل الرابع

محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي

١٨٨٢-١٩٩٢م

كلية التربية بقنا

الفصل الرابع

محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي

١٨٨٢-١٩٩٢م

(١) الاستثمار العسكري والثقافي ١٨٨٢-١٩٠٦:

عرضنا في الفصل السابق للجهود المختلفة التي قامت للنهوض بالتعليم ونشره بين أبناء الشعب ، وذكرنا أن أبرز هذه الجهود اتجه إلى نشر تعليم المرحلة الأولى عن طريق المكاتب الأهلية والمدارس الابتدائية ، كما أبرزنا الاتجاه القومي الذي قام سنة ١٨٦٦ ينادى باشتراك الشعب مع الحكومة في تمويل التعليم الخاص بالمرحلة الأولى ، ولقد كان من نتيجة هذا الاتجاه انشاء كثير من المكاتب الأهلية والمدارس المركزية والمدارس الابتدائية.

غير أن الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد أوقفت المضي في تنفيذ خطط إصلاح التعليم ونشره ، فلقد أخذ التدخل الأجنبي يتخذ صورة سافرة بعد عزل إسماعيل وتولييه توفيق ، وقامت الثورة العرابية للحد من تغلغل النفوذ الأجنبي ، والمطالبة بإقامة حياة دستورية في البلاد ، وتم فعلاً وضع دستور أقره مجلس شورى النواب في فبراير سنة ١٨٨٢ كان محققاً لمبدأ الوزارة أمام مجلس النواب غير أن انجلترا خشيت من تيار الوطنية المتدفق ، فسارعت بالتدخل بحجة الدفاع عن توفيق صاحب الحق الشرعي ، وحماية الأجانب ، وانتهى تدخل انجلترا العسكري بالقضاء على الثورة العرابية واحتلال

مصر .

📖 ولقد حكم الانجليز البلاد عن طريق الضغط ، والإرهاب ، والسيطرة على كل مرافق الدولة المدنية والعسكرية ، ثم أخذوا يعملون على استعمار البلاد ثقافياً بعد أن استعمروها عسكرياً ، وكان التعليم وسيلتهم لتحقيق أهدافهم ، فلم ينشئوا إلا القليل من المدارس ، بينما عملوا على صيغ التعليم بالصيغة الإنجليزية ، ولقد أدى ذلك إلى تدهور التعليم فى سنوات الاحتلال الأولى .

📖 غير أن اليقظة الوطنية قبل وبعد حادثة دنشواي ، كان لها أبلغ الأثر فى يد " حركة المقاومة الوطنية مما دفع الانجليز إلى محاولة استرضاء المصريين والتظاهر بادخال بعض الاصلاحات على نظام التعليم ، كما قامت منذ ذلك الوقت جهود وطنية أهلية لنشر التعليم .

📖 وفى هذا الفصل سنقوم بدراسة تطوير التعليم فى عهد الاحتلال حتى سنة ١٩٠٦ ، وهى الفترة التى أهملت فيها شئون التعليم ، ثم نبين أثر اليقظة الوطنية فى الضغط على سلطات الاحتلال للاهتمام بالتعليم ، كما سنبين فيه الجهود الوطنية الأهلية التى أدت إلى بعض الاصلاحات فى مجال التعليم ، وتبدأ هذه الفترة منذ حادثة دنشواي سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٢٢ عندما صدر تصريح ٢٨ فبراير بإلغاء الحماية على مصر بباريس ، وكانت تشن حملات عنيفة على الاستعمار الإنجليزي ونظام الحكم المتواطئ مع الانجليز ، غير أن ما صدر منها لم يتجاوز ثمانية عشر عدداً ، أما مجلة الاستاذ المعارضة التى أصدرها السيد عبدالله النديم خطيب الثورة العربية سنة ١٨٩٢ ، فلم تستمر طويلاً لأنه أبعده عن مصر سنة ١٩٨٣ .

📖 وتمكن الانجليز بذلك من كبت الرأى العام المصرى ، وخاصة فى الفترة التى تلت هزيمة العربيين سنة ١٨٨٢ ، والقبض على الكثير من الوطنيين بتهمة التعاون مع العربيين ، وكانت استقالة شريف رئيس الحكومة سنة ١٨٨٤ محتجا على مطالبة الإنجليز لمصر بإخلاء السودان بعد انتصارات الثورة المهديّة هى العمل الوطنى البارز فى بداية عهد الاحتلال .



وفي الوقت الذي أخذ الإنجليز يسيطرون فيه على كل نشاط سياسي واقتصادي أخذوا يسيطرون على التعليم ليوجهوه في الطريق الذي يضمن لهم أضعاف البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ولم يجد الانجليز أية حاجة إلى نشر التعليم أو وضع خطط تعليمية لنشر التعليم ، بل يمكن القول بأنهم على العكس من ذلك وضعوا الخطط للحد من ازدياد عدد المدارس وعدد المتعلمين ، وكانوا يعتقدون أن تعليم القراءة والكتابة فيه الكفاية بالنسبة لسواء الشعب ، وأن بعض الموظفين الكتابيين يكفون لسد حاجة المصالح الحكومية ، أما التعليم العالي فقد بدأوا يحددون عدد طلابه حتى يصيب الشلل مجالات التطور المختلفة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .



ولقد كان كرومر المعتمد البريطاني الذي استمر الحاكم المطلق لمصر قرابة الربع قرن ، صريحا في تقريره لسنة ١٨٩٩ ، فهو يقول في تقريره : " كانت الحكومة في السنين الأخيرة تربي إلى غرض ذي شقين فأما الشق الأول فهو الرغبة في أن تنتشر على أوسع نطاق ممكن ، بين الذكور والإناث من السكان على السواء ، لونا بسيطاً من التعليم ، ينحصر في الأمام بمبادئ اللغة العربية والحساب ، وأما الشق الثاني ، فهو الرغبة في اعداد طبقة متعلمة تعليماً راقياً ، يلقي بمطالب الخدمة في الحكومة ، وواضح من ذلك أن أعداد المواطنين المثقفين لم يكن أبداً من أهداف سياسة الاحتلال .



بل أن نشر اللون اليسير من التعليم الذي يتحدث عنه كرومر لم يتحقق بدليل أن نسبة الأمية ، كانت في سنة ١٨٨٢ ، ٩١.٧ % وفي سنة ١٩١٧ أصبحت ٩١.٣ % أي أن نسبة الأمية في خمسة وثلاثين عاماً لم تنخفض إلا بنسبة ٠.٤ % ولا يقف تيار التعليم عمدت

نظارة المعارف الواقعة تحت سيطرة الإنجليز إلى رصد ميزانية ضئيلة للتعليم ، ولقد كانت هذه الميزانية فى سنة ١٨٨٥ ، ١٣١.٨١ ج وصلت فى سنة ١٩٠٠ - ١٩٠١ على ٢٢٧.١٠٧ جنيها .

ومن باب الأنصاف نحب أن نسجل تقرير مجلس شورى القوانين فى ديسمبر سنة ١٩٨٤ الذى يحتج فيه على أهمال التعليم قائلاً : أن نشر التعليم قد تقهقراً كلياً عما كان عليه من قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول : أن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وادارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم ، وسد أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد فى المدارس من التلاميذة بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما هو الحال الآن فى مدرسة المهند سخانة وغيرها من المدارس التى انحطت كمدرسة الطب ، وبالييت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهداً بدفع المصاريف بل أنها سدت هذا الباب أيضاً فى كثير من الأحوال والجهات .

ولقد عمدت سلطات الاحتلال لكى تحدد من أقبال الناس على التعليم التى جعله بالمصروفات بعد أن كان منذ عهد محمد على بالمجان ، وكان ذلك يعنى قصر التعليم على القلة من أبناء الطبقة الغنية وحرمان سواء الشعب من أبناء الفلاحين والعمال من التعليم بالمدارس ومن ثم حرمانهم من التحرك فى السلم الاجتماعى ، وبعبارة أوضح تقول أن الإنجليز بدأوا يتجهون إلى صبغ التعليم بصبغة أرستقراطية بقصد تجميد الأوضاع الاجتماعية ووقف عجلة التطور الاجتماعى والاعتماد على مساندة الطبقة الغنية لهم ، إذ أن قصر التعليم بالمدارس الابتدائية والثانوية ، ثم التعليم العالى على الطبقات القادرة والغنية كان يعنى أعدادهم للوظائف الرئيسية بالحكومة وفى خارج مجالات الحكومة ، كما كان يعنى ذلك أيضاً استمرار السلطة والنفوذ فى يد الطبقة الغنية من كبار المزارعين والتجار ، وما دام الإنجليز مسكين بخيوط السلطة الأولى كان ذلك يعنى تحالفاً بين الاستعمار وبين الطبقة الغنية أو معظم أبناء الطبقة الغنية ، وكان يغنى ذلك أيضاً أبقاء الفلاحين والعمال على حالتهم نهياً للفقر والأمراض المختلفة والجهل .

ولقد أفادت فعلاً فى هذه الفترة طبقة الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية والتجار من مشروعات الرى ، وتقدم طرق المواصلات وغزو البضائع الأجنبية للبلاد ، وانتشر التعليم بين أبناء هذه الطبقة وارتفع مستوى معيشتهم وأخذوا يسايرون المدينة الغربية فى حياتهم ، وأظهر الكثيرون منهم ولائهم لسلطات الاحتلال وحاولت الطبقة المتوسطة اللحاق بالطبقة الغنية وتقليدها فاهتمت بتعليم أبنائها ، وازداد تبعاً لذلك عدد من يعملون بالوظائف الحكومية من أبناء الطبقة المتوسطة . وبالإضافة إلى ذلك عمل الإنجليز على نشر اللغة الإنجليزية ، عن طريق جعلها لغة التعليم بالمدارس ، كما اتجهت جهودهم إلى محو الصفحات الوطنية والقومية من مقررات التاريخ بالمدارس ، مما أدى إلى تشويه تدريس التاريخ وإظهار الدول الأوربية بمظهر الدول الوحيدة ذات الحضارة العريقة .

خصائص التعليم في عهد الاحتلال:

ويمكننا أن نحدد الخصائص الرئيسية للتعليم فى عهد الاحتلال كالاتى :

أولاً : لم يكن الإنجليز جاديين فى نشر التعليم بمصر ولم يكن ذلك هدفاً من أهداف سياستهم على الإطلاق ، وذلك لم تكن لهم خطط مدروسة بشأن نشر التعليم ، بل الأصوب أن يقال بأنه كانت لهم خطط مدروسة لوقف انتشار التعليم حتى يوقفوا تطور الشعب .

ثانياً : كان الهدف من التعليم فى عهد الاحتلال أعداد طبقة من الموظفين " الكتابيين والفنيين " للعمل بالمصالح الحكومية ولتيسير دقة الأعمال الحكومية ، ويكفى فى اعداد الموظفين الكتابيين بالتعليم الابتدائي وبعوض التعليم الثانوى ، أما طبقة الفنيين فلا داعى لتخريج أعداد كبيرة منها ، بل يكتفى بأقل القليل حتى لا تسد هذه الطبقة حاجة الشعب إلى الخدمات المختلفة .



ثالثاً : لتقييد نشر التعليم بين أبناء الشعب أصبح التعليم الابتدائي والثانوى والعالى بعد الاحتلال بالمصروفات ، وكان قبل ذلك بالمجان ، وقد تدرج الاحتلال فى تطبيق تلك السياسة ابتداء من سنة ١٨٨٤ - ويروى يعقوب أرتين الذى كان وكيلاً لنظارة المعارف أن عدد التلاميذ الذين كانوا يتعلمون بالمجان سنة ١٨٩٣ كان ١٣٣٧ تلميذاً وبالمصروفات ١٧٦٤ تلميذاً ، ومن الغريب أن " أرتين " كان يشجع إلغاء المجانية وزيادة المصروفات المدرسية بما يوازى ما تصرفه الحكومة على التلميذ ، وحثته فى ذلك استخدام مصروفات التلاميذ فى إنشاء المدارس الجديدة ، ولم يحل عام ١٩٠٣ حتى كان عدد التلاميذ الذين يتعلمون بالمجان بالمدارس الابتدائية والثانوية قد انخفض بدرجة واضحة ، فكان عدد من يتعلمون بالمجان بمدرسة رأس التين الثانوية سبعة عشر تلميذاً من ١٤٥ تلميذاً ، ولم يكن يوجد إلا ثلاثة طلاب يدرسون بالمجان بمدرسة الطب ، وفى عام ١٩٠٤ كانت مجانية التعليم قد ألغيت تماماً .



رابعاً : أهمل الانجليز التعليم الفنى وخاصة التعليم الصناعى وحاولوا تأكيد رأيهم القائل بأن مصر بلد زراعى لا تملك المقومات اللازمة لقيام الصناعة بها .



خامساً : اقتصر التعليم فى عهد الاحتلال على اعداد الموظفين والفنيين فى الطب والهندسة وغيرها ، بدون أية محاولة لإعداد المواطن المستثمر الذى يستطيع أن يناقش أو ينتقد الأوضاع القائمة أو يمتص القيم الجديرة بالإنسان الحر .



سادساً : عمل الإنجليز على إدخال اللغة الإنجليزية فى التعليم ثم أصبحت بعد قليل اللغة الإنجليزية هى لغة التعليم بالمدارس بدلاً من اللغة العربية ، وقد اختلق الإنجليز شتى المعاذير لتبرير إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية فى تدريس معظم المواد الدراسية ، وكان من أبرز مبرراتهم هو حاجة سلطات الاحتلال إلى موظفين يستطيعون التفاهم مع رؤسائهم الإنجليز ويكونون واسطة للتفاهم بينهم وبين الشعب ، وقد تبع ذلك تعيين عدد كبير من المدرسين الإنجليز بالمدارس وخاصة بالمدارس الثانوية .

سابعاً : أشاع الانجليز جواً من الأرهاب فى المدارس أمتد إلى النظار وإلى المعلمين وإلى التلاميذ وحرّموا عليهم مناقشة القضايا الوطنية بدعوى أن مناقشتها يعتبر اشتغالا بالسياسة ، غير أن ذلك لم يمنع طلبة المدارس والمعاهد العليا من استنكار سياسة الانجليز الاستعمارية فى شتى المناسبات كما لم يمنع قيام بعض الزعماء الوطنيين المخلصين الذين قاوموا سياسة الاستعمار أشد مقاومة •

ثامناً : تأكيد الاتجاه المركزى فى التعليم لتحقيق السيطرة الانجليزية على كل دقائق التعليم ، ولقد سار نظام الحكومة فى عهد محمد على وفق النظام المركزى ، غير أنه مع التطورات التى حدثت بالبلاد وكثرة عدد المثقفين بها نسبياً كان من الممكن الأخذ ببعض مزايا اللامركزية ، ولقد شكلت فى عهد الاحتلال لجنة تسمى اللجنة الإدارية العالية تقوم باختيار الكتب المقررة وتحديد مواعيد الامتحانات وانشاء المدارس الجديدة وتعيين نظار المدارس ، وبذلك تركزت كل أمور التعليم فى يد السلطة التعليمية الأنجليزية بالقاهرة مما عطل الاستقلال الفكرى وأدى إلى التواكل والاعتماد على الرؤساء فى إصدار القرارات فى كل صغيرة وكبيرة ، وربط الأقاليم بعجلة القاهرة ، وأشاع الجمود والتقيّد بحرفية القوانين واللوائح •

تعليم المرحلة الأولى:

ولقد بدأت سلطات الاحتلال تشدد قبضتها على تعليم المرحلة الأولى من الكتاتيب إلى المدارس الابتدائية ، فحولت سنة ١٨٨٩ الكتاتيب التى كان تتبع نظارة الأوقاف إلى نظارة المعارف ، وكان عدد هذه الكتاتيب ٦٩ منها أربعة مغلقة ، وأتضح بعد ذلك أن ما يصلح منها لا يزيد على ٤٦ كتاباً ولقد قامت محاولة فى سنة ١٨٩٠ لوضع الكتاتيب الأهلية تحت إشراف نظارة المعارف •

(٢) التعليم في عهد الاستقلال الجزئي (١٩٢٢-١٩٥٢)



١ - آمال وتوقعات ١٩٢٢ - ١٩٣١



بالرغم من اصدار انجلترا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلا أن الجيوش الانجليزية بقيت بمصر ، وتبعها استمرار سيطرة الانجليز على البلاد وتدخلهم فى شئونها كلما تعرضت مصالحهم للخطر ، غير أنهما كان يخفف قليلاً من الأمر ، على حد قول عبدالرحمن الرافعى مؤرخ الحركة القومية فى مصر ، هو أن تصريح فبراير ١٩٩٢ صدر من جانب انجلترا وحدها ، وذلك أمر لا يقيد مصر .



ولقد كان فى ظن الكثيرين أن المرحلة القادمة ستحقق الكثير من الآمال والتوقعات فينظم فيها الكفاح الوطنى من جديد على أساس قيام حياة ديمقراطية تنهض بالبلاد بعد سنوات الاحتلال المظلمة ، وتساعد على تقوية الصفوف استعداداً لجولة أخرى مع بريطانيا ، غير أن الآمال والتوقعات سرعان ما تبددت عندما نجح الإقطاعيون فى التسلل إلى الأحزاب السياسية والسيطرة عليها وتسيير دفة الحكم بما يتفق مع مصالحهم ، وأهملت مصالح الشعب ، كما سادت الاتجاهات الطبقيّة الإصلاحية التعليمية مما كان له أسوأ الأثر فى تطور التعليم من جهة وتطور المجتمع المصري من جهة أخرى .



ثم قامت الحرب العالمية الثانية وبدأت تنتشر معها مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وبالرغم من ذلك فقد استشرى الفساد فى حياة البلاد - وبدأ للمواطنين بعد فترة أن تحالفا مقدما عقد بين الملكية المستدبة والأحزاب السياسية والإقطاع والرأسمالية لسلب حقوق الشعب ، وسرعان ما تكون رأى عام قوى من أبناء الطبقة المتوسطة ومن جماهير العمال والفلاحين ، أخذ يهاجم الفساد على صفحات الجرائد وفى الأندية والمجتمعات ويطالب بتغييرات جذرية وصلت إلى حد المطالبة جماهير الشعب المظلومة بالثورة ، وفى



موجة الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ساعد أثناء الحرب ويعدها حاول زعماء التربية والتعليم في مصر احراز بعض المكاتب التعليمية للشعب ، وبذر بذور الديمقراطية في النظام التعليمي ، وكانت وجهة نظرهم هي أن انتشار التعليم سيزيد من أحساس النظام بالظلم ، ويدعم قوة جماهير الشعب ، ويؤدي إلى الثورة على الظلم والفساد .

وفي هذا الفصل سنتتبع التطورات التعليمية في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ١٩٢٢ ، حتى قيام الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ ، أما في الفصل التالي ، فسناقش جهود زعماء التربية والتعليم لاصلاح التعليم ولبذر بذور الديمقراطية فيه ، منذ سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٢ .

التطورات التعليمية:

وفي بداية هذه الفترة تعلقت آمال المصريين بالتعليم ليعد المواطنين الصالحين الذين يستطيعون الأسهام في النهوض بوطنهم ، ولقد نصت المادة ١٩ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن التعليم الزامى للبنين والبنات فيما بين السادسة والثانية عشرة ، وفي نفس السنة التي صدر فيها دستور سنة ١٩٢٣ تقرر أن تقوم مجالس المديرية بإدارة المكاتب العامة في المدن والقرى ، في حين تتولى وزارة المعارف والإشراف الفني والصحي عليها .

وقامت وزارة المعارف بوضع مشروع لتعميم التعليم قامت بتنفيذه في نفس السنة ، فأنشأت ٢٧ مدرسة أولية في المحافظات والمديرية كان التعليم فيها بالمجان ، وقد عرفت هذه المدارس بأسم " مدارس المشروع " غير أن الوزارة عدلت عن هذا المشروع واتجهت إلى تعميم التعليم عن طريق المدارس الألزامية بالاشتراك مع مجالس المديرية ، وبدأت في تنفيذ المشروع الجديد في ١٩٢٥ - ١٩٢٦ .



ويبدو من هذا المشروع أن المسؤولين عن الحكم لم يشاءوا أن يتعلم أبناء الشعب فى المدارس الابتدائية إلى جنب مع أبنائهم ، فقرروا إنشاء مدارس الزامية مجانية لأبناء الشعب الفقراء ، وكانت مدة الدراسة بالمدارس الألزامية ست سنوات تبدأ من سن السابعة حتى الثالثة عشرة ن ولقد خفضت مدة الدراسة سنة ١٩٣٠ على خمس سنوات ، وكان التعليم فيها يسير على نظام نصف اليوم ، فتعمل المدرسة على فترتين ، وكان ذلك يعنى تعليم طائفة من التلاميذ من الصباح إلى الظهر وتعليم طائفة أخرى من بعد الغذاء إلى المساء ، وكان القصد من ذلك :

١- مضاعفة عدد التلاميذ الذين يعلمون من الاقتصاد فى نفقات المباني والأثاث ومرتببات المعلمين .

٢- تمرين التلاميذ فى النصف الثانى من اليوم الذى لا يتلقون فيه التعليم على أعمال الزراعة والصناعة لمساعدة أهلهم وحتى لا يؤدي نشر التعليم إلى هجر الأطفال للمزارع والمصانع .





ولقد كان الفرق كبيرا بين المدارس الإلزامية والابتدائية ، فالتعليم بالمدارس الإلزامية بالمجان ، بينما التعليم بالمدارس الابتدائية والمصروفات وكان ذلك يعنى أن المدارس الابتدائية سوف لا تفتح أبوابها لأبناء الشعب ، وإنما لأبناء الطبقات الغنية التى تستطيع دفع مصروفاتها الباهظة ، كما كان يعنى أن المدارس الإلزامية قد خصصت لابناء الشعب الفقراء .



ولم يقتصر الفرق بين المدرستين على المصروفات وحدها ، وإنما كان الفرق كبيراً جداً بين نظام التعليم فى المدرسة الابتدائية ونظام التعليم فى المدرسة الإلزامية ، فكان منهج المدرسة الإلزامية يشتمل على القرآن الكريم واللغة العربية والخط والجغرافيا والتاريخ والتربية والوطنية والأخلاق ومبادئ العلوم والصحة والحساب والأشغال والرسم والتربية البدنية ، بينما خطة الدراسة بالمدرسة الابتدائية تزيد على المدرسة الإلزامية فى تدريس اللغة الإنجليزية ، وكانت الدولة تغدق أغلاقاً كبيراً على المدارس الابتدائية ، فكان لهذه


المدارس المباني الكبيرة الممتازة والملاعب الفسيحة والمعامل المجهزة وكانت تقدم وجبة غذائية لتلاميذ المدرسة الابتدائية ، أما المدارس الإلزامية فمبانيها فقيرة وإمكاناتها ضعيفة ولا تقدم لتلاميذها وجبات غذائية على الإطلاق • وكان المعلمون فى المدارس الابتدائية من الحاصلين على مؤهلات عالية ، بينما المعلمون فى المدارس الإلزامية من المتخرجين فى مدارس المعلمين الأولية التى سبقت الإشارة إليها ، وكان يلتحق بها المتخرجون من المدارس الأولية أو الذين قضوا بضع سنوات بالأزهر •


 ويبدو الفرق كبيرا أيضاً بين المدرستين فى تدرج كل منهما فى السلم التعليمى ، فالتعليم الابتدائي يدفع بالتلميذ إلى المدرسة الثانوية ، ثم إلى الجامعة أو المدارس العليا ، ثم إلى مناصب الدولة القيادية ومراكز العمل الرئيسية والمهن المختلفة كالتطب والهندسة والمحاماة والتعليم ، أما التعليم الإلزامى ، فكان تعليماً مقفلاً لا يؤدي على شئ ، فمن ينتهى من دراسته بالمدرسة الإلزامية لا يستطيع الالتحاق بالمدارس الثانوية أو الفنية المتوسطة ، وإنما كان يستطيع الالتحاق بمدارس المعلمين الأولية التى تقوم باعداد المعلمين للمدارس الإلزامية •


 وكان تخصيص المدارس الإلزامية المجانية لأبناء الشعب والمدارس الابتدائية بالمصروفات لأبناء القادرين يعنى •

- ١- حرمان غالبية أبناء الشعب من الفلاحين والعمال من التدرج فى سلم التعليم والاسهام فى خدمة بلادهم فى المراكز القيادية •
- ٢- حرمان الأمة من الانتفاع بأصحاب المواهب من أبناء الطبقات الفقيرة •
- ٣- احتكار الرأسماليين والإقطاعيين لمراكز الدولة القيادية الكبيرة مما ساعدهم على توجيه سياسية الدولة فى الاتجاهات التى تخدم مصالحهم وتبقى على امتيازاتهم •
- ٤- تجميد الوضع الاجتماعي حيث يبقى أبناء الفلاحين والعمال فى مكانهم لا يتحركون ، ويظل أبناء الأغنياء من الرأسماليين والإقطاعيين فى القمة يوجهون •

٥- تزييف المبادئ الديمقراطية ، فهي ظاهرياً مطبقة وعملياً غير مطبقة ما دام هناك تمييز صارخ بين أبناء الشعب فى التعليم وفى مجالات العمل المختلفة بعد الانتهاء من التعليم .

 وكما كان التعليم فى المرحلة الأولى يفرق بين أبناء الشعب الواحد كان التعليم فى المرحلة الوسطى يوجه أبناء التوجيه الذى يتفق والأوضاع الاجتماعية ، فقد ظل التعليم الثانوى وهو الذى يؤدى إلى التعليم العالى بالمصروفات ، أما التعليم الفنى المتوسط فقد كانت مصروفاته قليلة ، ثم أصبح بعد فترة بالمجان لتشجيع أبناء الفقراء على الالتحاق به ، وكان التعليم الفنى يعد الطالب اعداداً مهنيّاً دون إعطائه قدراص من الثقافة العامة تعده للمواطنه الصالحة ولتفهم مشكلات المجتمع ، كما كان تعليماً مغلقاً لا يسمح للمتخرجين منه بالالتحاق بالمعاهد العليا ، وانصرف أبناء الأغنياء عن هذا النوع من المدارس وأصبح الالتحاق مقصوراً على من لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الثانوية لفقرتهم أو من يفشلون فى الدراسة الثانوية ، وأصبح ينظر إلى هذه المدارس على أنها أقل شأناً من المدارس الثانوية مما أدى إلى خلق اتجاهات ضارة بالمجتمع من ناحية احتقار العمل اليدوى والمبالغة فى احترام العمل العقلى ، كما أثر ذلك فى نمو التعليم الفنى بصفة عامة والتعليم الصناعى بصفة خاصة ، كما أثر على تقدم الصناعة ببلادنا وعرقل اعداد فئات من الصناع المهرة المثقفين ، وأصبح الاعتماد فى عدد كبير من الصناعات الميكانيكية يقوم على العمال الأجانب .

 وإلا جانب هذه المدارس الحكومية ، قام كثير من المدارس الحرة والمدارس الأجنبية وتزايد عددها ، واجتذبت المدارس الأجنبية عدداً كبيراً من أبناء الطبقات الغنية الذين أصبح لهم فيما بعد نفوذ كبيرة فى إدارة شئون البلاد .

 وكان معنى ذلك وجود خليط عجيب من المدارس وخاصة فى المرحلة الأولى ، فهناك المدارس الحكومية الابتدائية وهناك المدارس الإلزامية وهناك المدارس الأولية ، وهناك المعاهد الدينية والأزهر ، وهناك المدارس الأجنبية ، ولم يكن ذلك أمراً مرغوباً فيه بطبيعة الحال لأنه لا يخلق ثقافة مشتركة تساعد المواطنين جميعاً على الالتقاء حولها .

زعماء الإصلاح في التعليم

وسرعان ما بدأت آمال المثقفين بشأن الديمقراطية الجديدة ومشروعات التعليم تتبخر عندما اتضح لهم أن التعليم قد نظم على أسس غير ديمقراطية ، وأنه صب في " القالب الإقطاعي الرأسمالي " الذي بدأ يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقام بعض هؤلاء المثقفين ينقد الاتجاهات الطبقية في التعليم وطالبوا بتطبيق المبادئ الديمقراطية السليمة.

ومن أبرز من نادوا بالديمقراطية في التعليم ودفعوا عجلة التقدم التعليمي بالبلاد رغم الظروف السياسية والاقتصادية إسماعيل القباني وطه حسين ولقد آمن كل منهما بالديمقراطية في التعليم ، غير أنهما اختلفا في بعض التفاصيل ، وكان سبب الاختلاف هو أن كلا منهما نظر إلى التعليم من زاوية معينة .

تأثير طه حسين والقباني:

أثرت دعوة كل من طه حسين وإسماعيل القباني في التطورات التعليمية وخلقت مدرستين فكريتين في التربية المصرية ، أما المدرسة الأولى فتدعى فتح أبواب التعليم بكل المراحل التعليمية لأبناء الشعب ، ولا يهم أن تقوم بعض الصعوبات أو المشكلات التي تؤثر في المستوى التعليمي ، فالزمن كفيل بحل مثل هذه المشكلات .

أما المدرسة الثانية فترى ضرورة تعميم المرحلة الأولى والعمل على إلغاء التفرقة بين المدارس الابتدائية والإلزامية بتوحيدها فى مدرسة واحدة ، أما بالنسبة للتعليم الثانوى والعمالي فيجب أن يقتصر على الصفوة من التلاميذ تعدهم الدولة للمراكز القيادية المختلفة ، ولقد كان لهذه المدرسة أيضاً تأثير كبير فى نشر كثير من الاتجاهات التربوية الحديثة ، والعمل على وضعها موضع التجريب ثم تعميم التجارب التربوية الناجحة ، وخاصة فى الأربعينات •

كلية التربية بقنا



الفصل الخامس
التعليم بعد ثورة ١٩٥٢م:

الفصل الخامس التعليم بعد ثورة ١٩٥٢م

مقدمة:

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتنقذ البلاد من التدهور الكبير الذى ساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والتف الشعب حول الثورة التى قامت لتحقيق أمانيه ، وتنازل فاروق عن العرش ، وتبع ذلك إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى ، ولقد أعلنت الثورة منذ قيامها مبادئها السنية الآتية :

- ١- القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢- القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال
- ٣- القضاء على الاحتكار .
- ٤- إقامة عدالة اجتماعية سليمة .
- ٥- إقامة جيش وطنى قوى .
- ٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولقد اتجهت الثورة نحو تحقيق استقلال البلاد ، فعقدت فى ١٩٥٤م اتفاقية لجلاء القوات الإنجليزية عن مصر ، وتم جلاء هذه القوات فى ١٣ يونية سنة ١٩٥٦م ، وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا تراجعها فى عرضهما الخاص بتقديم قرض لمصر لتنفيذ مشروع السد العالى ، قررت مصر تأميم القناة فى يوليو ١٩٥٦م ، وذلك لتعتمد على موارد القناة فى إنشاء السد ،

ولتعيد سيادتها على القناة ، ولم تقتصر الثورة فى تحقيق استقلال البلاد على إجلاء القوات الأجنبية ، بل عملت أيضاً على إجلاء النفوذ الاقتصادى الأجنبى عن البلاد ، فقررت تمصير البنوك والشركات والوكالات التجارية والأجنبية .

وفى هذا الفصل سنبين جهود الثورة لإقامة مجتمع عربى اشتراكى ديمقراطى تحقق فيه الديمقراطية الاجتماعية جنباً إلى جنب منع الديمقراطية السياسية ، كما سنبين الجهود المختلفة للنهوض بالاقتصاد الوطنى لتحقيق الرفاهية للشعب ، وفى نهاية الفصل نبين أثر هذه التطورات المختلفة فى تحديد الأهداف التربوية والخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية ، أما فى الفصل السادس فسننتبع التطورات المختلفة فى سائر المجالات التعليمية .

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية:

لقد أدرك رجال الثورة منذ البداية أن الديمقراطية السياسية التى عاشتها مصر من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢م كانت ديمقراطية زائفة ، فلقد كان كبار ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب المصانع والشركات هم الذين يسيطرون على حياة مصر السياسية والاقتصادية ويسخرون العمال والفلاحين للعمل فى أراضيهم ومصانعهم بأجور ضئيلة ، ويضغطون عليهم تحت تأثير الحاجة إلى لقمة العيش ليعطوهم أصواتهم فى الانتخابات ، وأصبح واضحاً أن مفهوم الديمقراطية السياسية لا يمكن أن يستقيم بدون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية لتذويب الفوراق بين الطبقات ، وتحسين مستوى معيشة جماهير العمال والفلاحين ، وعلى حد قول الميثاق : إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، إن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صورته .

- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية.
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته •

لذلك كان أول القوانين التي أصدرتها الثورة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢م ، ولقد حدد هذا القانون ملكية الأرض بما لا يزيد عن مائتي فدان ، وفي يوليو ١٩٦١م صدرت القوانين الاشتراكية التي سعت إلى تأميم الشركات والمصانع والبنوك ونظمتها فيما يعرف بالقطاع العام وذلك لتمنع تحكّم رأس المال وسيطرته ، ولقد قررت هذه القوانين ألا تزيد الملكية الزراعية للفرد على مائة فدان وتقرر تعويض من أخذ منهم ما يزيد عن مائة فدان ، كما بدئ منذ سنة ١٩٥٣م في توزيع الأراضي المستولي عليها على الفلاحين المعلمين بما يتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة ، على أن يقسط ثم الأرض على عشرين سنة •

ولو عرفنا أن سكان الريف كان يتراوح عددهم عند قيام الثورة بين ١٤ ، ١٥ مليون نسمة ، وأن الزراعة كانت تستوعب جهود حوالي ٨.٥٠٠.٠٠٠ نسمة أي أكثر من ٦٠% من السكان العاملين ، لأدركنا مدى التغييرات التي أحدثتها قوانين الإصلاح الزراعي في حياة الريف المصري •

وقد بلغت مساحة الأرض التي جرى توزيعها ١.٠٦٠.١٩٦ فدان أي حوالي ٢٠% من مساحة الأرض المنزرعة ، ولو فرضنا أن المتوسط الذي سمنح للحائز هو ثلاثة أفدنة ، لكان معنى ذلك استفادة ٣٥٣.٠٠٠ أسرة من هذه القوانين ، أي رفع مستوى معيشة مليوني نسمة من سكان الريف •

ومن أهم النتائج التي حققها هذا القانون ما يأتي :

- ١- تقليل الفوارق بين طبقات الشعب وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية •
- ٢- خلق طبقة جديدة من الملاك الصغار مما سيكون له أثره في خلق بناء اجتماعي سليم في القرية المصرية •

- ٣- كفالة الحرية السياسية للناخبين من الفلاحين ، فلقد كان الفلاح ينتخب ، مضطراً صاحب الإقطاعية الذى يتحكم فى لقمة عيشه ، أما الآن ففى استطاعة الفلاح أن ينتخب ممثليه الحقيقيين فى المجالس النيابية .
- ٤- رفع مستوى معيشة العمال الزراعيين .
- ٥- استثمار الأموال التى كانت تستخدم فى شراء الأرض فى مجالات اقتصادية جديدة

التطورات التعليمية:

وفى كل التطورات المختلفة التى مرت بها البلاد ، الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية والثقافية ، برز دور التعليم كقوة لها دورها الذى يجب أن تؤدى ومسئولياته التى يجب أن يحملها فى مرحلة بناء المجتمع الجديد ، فإذا كانت الثورة تهدف إلى تدعيم المبادئ الديمقراطية ، فالتعليم مسئول عن إعداد المواطنين الديمقراطيين الذين يتصف سلوكهم وتفكيرهم بالصفة الديمقراطية ، وإذا كان المجتمع الجديد يقوم بتنمية الصناعة ، فالتعليم مسئول عن إعداد الفنيين من مهندسين ، وعمال مثقفين ، للعمل فى كافة المشروعات الصناعية ، وإذا كانت الدولة قد بدأت تقدم خدماتها الاجتماعية على أوسع نطاق ، فتنبنى المستشفيات والمدارس ، فالتعليم مسئول عن مواجهة هذا التحدى بإعداد الأعداد الكبيرة من الأطباء والمعلمين .

وإذا كانت الثورة قد ردت إلى العمال ، والفلاحين حقوقاً حرماً منها زمنياً طويلاً ، فأصبحوا يمثلون بنسبة ٥٠ % على الأقل فى المجالس الشعبية ، فواجب التعليم هو أن يعدهم إعداداً مناسباً كناخبين ، ومنتخبين يقومون ببحث الأمور التى تتصل بمستقبل الأمة ، ويصدرون القرارات ، ويحاسبون السلطة التنفيذية على ما تقدمه من أعمال ، وأكثر من ذلك تقع على التعليم مسئولية إعداد المواطنين جميعاً إعداداً ثقافياً مناسباً حتى يستطيعوا عندما يخرجون إلى ميدان الحياة أن يقضوا أوقات الفراغ بطريقة منتجة ، فيتقدم الصناعة ،

وإدخال الآلات فى الزراعة ، يصبح لدى العمال والفلاحين وقت فراغ كبير لا بد من أن يقضوه فى أعمال تنفهم ، وتنفع وطنهم ومواطنيهم ، ولا يكفى هنا أن تقوم المدارس بتعليم المواطنين مبادئ القراءة والكتابة والحساب وغيرها من المواد ، إنما يجب أن تعلمهم كيف يختارون الجيد مما يقرءونه بعد أن يتعلموا القراءة والكتابة ، وكيف يفهمون جيداً ما يقرءونه.

أهداف التربية:

ولذلك يمكن القول بأنه كان لابد من أن تنعكس جميع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التى خلقتها الثورة ، على النظام التعليمى ، وأصبحت الأهداف التعليمية نتيجة لذلك أهدافاً قومية نابعة من فلسفة المجتمع التى تبلورت فى ضوء تاريخه الطويل ، وكفاحه ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي وجهوده لبناء نفسه ، كما لم تعد أهداف التربية مفروضة على الشعب بعد أن أصبح الشعب سيد نفسه ، وبعد أن أصبح فى وضع يسمح له بإعادة صنع الحياة على أرضه .

وتتجه التربية فى الوقت الحاضر نحو تحقيق نمو الأفراد الذين يستطيعون النهوض بالمجتمع ، كما تتجه على النهوض بالمجتمع عن طريق تنمية فردية كل مواطن بما يحقق له أقصى درجات النمو وبما يحقق للمجتمع أيضاً أقصى درجات النمو .

ويمكن تحديد أهداف التربية كما يلى :

- 1- النمو المتناسق للأفراد من النواحي العقلية والجسمية والاجتماعية والخلقية والوجدانية .
- 2- إعداد التلميذ للحياة فى المجتمع الديمقراطي الاشتراكى حيث يكون تفكيره ، وسلوكه ديمقراطياً ، واشتراكياً عن طريق تشبعه بالمثل العليا الديمقراطية الاشتراكية .
- 3- توجيه كل تلميذ فى دراسته بما يتفق مع استعداده وقدراته .

- ٤- غرس الاتجاه نحو احترام العمل اليدوى فى نفوس التلميذ .
- ٥- إعداد كل فرد لكسب عيشه .
- ٦- توجيه التلاميذ لقضاء أوقات الفراغ بطريقة مفيدة تساعد على استمرار قدرته على الإنتاج .
- ٧- إسهام التلميذ فى خدمة المجتمع المحلى الذى يعيش فيه والعمل على النهوض به .
- ٨- تنمية اعتزاز التلميذ بوطنه وتنمية مفاهيمه عن القومية العربية .
- ٩- تربية جيل مؤمن بقوميته وعروبه ، ومؤمن بضرورة التعاون مع بنى الإنسان فى كل مكان من أجل سعادة البشرية وتحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوب الأرض .

الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية:



ولتحقيق الأهداف التربوية تحدد الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية كما يأتى :

- ١- ضرورة قيام السياسة التعليمية على أساس التخطيط ، فالتخطيط ، فالتخطيط هو الأسلوب العلمى الذى بدأت الدولة تأخذ به لإعادة صنع الحياة ، وبناء القوى البشرية لا يقل أهمية عن بناء القوى المادية ، بل إن بناء القوى البشرية هو الأساس فى النهوض بالنواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فلم تعد أمور التعليم تعالج عن طريق الارتجال كما كان الحال من قبل ، بل أصبح يخطط للتعليم فى ضوء دراسة الواقع الذى يعيش فيه المجتمع ، وفى ضوء مطالب المستقبل واحتياجاته ، كما أن التخطيط التعليم لم يعد قائماً وحده بمعزل عن سائر قطاعات الدولة الأخرى ، بل أخذت خطط التعليم تتمشى مع حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وقد تم وضع خطة خمسية للتعليم من سنة ١٩٦٠م إلى سنة ١٩٦٥م ، حققت نجاحاً كبيراً ، واستمرت الخطة الخمسية الثانية من سنة ١٩٦٥م إلى سنة ١٩٧٠م .

- ٢- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم بحيث يصبح من حق كل مواطن بصرف النظر عن حالته الاجتماعية أو المادية أن ينمى استعداداته ومواهبه وقدراته إلى أقصى ما يمكن .
- ٣- تعليم كل مواطن فى مدرسة واحدة لفترة معقولة بطريقة تساعد على خلق ثقافة مشتركة بين أبناء الأمة وتنتشر الوعى القومى بينهم .
- ٤- العمل على تعميم التعليم فى أقصر فترة ممكنه ، فبناء المجتمع الجديد لا يمكن أن يعلو إلا إذا نال كل مصرى حقه من التعليم ، ولذلك روعى فى الخطط التعليمية أن تستوعب المدارس الابتدائية تدريجياً كل الأطفال فى سن التعليم الابتدائى .
- ٥- ضرورة إسهام التعليم فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يقوم التعليم بإعداد الفنيين اللازمين الذين تحتاج غليهم البلاد فى مجالات العمل المختلفة .
- ٦- تنوع التعليم الثانوى ، فتقوم المدارس الثانوية الفنية (تجارية وزراعية وصناعية) بجانب المدارس الثانوية العامة ، ويفتح الطريق أمام المتفوقين من خريجي المدارس الثانوية الفنية لإتمام تعليمهم العالى ، ولقد أصبح التوسع فى التعليم الثانوى الفنى ضرورياً فى ضوء التطورات الصناعية والزراعية الحالية .
- ٧- التوسع فى التعليم العالى بحيث تقوم معاهد التعليم العالى بإعداد الخبرات التى تتولى الأعمال القيادية المختلفة فى مجالات العمل المختلفة .
- ٨- تقديم المنح المالية المجزية للطلبة المتفوقين فى الدراسة الثانوية والعالية تشجيعاً لهم ليتمكنوا من إتمام دراستهم وليمكن للدولة الإفادة من مواهبهم دون أن يعطلهم عن إتمام دراستهم عجزهم المالى .
- ٩- تقرير مجانية التعليم بكل المراحل التعليمية المختلفة ، الابتدائية والاعدادية والثانوية والعالية .
- ١٠- العمل على تطوير المناهج بما يتفق مع التطورات المختلفة الداخلية والخارجية ، فلقد كانت المناهج القديمة تقدم التاريخ القومى بصورة لا تتفق مع

حفاقه ، كما كانت تغفل العلاقات الوثيقة بين الدول العربية ولقد بدأ تطوير المناهج وخاصة فى اللغة العربية ، وهى اللغة القومية ، وفى المواد الاجتماعية فيما يتعلق بالتاريخ القومى ، وكفاح الأمة العربية المشترك ضد الاستعمار ، ومن أجل تحقي أمل العرب فى إقامة وحدة عربية تجمع شملهم ، وفى مناهج العلوم بدأت التطوات العلمية الحديثة تأخذ مكانها ، فأصبح تدريس العلوم يتمشى مع التقدم العلمى الحديث

العوامل المؤثرة على التعليم فى الفترة من ٧٩-١٩٩٢م:

(١) العوامل السياسية:

إن التعليم يعتبر مرآة تنعكس عليها النظم السياسية وغالباً ما تكون هناك علاقة بين التعليم والنظم السياسية فكلاهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به ، ومن المستحيل دراسة قضية تعليمية بعيداً عن واقعها السياسى .

والمجتمع المصرى خلال الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ لم يكن له من الحرية سوى نصيب يكاد يكون وهمياً ، فقد كان الهدف الأساسى للحركة التعليمية هو الحصول على الشهادة لأنها جواز المرور إلى الوظيفة .

ويمكن إرجاع ذلك إلى تضافر الاحتلال ، والوظيفة ونظام الملكيات الزراعية والرأسمالية فى صنع هذه السياسة .

حقيقة " أن المادة ١٩ من دستور ١٩٢٣ نصت علي " أن التعليم الأولى الزامى للمصريين بنين وبنات وهو مجاني فى المكاتب العامة " ، وحقيقة أنه ترتب على ذلك إنشاء المدارس التى كان من أهمها :

مدارس المشروع والمدارس العامة ، ومدارس أولية الزامية ، إلا أن الوزارة كانت تواجه فى كل الحالات ضيق الموارد المالية المخصصة للتعليم ، كما غلب على التعليم المصرى فى تلك الفترة الطابع النظرى ولم يشد على ذلك التعليم الفنى الذى كانت سياسته تعتمد على قاعدة عامة وهى قياس قدرة الطالب بمقدار ما حفظه .

واستمر هذا الاضطراب فى السياسة التعليمية حتى عام ١٩٥٢ مما دفع البعض إلى المطالبة بفصل التعليم عن السياسة لأن التربية تحتاج إلى استقرار فى إدارة نظم التعليم ، وساهم فى اضطراب التعليم تسرب الحزبية إلى المدارس ما شنت جهود الإدارة والطلاب ، واهتمت الأحزاب بالتعليم فى خطبها أكثر من اهتمامها به فى أعمالها وتطبيقاتها .

أما عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ فقد كانت نقطة البداية فى فلسفة التعليم هو اعتبار تحقيق التقدم هدفاً مشتركاً لكل من الثورة والتربية ، فكان الزاماً على السياسة التعليمية أن تتخلص من الاستعمار ، ومن أجل تحقيق نظام ديمقراطى سليم قامت فلسفة التعليم على تيسير التعليم لجميع أبناء الأمة بفرض تزويدهم بأساسيات الثقافة .

وسار التغير فى التعليم متوازياً مع النظام السياسى بعد تجميع القوى الوطنية ، مما ساعد على تنمية الوعى السياسى عند التلاميذ ، وإعطائهم الفرصة لممارسة الديمقراطية ، وأخذ تعليم الفتاه خطة من الاهتمام .

ومع بداية سنة ١٩٧٩ ظهر أثر الأوضاع السياسية على التعليم واضحا ، ففى ١٦/٣/١٩٧٩ تم التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتوالت المبادرات إلى أن جاءت المرحلة الأخيرة وهى مشكلة طابا ، ففى ١١/٩/١٩٨٦ تم التوقيع على نص الاتفاق

النهائى حول شروط التحكيم فى نزاع طابا ، وبذلك كان تحرير طابا هو آخر حلقة فى سلسلة المفاوضات المصرية الإسرائيلية •

وما أن انتهت المفاوضات السلمية السياسية حتى بدأت مرحلة البناء الداخلى ، فازدهرت الديمقراطية وتعددت الأحزاب وبدأت حرية الصحافة تزدهر مما أدى إلى تعددها وتنوع مجالاتها ، حيث ظهر بجانب الصحف القومية العديد من الصحف الحزبية ، ومن هذه الصحف ما يطالعنا بالأخبار اليومية ، ومنها الأسبوعية ، والشهرية ، والفعلية ، ومنها الصحف المتخصصة والعامة •

ويبدأ حرية الكلمة والرأى ، بدأت التنمية فى عصر السلام فى جميع المجالات ومن هذه المجالات : مجال التعليم الذى ازدادت فيه أعداد المقبولين بالمدارس والجامعات ، وانتشرت أفكار كثيرة تسعى إلى تطويره والارتفاع بمستواه •

(٢) العوامل الاقتصادية:

لقد اعتمدت الدولة فى اقتصادها فى الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ على محصول القطن ، وفى ذلك خطورة على الاقتصاد القومى ، فتنبه واضعوا المناهج الدراسية لتلك الخطورة واقترحوا ضرورة تنوع المحاصيل واستحداث صناعات جديدة •

وبالرغم من ذلك لم يدرك رجال الحكومة أهمية التعليم الزراعى ، ولم يستطع التعليم المصرى أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلات الإنتاج •

وقد تكررت الدعوة للمطالبة بتطوير التعليم الفنى ليتسق مع النهضة الصناعة ومطالبها ، وتكون مناهج التعليم مطابقة لمطالب الصناعات بقدر ما يتفق مع نظام المدارس •

أما عن السياسة التعليمية فى تلك الفترة فكانت مضطرية وأمرها متروك للصدفة ، وليس هناك برامج ولا سياسة للعملية التعليمية وأوضح مثال على ذلك هو تولى وزارة المعارف خلال تلك الفترة " ٥٩ وزيراً أى بمعدل وزير كل ستة شهور "

أما الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ فقد بذلت الدولة جهوداً كثيرة لتوسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب رغم الظروف الاقتصادية نتيجة الحروب المتتالية ، والاستعدادات العسكرية •

وقد أخذت الدولة بأسلوب ثورى لتعديل المسار الاقتصادى بطرق مختلفة ، مما ألقى على التعليم مسئولية تطوير التشريعات لنظم القطاع العام والخاص ، وذلك بإعداد الدراسات فى الجامعات ومراكز البحوث ليكون أسلوب الإنتاج والتنمية الاقتصادية مسائرا لأحداث النظم العلمية •

كذلك اهتمت الدولة بإنشاء العديد من كليات التربية لتخريج المعلمين بكل تخصصاتهم لسد العجز فى وظائف التدريس ، كما أهتمت بهم بعد تخرجهم من الناحية المادية وكذلك فى مجال التدريب ، مما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم اهتماماً بألفا فى تلك الفترة •

وفى فترة الدراسة ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢ - ونتيجة للسلام الذى ساد الربوع ، والذى قام على اكتشاف الشعب كله بجميع طوائفه ، بدأت تنمو الحياة الاقتصادية فى مصر بمجالاتها الثلاثة الزراعية والصناعية والتجارية ، ولقد كان لكل مجال أثره الواضح على التعليم •



انقسم المجتمع المصرى قبل الثورة إلى ثلاث طبقات هي : الطبقة العليا والتي تكونت من كبار الملاك والأسرة المالكة ، والطبقة المتوسطة والتي تكونت من متوسطى التجار وأصحاب الملكيات المتوسطة وقطاع من المثقفين وأصحاب المهن الحرة أو العاملين بالحكومة ، والطبقة الدنيا التي تكونت من العمال والفلاحين الذين تحملوا العبء الأساسى فى الانتاج ، وقد استجاب التعليم لهذه الطبقة حيث تنوع بتنوع تلك الطبقات .



وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت الثورة على تحقيق العدالة الاجتماعية ، واذابة الفوارق بين الطبقات ، وتكافؤ الفرص فى التعليم والخدمات هذا بالإضافة إلى رعاية الطفولة والأمومة والأسرة والطلاب .



فلقد حرصت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ انشائها عام ١٩٣٦ على تقديم خدماتها فى اطار تتكامل به ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية ، ويتضمن برنامج الرعاية الاجتماعية مجالات عديدة منها رعاية الطفولة والأمومة ، ورعاية الأسرة ، ورعاية المرأة .



ولقد شهدت هذه فترة اهتماما بالغا فى المجال الاجتماعى وذلك التقريب بين الطبقات الجديدة التي صنعتها الأوضاع الاقتصادية بعد دخول سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث استمر عبء الرعاية الاجتماعية للمواطنين تتحمله الدولة ، ومصر تؤمن بأن الرعاية الاجتماعية ليست منحة بل هى حق لكل مواطن ، وتعمل على توافرها .



ويرتبط برنامج الرعاية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بتقدم وتطوير التعليم ، فرعاية أطفال رياض الأطفال وإكسابهم قيم أخلاقية وسلوكية منذ نعومة أظافرهم تجعلهم يقبلون على التعليم وهم راغبون فيه مما ينعكس ايجابياً على تقدمهم فى الدراسة دون عناء .



كما أن الخدمات الاجتماعية تدخل في نطاق التعليم فتعمل على مساعدة الطلاب مادياً وكذلك حل مشكلاتهم الاجتماعية في المدارس والجامعات عن طريق أخصائيين اجتماعيين ونفسيين .

كذلك تقوم مكاتب رعاية الشباب والخدمة الاجتماعية بالجامعات بعمل بحوث لمساعدة الطلاب المتفوقين علمياً والذين ينتمون لأسر أعدادها كبيرة ، وعائدها المادى قليل .

ويتضح مما سبق أن الخدمات الاجتماعية تساهم بصورة فعالة في سير العملية التعليمية ، فينهض بذلك التعليم ويتقدم الطلاب في دراستهم وبذلك يتقدم المجتمع .

(٤) العوامل الثقافية:

لقد ظهرت تيارات واتجاهات قومية بعد الثورة ، وكان من أهم هذه التيارات ، التيار الإسلامى الذى اشترك فى الثورة وأراد أن يطوعها لصالحه فلم يستطيع ، والتيار الماركسي الذى كان ضد التيار الإسلامى ، واليتار الغربى الذى كان يؤمن بأن الأتصال بالغرب هو خير وسيلة لنهضة البلاد ، والتيار القومى وهو الذى أهتم بالحرية المصرية والأدب القومى .

ولقد أدى التيار الإسلامى دورة الفعال فى المنهج المدرسي من حيث الموضوعات المقررة فى الصفوف المختلفة فى مراحل التعليم المتنوعة .

أما التياران الماركسي والغربى فكان ظهور أولهما وأضحاً حينما تكون العلاقات السياسية مع الكتلة الشرقية – الاتحاد السوفيتى سابقاً – طيبة وقوية ، وثانيهما كان حظة

أوفر ولا يزال ، لأن الكثير من البعثات العلمية ومعظم أساتذة الجامعات الحاليين والسابقين حصلوا على درجاتهم العلمية من دول غربية .

وكان للتيار القومي وأثره على التعليم " حظ واف وظهر ذلك فى مناهج التعليم بمراحله المختلفة " .

وشهدت تلك الفترة اهتماماً بالغاً فى المجال الثقافى ، وذلك بحدوث تطور كبير فى أجهزة الثقافة والتي منها الأذاعة والتلفاز والصحافة والمسرح والسينما ، والمركز القومى للفنون التشكيلية ودار الأوبرا وهيئة الآثار ، والهيئة العامة للكتاب .

كما شهدت اهتماماً بالغاً فى بعض قطاعات الثقافة الجماهيرية من موسيقى ، وفنون شعبية ، وثقافة الطفل .

ومن مظاهر الاهتمام بالمجال الثقافى تنوع الصحف من صحف قومية وحزبية وانتشار وتوزيعها ، وتعدد القنوات التليفزيونية من اثنين إلى سبع قنوات بالإضافة للقناة الفضائية الدولية ، كما تعددت الأذاعات المحلية فى فترة الدراسة ، كما ظهرت قناة النيل ولكن ظهور هذه القناة خارج فترة الدراسة ، أى أنها لم تنشأ إلا بعد ١٩٩٢ .

ولقد ترتب على هذا الاهتمام عدم الاقتصار على ما هو كائن عام ١٩٧٩ - بداية فترة الدراسة الحالية - بل أن الدولة راعت فى خطى التنمية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١) زيادة الاهتمام ببعض الجوانب الثقافية والتي منها : دعم الثقافة الجماهيرية ، وزيادة قصور وبيوت الثقافة ، وتزويد ألقائم منها بقاعات للعرض الفنى والموسيقى ، وفى مجال السينما استهدفت خطا التنمية الثقافية الانتهاء من استكمال المعمل الجديد للاستوديوهات وهذا المعمل يقوم بالتصوير والتحميض للأفلام ، مع تزويد القائم منها بالأجهزة والمعدات اللازمة لرفع كفاءتها الانتاجية ، واحلال وتجديد دور العرض السينمائي القائمة ، وتحويل عدد منها إلى دور عرض من الدرجة الأولى .

ولم يقتصر الاهتمام فى تلك الفترة على الحضر بل أن الريف ينال حظه من الاهتمامات الثقافية ، فبعد أن كان الريف المصري يعانى من قصور شديد فى التنمية الثقافية بدأ هذا القصور يتناقص خلال فترة الدراسة الحالية .

ومن مظاهر تناقص القصور الثقافى تزايد عدد المدارس ، وانتشار النوادى ومراكز الشباب الريفية ، وتعاون بعض المؤسسات التابعة للدولة فى نشر الثقافة ، ومن هذه المؤسسات التى قامت بدور ثقافى الوحدة الصحية الريفية والوحدة الاجتماعية .

وبالإضافة إلى ما سبق شهدت تلك الفترة بعض المنجزات فى مجال الثقافة منها : تطبيق نظام المكتبات المتنقلة ، وتطبيق مشروع القراءة للجميع ، وإنشاء قاعة للفنون التشكيلية وقصور الثقافة ، وإنشاء مكتبات نموذجية للأطفال ، وتطوير المتحف القومى ، وإنشاء أربع عشر وحدة سينمائى .

وترتب على هذه المنجزات إسهام هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع وزارة التربية والتعليم فى برامج محو الأمية ، وخاصة فى الريف حيث ساهم إنشاء المكتبات الثقافية وإقامة الندوات الثقافية فى نشر الوعى والإرشاد بين الفلاحين .

كذلك ساهمت هذه المؤسسات فى حث المرأة الريفية على المشاركة فى برامج محو الأمية ، ورعاية الطفولة ومكافحة الأدمان وإقامة مسابقات دينية ، وإقامة الأندية الرياضية الريفية .

ومن الأهداف التربوية التى حققتها أجهزة الثقافة فى مصر ما قامت به دار الأوبرا المصرية ، حيث ساهمت فى تزويد الشعب بثقافات الشعوب الأخرى ، كما قام المركز القومى للفنون بإثراء الفن وقامت هيئة الآثار بتنمية الوطنية والولاء للوطن ، كما أن هيئة الكتاب تعتبر شريان الثقافة فى مصر حيث قامت بخدماتها على أكمل وجه لخدمة الثقافة والتعليم والطفل .

ثانياً: الأوضاع التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٢م:

لم يقتصر التغيير في مصر خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢ على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل أن هذه الجوانب ساهمت كقوى وعوامل ثقافية في احداث تغييرات تعليمية لا يمكن إغفالها .

فإذا كانت الثورة قد أتاحت الفرصة للطلاب في الالتحاق بالمدارس ومعاهد التعليم ، وسعت لتحسين الجوانب الكيفية من خلال سن القوانين والتي منها قانون التعليم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، بهذه الاهتمامات كانت نهاية الفترة السابقة لفترة الدراسة غرساً طيباً لبذور الأخذ بفلسفة التعليم الأساسي والجامعة المفتوحة ، والتفكير في إعداد المعلم على مختلف المستويات اعدادا جامعياً ، فإن الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٢ تعد فترة التطبيق الفعلي ، والحصاد المثمر لهذا الغرس .

وأهم التغييرات التي حدثت في أنواع ومراحل التعليم خلال تلك الفترة :

(١) مرحلة رياض الأطفال:

من أهم مظاهر التغيير أن تتولى وزارة التربية والتعليم التشكيل لجنة تختص والتخطيط للمناهج والكتب ، والتجهيزات والوسائل التعليمية والأنشطة المتنوعة لتنمية مهارات وقدرات الأطفال في الروضة .

ولم تقتصر التطورات التي حدثت على ما سبق ، بل شهدت هذه الفترة العديد من القرارات الوزارية التي نظمت القبول بمؤسسات رياض الأطفال ، وكيفية الانفاق والإشراف عليها وتطوير ادارتها •

فقد قررت المادة (١٣) من القرار الوزارى (١٥٤) بأن يلتحق الأطفال ما بين سن الرابعة والسادسة بفصول رياض الأطفال ، ويجوز لبعض رياض الأطفال الخاصة قبول أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات فى حدود ثلاثة شهور ، وتخضع هذه المرحلة لإشراف وزارة التربية والتعليم •

ومن ناحية الانفاق على رياض الأطفال فتلتزم به المديرية التعليمية المختصة ، شأنها فى ذلك شأن المدارس الملحقة بها تلك الرياض وذلك طبقاً للمعدلات وأغراض الصرف المقررة •

كما توجه حصيلة النشاط العام، وتقديم خدمات إضافية فى مجالات الأنشطة التربوية ، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة لكل نشاط •

وفى ظل تطوير رياض الأطفال تم إنشاء إدارة عامة لرياض الأطفال تابعة للإدارة المركزية للتعليم الأساسى ، مهمتها الإشراف العام على فصول رياض الأطفال من الناحية الفنية والإدارية ، ومتابعة كافة ما يتعلق بها ، وبذلك أصبحت رياض الأطفال مرحلة تعليمية مستقلة •

كما تم إنشاء لجنة عليا لتطوير رياض الأطفال ، وقد اختصت هذه اللجنة بوضع التنظيم الذى يهدف إلى تيسير إدارة شئون رياض الأطفال ، وتقدير الخدمات التربوية لمختلف الأنشطة وتطوير المبانى والإشراف الفنى والمتابعة •

وترتب على إنشاء هذه اللجنة واهتمامها بالإشراف الفنى والمتابعة صدور القرار الوزارى (٤١١) الذى خصص لمواجهة النشاط عشرون معلمة فى المدن أو خمس عشر معلمة فى غير المدن وينطبق ذلك على موجهة الموسيقى ، والموجهة الاجتماعية ، كما خصص القرار موجهة قسم رياض الأطفال لكل خمس عشر روضة بالمدن وعشر فى غيرها .


مما سبق يتضح أن هناك اهتمام بطفل ما قبل المدرسة وهذا الاهتمام تمثل فى بناء شخصية الطفل بصورة متناسقة كذلك عرضت مشكلة كثافة الفصول فى رياض الأطفال وصفات الجهاز الإدارى ، وصفات كل من مديرة ومعلمة رياض الأطفال ، ويتكامل هذه العوامل السابقة بتحقيق الهدف المنشود من رياض الأطفال وهو أعداد هذا الطفل لمرحلة التعليم الأساسى وحتى لا يتعثر هذا الطفل فى دراسته المستقبلية .


(٢) مرحلة التعليم الأساسى:


يقصد بالتعليم الأساسى فى هذه الدراسة ذلك التعليم الذى يقدم لأبناء المجتمع - فى باكورة حياتهم - أساسيات المعرفة والمهارات والاتجاهات التى لاغنى عنها لمواجهة أمور حياتهم المستقبلية .

ولقد كانت مدة التعليم الأساسى حتى عام ١٩٨٩ تسع سنوات ثم صدر القرار الوزارى (٢٣٣) الذى أكد فى مادته الأولى على " أن تكون مدة الدراسة فى التعليم الأساسى ثمان سنوات اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٩ وتكون الدراسة من حلقتين : الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات ، والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات " .


أ- الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (المدرسة الابتدائية) :


 استمر عدد سنوات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى على حالته التى قررها القانون (٢١٣) لسنة ١٩٥٦ حتى ما يقرب من نهاية مرحلة الدراسة حيث ترتب على اختزال سنوات الدراسة من تسع سنوات إلى ثمان سنوات فقط انقاص عدد سنوات الدراسة فى الحلقة الأولى سنة دراسية كاملة .

 وبناء على ما تقدم تم " زيادة العام الدراسي إلى ٣٢ أسبوعاً بدلاً من ٢٨ أسبوعاً ووصل إلى ٢٨ أسبوعاً فى الصفين الرابع والخامس " ، ولم يترتب على ذلك أى تخفيض فى مستوى المقررات الدراسية فى المدرسة الابتدائية .

 وتم فى نفس العام إدخال مادة التكنولوجيا فى الصف الرابع الابتدائى لتربية الطفل على الحياة العملية والأبداعية كما تم زيادة أعداد المدارس لا استيعاب كل من بلغ سن السادسة .

 ب- الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (المدرسة الأعدادية) :

 اعتبرت هذه الحلقة الزامية فى ضوء القانون (١٣٩) لسنة ١٩٨١ .٠٠ وقد حولها القانون إلزامية بعد تجريب كثير بدأ من المدارس الأولية والابتدائية الراقية التى أنشأت عام ١٩١٦ وكان الهدف من إنشائها مساعدة المتخرجين من تلاميذ المكاتب الأولية فى إتمام دراستهم بصورة تسهم فى تقوية مواهبهم وتأهيلهم لمزاولة العمل .

 وبعد محاولة إنشاء المدارس الأولية فى الابتدائية الراقية بدأت محاولات عديدة لتطوير المدرسة الأعدادية إلى أن جاءت المحاولة الرئيسية وهى تجربة إنشاء مدرسة مدينة نصر التجريبية الموحدة ذات الثمان صفوف سنة ١٩٧٧ ، ثم بدأ التجريب على مستوى المديرية التعليمية فى عواصم المحافظات إلى أن عمت التجربة فى النصف الأول من عقد الثمانيات .

وفي ضوء التطور الذي حدث مع النصف الأول من السنوات الأولى من فترة الدراسة تنوعت مدارس الحلقة الثانية وأصبحت تشمل :

١ -المدارس الإعدادية العامة : وهذه المدارس يقبل في صفها الأول جميع التلاميذ الناجحين في امتحان الصف الخامس الابتدائي ، الذي يعقد في المديرية التعليمية بدورية الأول والثاني ، وذلك وفق تنسيق تجربة تلك المديريات التعليمية بالمحافظات ، ومدة الدراسة لهذه المدارس ثلاث سنوات وهذا النوع من التعليم موجود قبل فترة الدراسة الحالية .

٢ -المدارس الاعدادية المهنية : ويلتحق بها التلاميذ الذين يريدون رغبتهم في الالتحاق بهذه المدارس بعد اجتياز الحلقة الابتدائية ، والتلاميذ الذين تكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم سبعة أعوام فأكثر بها ، وكذلك التلاميذ الذين تكرر رسوبهم المتتالي لمدة عامين في الفرقة الواحدة بالمدرسة الاعدادية العامة ، ومدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ويوزع طلابها بها تبعاً للتقسيم الجغرافي ، وأنشأت هذه المدارس في فترة الدراسة .

٣ -المدارس الإعدادية الرياضية التجريبية : أنشأت هذه المدارس في هذه الفترة ويقبل بها التلاميذ والتلميذات الذين أتموا بنجاح امتحان الصف الخامس الابتدائي بعد اجتياز الكشف الطبي ، واختبار القدرات وموافقة ولى الأمر ، ثم يرتب التلاميذ حسب مجموع درجات اختبارات القبول ، ويفضل من لديه بطولة في الألعاب الرياضية ومدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات .

ويلاحظ أن هذه المدارس لم تعمم في جميع المحافظات ومن هنا كان من المفروض انتشارها لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

وفي ظل الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي أنشئ المجلس النوعى للتعليم الأساسي ،
والذى يختص ببعض الأمور والتي منها : اقتراح الأسس اللازمة لدراسة وتطوير خطط
وبرامج التعليم الأساسي ، وتقديم نتائج دراسته وتوصياته إلى الأمانة للمجلس الأعلى للتعليم
قبل الجامعى ، تمهيداً للعرض على المجلس ، ودراسة ما يعرضه وزير التعليم أو ما يحال
من المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى خاصا بالسياسة العامة للتعليم الأساسي ، وعلاقته
بالمراحل التعليمية الأخرى ، ووسائل ربطه بالمجتمع .

يتضح من العرض السابق أن هذه الفترة شهدت الكثير من الانجازات فى مجال التعليم
الأساسي وذلك بإنشاء المدارس الاعدادية المهنية ، والمدارس الاعدادية الرياضية التجريبية
وتلك المدارس لم تكن موجودة فى فترة ما قبل الدراسة الحالية .

(٣) مرحلة التعليم الثانوي:

أ- مدارس التعليم الثانوى العام :

وهذه المدارس كانت موجودة من قبل إلا أنها شملها التطوير والاهتمام فى هذه الفترة ،
ففى ظل الاهتمام بالتعليم الثانوى صدر قرار وزارى يشرح خطة الدراسة الجديدة للثانوية
العامة وهذه الخطة تستغرق ثلاث سنوات ، اعتبارا من العام الدارسي ١٩٩٢/٩١م .

وتتكون خطة الدراسة هذه من مقررات أساسية أو اجبارية وأخرى اختيارية ، وثلاثة
تخصصية بالإضافة للمستوى الرفيع ، وهذه الخطة الدارسية تخص طلاب الصف الثالث
الثانوى فقط ، وذلك لأن النظام القديم للثانوية العامة كان ينحصر فى مواد إجبارية فقط
بالإضافة لمواد المستوى الرفيع .

كما صدر قرار وزارى يشرح نظام الامتحان لهذه الخطة الدراسية الجديدة اعتباراً من العام الدراسى ١٩٩٢/٩١م .

ولقد قسم العام الدراسي فى المدارس الثانوية العامة إلى فصلين دراسيين ينتهى كل فصل بدراسة وامتحان فى مجموعة من المواد المقررة ، ويكون ذلك بالصفين الأول والثانى فقط .

ويراعى عند تقويم الطلاب عقد امتحان فيما درسه من تلك المواد فى الفصل الدراسي الأول ، ويخصص له نسبة ٤٠ % من الدرجة الكلية للمادة ، كما يخصص ٤٠ % للفصل الدراسي الثانى ، ٢٠ % لدرجات أعمال السنة .

وعلى طريق التطوير فى التعليم الثانوى العام تم إنشاء فصل أو عدة فصول للطلاب المتفوقين بكل صف دراسي ، وذلك لمراعاة الفروق الفردية بين الطلاب ، ورعاية أصحاب القدرات العقلية والتحصيلية الفائقة ، بهدف الاستفادة من هؤلاء فى قيادة المجتمع والمساهمة الفعالة فى صنع التقدم .

ويستحق بهذه الفصول الطلاب الحاصلون على أعلى الدرجات فى امتحان مرحلة التعليم الأساسى ، " بحيث لا يقل عن ٩٠ % من المجموع الكلى للدرجات ، وألا يكون الطالب قد رسب فى أى صف من صفوف الدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى ، ولا تزيد كثافة الفصل عن " ٣٥ طالباً " ويدرس لهؤلاء مدرسون ذو كفاءة خاصة فى مواد تخصصهم ، كما تزود المدرسة هذه الفصول بالمكثبات والمعامل المجهزة تجهيزاً حديثاً ، مما يفيدهم فى استيعاب المواد الدراسية .

ب- المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين :

أنشأت هذه المدارس بقرار وزارى سنة ١٩٨٨ ، إلا أن الدراسة لم تبدأ بها إلا عام

١٩٨٩م .

وتم إنشاء مدرسة من هذا النوع فى كل محافظة ، يكون مقرها دار المعلمين ، والمعلمات بتلك المحافظة ، وتهدف هذه المدرسة إلى أعداد طلابها للالتحاق بكليات متخصصة فى مجال إعداد المعلم فى التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى .

ويلتحق بهذه المدارس الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى بعد اجتياز شروط القبول وكذلك اجتياز اختبار القدرات .

ومدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ، وتكون الدراسة فى الصفين الأول والثانى عامة ، وفى الصف الثالث تكون الدراسة تخصصية ، " ويكون الحد الأقصى لكثافة الفصل فى هذه المدارس ٣٢ طالب وطالبة " ، وتشرف على هذه المدارس الإدارة العامة لدور المعلمين والمعلمات .

كانت المناهج فى هذه المدارس تحتوى على مقررات كثيرة فهى تدرس لطلابها جميع مواد الثانوية العامة بالإضافة للمواد الفنية والتربوية ، ومع ذلك دخلوا الطلاب المدارس التجريبية فى تنسيق طلاب الثانوى العام مما جعلهم لا يدخلون أى كلية عامة أو فنية .

حقيقة أن الدافع لإنشاء هذه المدارس لم يتضح حتى الآن – وقد ألغيت هذه المدارس بعد تخريج الدفعة الأولى منها .

ج- المدارس الثانوية الرياضية التجريبية :

نظرا لاهمية التربية الرياضية لكل قطاعات الشعب عامة ، ولقطاع الطلاب والشباب خاصة ظهرت المدارس الثانوية الرياضية التجريبية ، ولقد ظهرت هذه المدارس فى فترة الدراسة الحالية بقرار وزارى عام ١٩٨٨ ، وكانت الهدف منها هو إعداد الطلاب لكليات التربية الرياضية من ناحية وإعدادهم لدخول الكليات العسكرية من ناحية أخرى والعمل على تكامل شخصية الطلاب فى هذه المدارس .

ويلتحق بهذه المدارس الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الرياضية ، أو من أتموا مرحلة التعليم الأساسي بشرط اجتياز اختبارات اللياقة بهذه المدارس ، ويقبل خريجوا هذه المدارس بكليات التربية الرياضية •

إلا أن هذه المدارس غير منتشرة بالصورة التي تلبى احتياجات الراغبين فيها وبخاصة في هذه السن ، حيث يلاحظ كثرة عددها في محافظات الوجه البحرى ، بينما تقل في محافظات الوجه القبلى •

د- التعليم الثانوي الفنى :


التعليم الفنى جزء من التعليم الثانوي ، وهو نوع من التعليم يعمل على تخريج عمال مهرة في جميع التخصصات ، وذلك لمساندة خطة التنمية ، ويركز هذا النوع من التعليم على الناحية العملية بجانب الاهتمام بالمواد الثقافية النظرية والعملية •


ويشمل هذا النوع من التعليم نظامين من المدارس : المدرسة الفنية نظام ثلاث سنوات وهذه موجودة من قبل فترة الدراسة الحالية ، والمدرسة الفنية المتقدمة ذات خمس سنوات وهذه استحدثت في فترة الدراسة الحالية ، ويقبل بهذه المدارس الطلاب الذين أتموا الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي بشرط اجتياز اختبار يعقد للقبول مع مراعاة جانب المجموع والسن ، وهناك خطة دراسية مطورة لهذه المدارس بغرض النهوض بالتعليم الفنى •


وتشمل الخطة المطورة في الأنواع الثلاثة بجانب المواد الثقافية العامة مواد فنية تجارية وتدريبية مهنية بالنسبة للمدارس التجارية ، ومواد فنية زراعية ومواد اختيارية بالنسبة للمدارس الزراعية ، ومواد فنية وتدريبية مهنية في المدارس الصناعية •


وفي ضوء مسيرة تطوير التعليم الفنى ظهر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنى ، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق رفع مستوى الأداء التعليمي للطلاب


عن طريق المزيد من التدريبات العملية وإكساب المعلمين مزيداً من الخبرات ، والاستفادة من القوى البشرية والامكانيات المادية بمدارس ذلك النوع من التعليم فى المساهمة فى خطة الإنتاج للدولة لصالح الاقتصاد القومى ، وزيادة دخل الطلاب والمدرّبين عن طريق الحوافز ، واللجنة العامة لهذا المشروع يرأسها وكيل الوزارة للتعليم الفنى .


 وتختص اللجنة العامة للمشروعات بمهام كثيرة منها : العمل على تحقيق أهداف تنفيذ المشروع بمدارس التعليم الفنى ، والإشراف على تنفيذ المشروع من النواحي المالية والإدارية ، وتنظيم توزيع الامكانيات ، وتحديد الأنشطة ، واعتماد الحسابات الختامية .

 وفى ظل تطوير التعليم الفنى خلال تلك الفترة أنشأت وحدة لتنفيذ مشروعات التعليم الفنى فى وزارتى التعليم والتعليم العالى ، والممولة من جهات أجنبية ، وتتكون هذه الوحدة من مدير للوحدة وقسم للتجهيزات ، وقسم للسكرتارية الإدارية .

 ورغم هذه المحاولات من التطوير للتعليم الفنى إلا أن هناك عجزاً فى الفنيين وصل إلى ٤٠% عام ١٩٨٠ ، وأن هناك زيادة فى عدد العمال غير الحرفيين وصلت ٢٣% فى نفس العام .

 وقد يرجع هذا التفاوت إلى كثير من العوامل التى يجب دراستها والتى منها ما يتعلق بالقيم السائدة فى المجتمع وتقديرهم للتعليم العام فى نفس الوقت الذى تتدنى فيه نظرتهم للتعليم الفنى .

 ومن ملامح تطوير التعليم الفنى خلال فترة الدراسة عقد اتفاقية بين وزارتى التعليم والكهرباء الهدف منها إنشاء فصول مشتركة نظام ثلاث سنوات لاعداد كواد فنية للعمل بوزارة الكهرباء والطاقة فى المشروعات الجديدة .

 كما تم عقد بروتوكول الاتفاق بين حكومة مصر وصندوق التنمية الأفريقى وذلك لتطوير المدارس الثانوية الصناعية ، ويتكون البروتوكول من ثلاث اتفاقيات تضمنت الأولى

منها : منحة من صندوق التنمية الأفريقي مقدارها (٧٣٣٠٠٠٠) وحدة حسابية لتطوير المدارس الصناعية بالإضافة إلى مشروع مبارك – كول للنهوض بالتعليم الفني بين مصر وألمانيا .

(٤) مرحلة التعليم الجامعي العالي:

شهدت هذه الفترة تطور كبير في مجال النهوض بالتعليم العالي ومن هذه التطورات على سبيل المثال لا الحصر مشروع إنشاء الجامعة المفتوحة ، وإنشاء كليات التربية النوعية ، وتوحيد مصادر اعداد معلم التعليم الابتدائي ، وذلك بتخريجه من كليات التربية بدلا من دور المعلمين والمعلمات ، وكذلك استحداث نظام الانتساب الموجه في بعض الكليات ، وزيادة عدد المقبولين والمقيدين في الدراسات العليا .

كذلك تم إعادة تشكيل لجان قطاعات التعليم العالي والجامعي وتكليفها بإعادة النظر في مناهج تلك المرحلة وتطويرها في عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما تم إنشاء شبكة قومية للمعلومات بالمجلس الأعلى للجامعات ترتبط بالعديد من الجامعات ، ومراكز البحوث الأجنبية لسد الجامعات المصرية بالمعلومات في مختلف التخصصات ، وذلك لمعاونة الباحثين في بحوثهم ، وتم تطوير عدد كبير من لوائح الكليات الجامعية ، واستحداث كليات متخصصة جديدة للحاق بالتقدم العلمي ، كما أنشئ قطاع للبحوث والدراسات العليا بالمجلس الأعلى للجامعات ، كذلك حدثت في هذه الفترة ، دراسة مشروع للجامعة الأهلية لإقراره .

ويلاحظ أن التعليم الجامعي والعالي نال عناية فائقة من قبل الدولة في هذه الفترة لما له من أهمية خاصة في تشكيل وإعادة صياغة الطالب حتى يستطع أن يتسلح بالمعارف والقيم والعلوم التكنولوجية التي تؤهله لمسايرة العصر .

إصلاح التعليم وتطويره في العصر الحاضر نظرة إلى المستقبل

يمر المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر بظروف تدفعه إلى مراجعة واقعة والسعى إلى تطويره وفى ظل متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية متعددة تشتد الحاجة إلى ضرورة إصلاح التعليم وتطويره فهو المحور الأساسي لامتنا القومى ، وطريقنا للمنافسة العالمية .

ويشير الواقع الراهن إلى وجود مجموعة من التحديات والازمات التى انعكست أثارها على التعليم واستدعت بالضرورة إعادة النظر فى عمليات إصلاحه وتطويره .

ومن ابرز هذه التحديات :

المشكلة السكانية وما ارتبط بها من تضاعف اعداد السكان وسوء توزيعهم وتكدسهم فى مساحات قليلة (الوادى والدلتا) وقدرتهم فى القرارات الواسعة وانعكس ذلك على التعليم وبزرت أزمة المباني التعليم لعدم توافر الاعداد الكافية منها وبما يتناسب وإعداد الطلاب فى سن التعليم واستتبع ذلك تشغيل المبنى المدرسي لأكثر من مدرسة وعدم كفاية الأجهزة والمعامل والمكتبات وغرف ممارسة الأنشطة التربوية بما يتناسب والاحتياجات المطلوبة ، وانعكس ذلك الوضع على التعليم وساهم فى انخفاض مستواه وحرمان بعض المناهضة من الخدمات التعليمية وخاصة فى القرى والمناطق النائية .

تفشي مشكلة البطالة وتزايد معدلاتها بين المتعلمين وما ترتب عليها من تأثيرات سلبية وأغراض اجتماعية ترتبط بارتفاع معدلات الأغراض وزيادة معدلات الجريمة من الشباب من المتعطلين .



تحديات ترتبط بطور العديد من الازامات فى العملية التعليمية أطرافها المعلم وتدنى مستواه الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن تدنى مستوى اعداده وتأهيله ، وما ترتب على ذلك من تفشي ظواهر سلبية ابرازها ظاهرة الدرس الخصوصية التى تعد من أخطر مشاكلنا التعليمية .



وأزمة المناهج التى لا زالت تعاني من الجمود والأهمال وعدم الموازنة التقدم التقنى وثورة المعلومات والمعرفة فالمنهج الدراسة تركز على مجرد حشو أذهان التلاميذ وعقولهم بالمعارف القائمة على أساليب الحفظ والتلقين ودون الأهتمام بأكسابهم المهارات والقدرات العقلية القائمة على عمليات التفكير وحل المشكلات .



أنخفاض كفاءة نظام التعليم نتيجة للعوامل السابقة وظهر ذلك واضحاً فى مؤشرات الهدر التعليمي ، وعدم قدرة المدارس على استيعاب كل الملازمين ، وارتفاع نسب التسرب من التعليم وخاصة لدى الإناث ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الرسوب المتكرر خاصة فى السنوات النهائية فى مرحلة التعليم الأساسى مع ضعف فعالية جهود محو الأمية بسبب سوء التخطيط وعدم وجود مشاركة شعبة وسيطرة بعض العادات والتقاليد التى تحرم الإناث من التعليم ، ويراعى منها الاعتبار المتصلة بالموارد ، والواقع الراهن المجتمعة المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والتحديات والأزمات التى يعانى منها .



ولكل ما سبق ، وفى ضوء الواقع الراهن أصبح تطوير التعليم فى مصر يتطلب وضع سياسة جديدة ، والتخطيط لوضع خطة استراتيجية تعكس توجهها جاداً لإصلاح التعليم وتطويره من قبل القيادة السياسية التى يتقن من وجود خلل فى العملية التعليمية ناجحه عن غلبه الكم على الكيف ، وعجز فادح فى مواجهة متطلبات العصر ولازالت مخرجات التعليم دون مستوى العصر وطموحاته فضلاً عن وجود قصور فى إعداد الأجيال الجديدة القادرة على مواجهة تحديات الحياة العملية وتحسن استيعاب علوم المستقبل وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية ، وبما يتواءم مع هذه التحديات .



وتتمثل أهم ملامح ومحاور السياسة التعليمية الجديدة لمصر والتي تضمنها خطة تطوير التعليم فى الآتى :

- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص •
- عدم تحميل الأسرة المصرية أية أعباء إضافية سواء أكانت أعباء مالية أو نفسية •
- التعليم قضية أمن قومى •
- التعليم استثمار •
- تطوير التعليم بما يتماشى وثورة التكنولوجيا والمعلومات والمعارف التى يشهدها العصر •
- اشراك الرأى العام غير تفواته الشرعية - فى تنفيذ السياسة التعليمية الجديدة •
- إدخال علوم التكنولوجيا الحاسب الآلى فى مدارسنا •
- توثيق الصلة بين الأسرة والمدرسة وإنشاء مجالس الأمناء وتفعيل دوره •
- إصلاح أحوال المعلم علمياً ومهنياً واجتماعياً ورفع مستوى إعداده وتأهيله •
- التوسع فى إنشاء المدارس وظهور أنماط تعليمية جديدة مثل مدارس الفصل الواحد ومبادرات تعليم الفتيات •
- تشجيع وتفعيل المشاركة المجتمعية وتوثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلى وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية للمساهمة فى وضع سياسات التعليم ودعم جهود تطويره والرقابة والمساهمة فى تنفي هذه السياسات •

- إعادة النظر فى تطوير وإصلاح التعليم الفنى بمختلف أنواعه وتشجع أنواع جديدة من التعليم تهئ المتعلم لاحتياجات سوق العمل وتزويده بالمعارف والتكنولوجيا المطلوبة لمواجهة تحديات العصر •





الفصل السادس
تعليم الأطفال في مصر في العصر الحديث

الفصل السادس

تعليم الأطفال في مصر في العصر الحديث

مقدمة



يعتبر الاهتمام بالأطفال اهتماما باحضر المجتمع ومستقبله، ذلك لأن أطفال اليوم هم شباب الغد وقادة المستقبل، وعليهم تعقد الآمال في إصلاح المجتمع وتقدمه، وتعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل نمو الإنسان وذلك باعتبارها مرحلة تكوين واعداد، ففيها تغرس البذور الأولى لشخصية الفرد المستقبلية وتشكيل عاداته واتجاهاته وتنمو ميوله واستعداداته، وتتعدد مسارات نموه الجسمي والاجتماعي والعقلي والنفسي والوجداني بقدر ما تتاحه وتوفره له البيئة المحيطة بعناصرها المختلفة.

إن رعاية الأمم لأطفالها وتوجيه نموهم نحو الأهداف التربوية المرسومة تعد مقياسا وإن العناية بهم وتربيتهم وتعليمهم واجب أساسي لكل ، لتقدمها ورفيها الحضاري والثقافي مهما لأي مجتمع يتطلع نحو النهوض والتقدم . لأهمية الطفولة وقيمتها مردود كبير ، أنشئت منظمات محلية وإقليمية ودولية لرعايتها وتوفير المقومات الأساسية التي تكفل نموها وتعلمها وتغذيتها وعلاجها .



وتعد رياض الأطفال من المراحل التعليمية المهمة في أي نظام تعليمي فعال، فهي مرحلة الأساس في بناء شخصية الطفل المستقبلية ولها الدور الحاسم في تنمية مواهبه وتوسيع مداركه. وإن إتاحة الفرصة للأطفال خلال هذه المرحلة من حياتهم لاكتساب بعض الخبرات، تزيد من نمو قدراتهم المختلفة وخاصة قدراتهم على التكيف ومواجهة المشكلات، كما أن البيئة الغنية بالخبرات المتنوعة التي يتعرض لها الأطفال تنمي ذكاءهم وقدراتهم المختلفة، ولهذا الأهمية الحيوية أصبحت رياض الأطفال مرحلة تربوية وتعليمية ضرورية في مثل هذه السن قائمة بذاتها لها فلسفتها التربوية وأهدافها التعليمية ومناهجها للتعامل مع أطفالاً ونفسياً وأساليب تعلمها المتميزة وبنائاتها الخاصة ومعلماتها المؤهلات تربوياً الروضة بوعي ورغبة ونشاط متواصل





تشير ادبيات دراسات الطفولة إن مرحلة رياض الأطفال مرحلة تربوية هامة لا تقل أهميته عن المراحل التعليمية الأخرى وهي مرحلة الأساس القوي لجميع المراحل التربوية التعليمية القادمة لذا يسمى السلم التعليمي، والسلم التعليمي في أي دولة لا يكون كاملاً وقوياً ما لم يبدأ بمرحلة تعليمية هادفة قائمة بذاتها لها فلسفتها التربوية وأهدافها التعليمية وبرامجها ونشاطاتها التربوية وسيكولوجيتها التعليمية الخاصة وطبيعة أطفالها وحاجاتها ومعلماتها ذي الاختصاص وأدوات ألعابها المتنوعة وأساليب تقويم أطفالها ضمن إطار تربوي متكامل وأن لهذه المرحلة دور بارز فهي مرحلة تكوينية وتؤثر على تطوير حياة الطفل وترسم معالم شخصيته في المستقبل وكلما زاد الاهتمام بمرحلة الطفولة كلما تفتح وتطور القابليات والقدرات البشرية وأدى إلى تحديد الاتجاهات والميول والإبداع والابتكار .





وفي عصرنا الحالي زاد الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال أو مرحلة ما قبل المدرسة للأسباب منها أهمية المرحلة العمرية والنمائية التي يمر بها الطفل حيث تتحدد فيها أغلب

ملاح النمو العقلي والمعرفي والنمو الجسمي والنمو الاجتماعي والوجداني، وبناء عليه يمكن تحديد العمليات التعليمية والخدمات التي تقدم للطفل والإسهام في تطوره وتكيفه .

 وتنبثق أهمية رياض الأطفال من أهمية التعامل مع الأطفال في السنوات المبكرة، حيث تؤكد الكثير من الدراسات النفسية والتربوية في مجال الطفولة على أن كل ما يحققه الفرد من تعلم يبدأ غرس جذوره في الطفولة المبكرة، السمات المستقبلية للفرد تتحدد في السنوات الست الأولى من عمره، وقد أجريت العديد من الدراسات حول أهمية مرحلة رياض الاطفال وتناولت جوانب مختلفة منها، أعداد المعلمات والمناهج والمباني الدراسية.

 كما تعد مرحلة الطفولة المبكرة من أخطر مراحل العمر في حياة الإنسان ، وهي مرحلة تأسيسية تعتمد عليها مراحل النمو الأخرى ، وهذه المرحلة هي مرحلة نمو اللغة ، والعاطفة ، والعلاقات الاجتماعية ، وتتكون فيها بذور الشخصية، كما يتكون فيها الضمير والوازع الديني، وأي اختلال يطرأ في هذه المرحلة . ولا يكتشف فيعالج في الوقت المناسب يقلل من قدرات الطفل العاجلة أو الآجلة.

 ومن أهم المراحل في حياة الانسان ففيها تنمو قدرات الطفل وتفتح مواهبه ويكون قابل للتأثير والتوجيه والتشكيل، ولدور الحضانه أهمية تربوية ونفسية واجتماعية واخلاقية ودينية، كما تحتل الروضة موقعا استراتيجيا كمؤسسة تربوية تقوم بدور مكمل لوظيفة الأسرة وتسهم بصورة علمية في تحقيق أهداف النمو والتطور وتشكيل شخصية الطفل في ضوء حاجاته وقدراته واستعداداته وميوله.

 إن انضمام الطفل إلى برامج الطفولة مبكرًا يساعد على فهم علاقته بالعالم المحيط به ، ومعرفة ما يدور من حوله ، ولقد استنتج العديد من الباحثين أن برامج رياض الأطفال ذات الجودة العالية لا تؤثر في حياة الطفل وأسرته فقط، بل ينتج عنها مكاسب اقتصادية للمجتمع ، حيث إن العنصر البشري يعد من اهم العناصر اللازمة للإنتاج وتتأثر قدر مرحلة طفولته .

والطفل في مرحلة الطفولة المبكرة في عمر ثلاث سنوات إلى ست سنوات يحتاج إلى وضع معايير محددة، لكي يستطيع أن يعبر من خلالها عن رغباته، باستقلاليته كما يجعل إبداء الرغبة في أداء ما يطلب منه ممكن.

نشأة رياض الأطفال:



نشأت رياض الأطفال نتيجة لجهود المربين ، والفلاسفة والمفكرين والمعنيين بصحة وتربية الأطفال الصغار، ومن هؤلاء العلماء والمربين "جان جاك روسو رائد المدرسة الطبيعية، ويلخص فلسفته التربوية في قوله: إن الطبيعة ترغب في أن يكون الأطفال أطفالا قبل أن يكونوا رجالاً، ومن أجل ذلك يجب عدم إكراه الأطفال علي الدراسة النظامية قبل الأوان ، وقد طالب (روسو) أن كتاباته التربوية، من خلال حرية التعليم بالخبرة، ودفع هذا بعضهم إلى اعتباره مؤسسا ليس للمدرسة الطبيعية فحسب بل و المدرسة "المركز حول الطفل".



(جوهان بستالوتزي): طالب بإطلاق قوى الطفل الطبيعية ، والاهتمام بتربية أبناء جماهير الشعب تربية عقلية وخلقية وجسمية شاملة ، بغض النظر عن إمكانياتهم المادية ، وكان هدفه أن يجمع بين النشاط التربوي والصناعة اليدوية.





إن إسهام (بستالوتزي) الأكبر كان افتتاحه معهدا لإعداد معلمي الصغار، وكان هدفه من وراء ذلك إعداد المدرس الصالح، وإصلاح طرق التدريس، وتأليف الكتب المدرسية المناسبة.





وترجع نشأة مؤسسات تعليم الطفل في مصر إلي عام ١٩١٧ حين أنشأت جمعية العائلات اليونانية بالإسكندرية أول دار حضانة سميت باسم دار مانا لتربية الأطفال الصغار.




 ثم قامت وزارة المعارف العمومية عام ١٩١٨ بإنشاء روضة للأطفال البنين بالإسكندرية وكانت تقبل الأطفال عند بلوغهم سن الرابعة، ويظلوا بها حتى سن السابعة، وكانت تهدف إلي إعدادهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، ولم تكن هذه الروضة مجانية بل كانت بمصروفات مما جعل الالتحاق بها مقصورًا علي أبناء القادرين فقط، ثم قامت في ١٩١٩ بإنشاء روضة قصر الدوبارة للبنات بحي جاردن سيتي بالقاهرة، كما تم تحويل الفرق التحضيرية بالمدارس الابتدائية للبنات إلي رياض أطفال ملحقة بالمدارس الابتدائية في عام ١٩٢٢م، ومدة الدراسة بها عامان.

 وانتهي الفصل بين البنين والبنات عام ١٩٢٤م عندما تقرر قبول البنات في الأماكن الخالية بحضانات البنين لمواجهة الاقبال المتزايد من البنات عليها.

 كما شاركت الجهود الأهلية بجهد ملحوظ في إنشاء مؤسسات تعليم الطفل قبل التعليم النظامي في مصر، حيث أنشأت جمعية دار الطفل دارا للحضانة بالقاهرة، وحذت كثير من المؤسسات الاجتماعية والخيرية حذوها في إنشاء دور للحضانة في المناطق المزدهمة بالسكان، ومن هذه المؤسسات الاتحاد النسائي المصري، ميرة مصطفى كامل، جمعية طفل المعادي، وجمعية مبرة التحرير.

 وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ انشائها عام ١٩٣٩ هي التي تتولي الاشراف علي الجهود الأهلية والخيرية وتنظيمها، كما أسهمت اسهاما ملحوظا في إنشاء العديد من دور الحضانة ورياض الأطفال في مصر.

 وبصدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ الغيت المصروفات المدرسية لرياض الأطفال، مما جعل الاقبال عليها شديدا من جانب عامة الشعب التي كانت تتطلع إلي التحاق ابنائها بها، ثم صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي والذي بمقتضاه تم الغاء رياض الأطفال وضمت إلي المدرسة الابتدائية التي أصبحت مدة الدراسة بها ست سنوات من ٦-١٢ سنة، وبذلك تقلصت دور الحضانة ورياض الأطفال في مصر وهذا ما يدل علي عدم

وضوح الرؤية لأهمية وفلسفة هذه المرحلة وأن أهدافها كانت تقتصر علي مجرد اعداد الأطفال للتعليم الابتدائي.

وفي عام ١٩٥٩ أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، والذي ينص علي وجوب إنشاء حضانة في كل مؤسسة يبلغ عدد العاملات فيها مائة سيدة فأكثر وأن الرسوم التي يؤديها أولياء الأمور هي مقابل رعاية أبنائهم في الحضانة.

وبذلك اعتبرت وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة الرسمية المعنية خدميًا برعاية الأطفال في سن ما قبل التعليم الابتدائي، واستصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية القرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة، ويتضمن اختصاصاته من حيث إعداد الخطة القومية الشاملة للطفولة، والأسس العامة لإعداد وتدريب العاملين في مجال الطفولة وقرار الميزانية، واقتراح التشريعات الخاصة بالطفولة.

وفي عام ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة ولائحته التنفيذية وحدد هذا القانون المسؤوليات المختلفة لوزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الترخيص بإنشاء دور الحضانة، ونظام القبول بها، وتنظيم العمل بها .

مفهوم رياض الأطفال:

مرحلة رياض الأطفال " هي مرحلة خاصة بالأطفال الصغار الذين أكملوا الاربعة من عمرهم ، وهي (٤-٦)، تسبق المرحلة الابتدائية ، ومدة الدراسة فيها سنتان وتكون على مرحلتين وهما:- - الروضة: مخصصة للأطفال الذين أكملوا سن الاربعة من عمرهم. - التمهيدي: الذين أكملوا السنة الخامسة من عمرهم. وتجري الدراسة فيها وفقا لمنه مقرر من

وزارة التربية والتعليم وينقل الطفل بعد انتهائه من هذه المرحلة إلى المدرسة الابتدائية، حيث يسجل بالصف الأول



مرحلة رياض الأطفال: هم أولئك الأطفال الذين يلتحقون بمرحلة رياض الأطفال في ما بين من ٤ - ٦ سنوات



وقد عرفت " بأنها مؤسسات تربوية صممت خصيصا لتقديم الرعاية والعناية من خلال البرامج التربوية المصممة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، بهدف تنشئتهم جسديا، وعقليا واجتماعيا ووجدانيا وانفعاليا في بيئة تربوية صالحة



رياض الاطفال: هي مؤسسات تربوية تعليمية ترعى الأطفال في المرحلة السنية من ثلاث أو أربع سنوات حتى سن السادسة، وتسبق المرحلة التعليمية أو التعليم الأساسي. وتقدم رياض الأطفال رعاية منظمة هادفة محددة المعالم، لها فلسفتها وأسسها وأساليبها وطرقها التي تسند إلى مبادئ ونظريات علمية ينبغي السير على هديها، وتعد بذلك الحلقة الأولى في التسلسل التعليمي ١-٦ كمؤسسة تعليمية أو جزء من نظام تربوي مخصص لتعليم الأطفال الصغار من سن "بأنشطة اللعب المنظم ذي القيم التعليمية Good.



ومؤسسات رياض الأطفال هي تلك المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية التي تقوم بقبول الأطفال دون سن الدخول للمدرسة الابتدائية، وتقوم بتقديم البرامج التربوية لهم بهدف لدخولهم المرحلة إعدادهم وإكسابهم بعض القدرات والمهارات المعرفية والاجتماعية استعدادا الابتدائية، ويشمل اهتمامها نواحي نموهم المختلفة من لغوية وبدنية واجتماعية ونفسية وإدراكية وانفعالية وغيرها، مما يحقق توفير بيئة تعليمية وتربوية أفضل تمكن من النمو السليم المتوازن.

مؤسسات تعليم الطفل قبل التعليم النظامي في مصر:



يمكن القول بأن مسؤوليات إدارة مؤسسات تعليم الطفل في مصر تتعدد منها وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الثقافة، وزارة الصحة، وزارة الاوقاف، والجمعيات والهيئات الدينية، وتقع علي وزارة الشؤون الاجتماعية معظم المسؤوليات.



أنواع ومسميات مؤسسات تعليم الطفل:



يلاحظ أن هناك تداخل وتعدد في مفاهيم مؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي علي المستويين العالمي والمحلي.

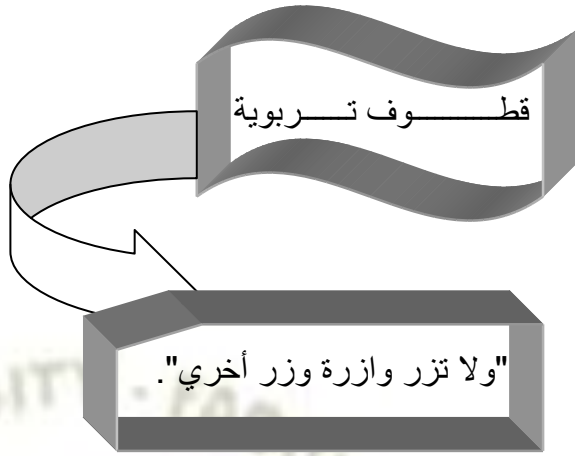


وقد قسم التربويون مؤسسات ما قبل التعليم النظامي إلي قسمين القسم الأول ويطلق عليه دار الحضانة، ويلتحق بها الأطفال حتي سن الثالثة، والقسم الثاني يطلق عليه رياض الأطفال، ويلتحق به الأطفال بعد سن الثالثة وحتى سن ما قبل التعليم النظامي أو ما قبل المدرسة الإلزامية أو الابتدائية



مما سبق يمكن القول بأن أغلب هذه المؤسسات يطلق عليها في مصر " دور الحضانة"، والبعض يطلق عليها "رياض الأطفال".





تمويل مؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر:



يلاحظ أن تمويل مؤسسات تعليم الأطفال في مصر تعتمد علي التمويل الذاتي وذلك من خلال المصروفات التي تفرض علي الأطفال الملتحقين بها، وبعض مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الخيرية والدينية.



أهداف مؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر:



تبرز أهمية تحديد أهداف مؤسسات تعليم الطفل قبل التعليم النظامي في مصر والمتمثلة في دور الحضانة من موقعها المهم، حيث إنها تستقبل الطفل في بداية حياته، وفيما يلي عرض هذه الأهداف التي جاءت في المادة الثانية من القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٧.

رعاية الأطفال اجتماعيا وتنمية مواهبهم وقدراتهم وتهيئتهم بدنيا وثقافيا ونفسيا تهيئة سليمة للمرحلة التعليمية الأولى بما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه الدينية.

نشر التوعية بين أسر الأطفال لتنشئتهم تنشئة سليمة.

تقوية الروابط بين الدار وأسر الأطفال

وفي نفس الوقت حددت وزارة التربية والتعليم أهدافاً أخرى لدور الحضانه، والتي يجب تحقيقها:

١- نمو الطفل جسمياً وعقلياً وروحياً.

٢- تكوين عادات واتجاهات سليمة.

٣- تنمية علاقاته الاجتماعية مع مجتمع الحضانه.

٤- تعرف الطفل علي البيئة المحلية.

إعداد الطفل ذهنياً لدخول وتقبل التعليم الابتدائي

تدريب حواس الطفل بحيث يستطيع أن يشاهد ويلاحظ ويفهم ما حوله من أشياء ومخلوقات ومظاهر.

تنمية قدراته اللغوية والفنية والعديدية.

رعاية أبناء الأم العاملة لتخفيف أعبائها ومعاونتها علي أداء عملها بنجاح.

مفهوم الروضة:



تعريف الروضة : الروضة مؤسسة تربوية ذات مواصفات خاصة، وتهدف إلى تحقيق النمو المتكامل للطفل بأبعاده الجسمانية والعقلية والاجتماعية إلى المدى الذي تسمح به قدراته ، عن طريق ممارسته لأنشطتها الهادفة التي تتوفر له.

عرف قاموس التربية الروضة بأنها مؤسسة تربوية تتميز بأنشطة متعددة منها اللعب المنظم الذي يهدف إلى إكساب القيم التربوية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة للتعبير عن الذات، والتدريب على كيفية العمل والحياة بما يتناسب مع متطلبات البيئة المحيطة.

مببرات اعتماد مرحلة رياض الأطفال



مببرات اعتماد مرحلة رياض الاطفال مرحلة الزامية في سلم التعليم الرسمي :

يعد تطوير المنظومة التعليمية والارتقاء بكفاءتها من أهم القضايا لما له من دور عظيم في رقي وتقدم المجتمع وبناء الإنسان القادر على التعامل مع معطيات العصر، وما يشهده من تغيرات وتطورات متسارعة، ولا خيار أمامنا في ظل هذه التحديات إلا بناء هذا الإنسان باعتباره وسيلة التنمية، وغايتها المنشودة.

ويمكن رصد أهم مببرات اعتماد مرحلة رياض الاطفال مرحلة الزامية في النقاط

التالية:

أهمية وخطورة هذه المرحلة التعليمية المهمة ودورها الأساسي في بناء شخصية الطفل وتنشئته وتعليمه وتنقيفه وتنميته، فقد كشفت مختلف الدراسات العلمية والبرامج والجهود التنفيذية عن آثار كبيرة وبعيدة المدى للتربية المبكرة ذات الجودة العالية على الأطفال بمختلف فئاتهم، وهي آثار تتعلق بنموهم السليم في مختلف جوانب حياتهم وتعويض المتأخرين منهم واكتشاف من لديهم احتياجات تربوية خاصة بينهم والتدخل المبكر لعلاجهم .

أهمية وخطورة إعداد الأطفال للمستقبل، ولعالم الغد بكل ما يحمله لهم من تحديات وصعاب في ضوء دخول العالم الألفية الثالثة من الإنسانية وهي ألفية المعلوماتية . ،

الاهتمام الدولي الكبير بهذه المرحلة التعليمية المهمة ٩ حديثًا سواء من جانب المنظمات الدولية أو الهيئات والمراكز العلمية على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمحلية ويدل على هذا الاهتمام المؤشرات التالية : وضع موضوع التربية المبكرة على أجندة الدورة الاستثنائية التي نظمتها الجمعية العامة.

نظام القبول ومدة الدراسة بمؤسسات تعليم طفل ما قبل التعليم النظامي في مصر

يشتمل نظام القبول في مؤسسات تعليم الطفل علي بعدين هما: شروط القبول، وطريقة وأسلوب القبول:

أ- شروط القبول:

حددت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لدور الحضانة والصادرة بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٨، أنه لدار الحضانة أن تضع الشروط الواجب توافرها بالنسبة للأطفال المقبولين لديها طبقًا لنوع الخدمة التي حددتها في طلب الترخيص لفتح الدار وذلك من حيث:

- ١- حالة الطفل الصحية.
- ٢- سن القبول.
- ٣- فترة الرعاية.
- ٤- ظروف الطفل الاجتماعية.

ب- طريقة القبول:

وحددت المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لدور الحضانة إجراءات القبول بدور الحضانة في مصر، وهي تتمثل في تقديم والد الطفل بطلب التحاق علي استمارة معدة خصيصاً لهذا الغرض، ومرفقاً بها ما يلي:

- ١- شهادة ميلاد الطفل أو مستخرج رسمي منها.
- ٢- صوتان شخصيتان للطفل.

تعليم طفل ما قبل المدرسة نظرة إلي المستقبل

شهدت السنوات الأخيرة اهتمام كبير من جانب الدولة بتوفير التعليم وإتاحته لكل أبنائها بأعتباره حق من حقوق الإنسان ، وأداه حاسمة لتوفير حياة أفضل للأجيال الجديدة للمساهمة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ التسعينيات اتجهت سياسات التعليم في مصر بالتركيز على إصلاح نظام التعليم ، وتطوير جودته مع الأخذ في الاعتبار أن الاهتمام بجودة التعليم يستلزم الاستمرار في تحسين مستويات الإتاحة وعدالتها وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

وفي إطار سعى الدولة لتحقيق نقلة نوعية وإصلاح شامل للتعليم قبل الجامعى فى مصر فى جميع المراحل ، وعلى كافة المستويات إصدارت وزارة التربية والتعليم الخطة الاستراتيجية القومية فصلاح التعليم قبل الجامعى فى السنوات الخمس من (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ – ٢٠١١ / ٢٠١٢) وترجمة هذه الخطة فى صورة برامج محدودة وأهداف تطوير رياضى الأطفال فى الخطة الاستراتيجية .

تطوير رياض الأطفال فى الخطة الاستراتيجية

تعد قضية التربية فى الطفولة المبكرة قضية قومية هامة ، فالسنوات الأولى من حياة الطفل هى الفترة الذهبية لبناء وتنمية قدراته العقلية والبدنية والسلوكية والعاطفية والنفسية والإبداعية .

" رياض الطفل " هى اللفترة الأمنة التى يعبرها الطفل بين الأسرة والمدرسة ونتاج فيها فرص تربوية وتعليمية جيدة لتنمية قدرات الطفل المتنوعة ويتكيف الطف فى عالم جديد ، ومجتمع له خصائصه ومطالبه ، ويتدرب فيها على جو الزمالة الدارسية ، وتزداد لديه الثقة ، والقدرة فى التعبير عما داخله ، وتظهر خلالها مواهبه وقدراته المدفونة .

وقد اثبتت الدراسات والتجارب أن الطفل الذى يلتحق بالرياض قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية أكثر تفوقاً عن نظيره الذى لم يلتحق بهذه المرحلة .

من هذا المنطق جاء الاهتمام بالطفولة المبكرة على رأس قائمة الأولويات المستقبلية فى برامج الخطة الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر حيث تضمنت الخطة اثنا عشر برنامج لاصلاح التعليم خصص منها برنامج لتطوير رياض الأطفال وهو واحد ضمن مجموعة البرامج الخاصة بالمستويات التعليمية المختلفة .

تحليل الواقع الراهن لرياض الأطفال في مصر:

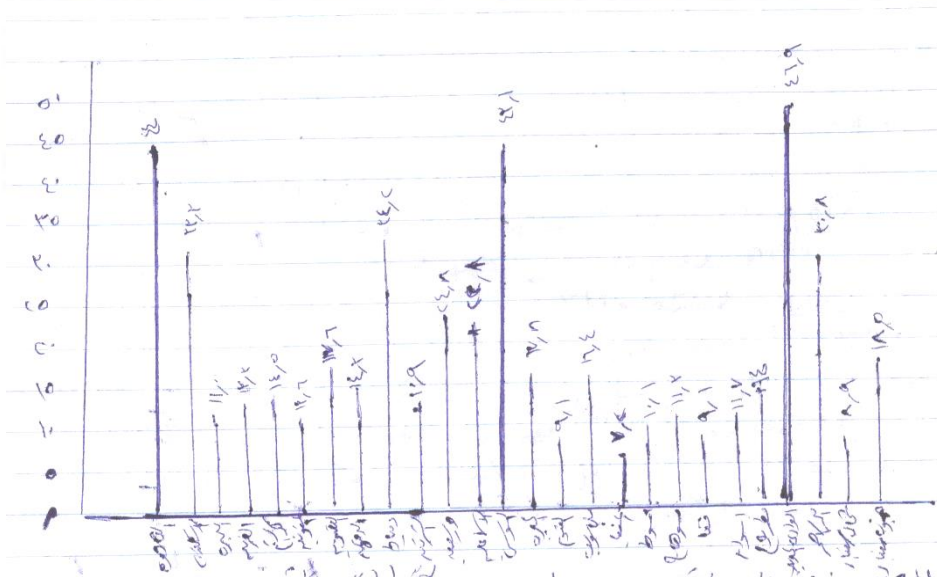


مما سبق عرضه يشير الواقع الراهن لرياض الأطفال في مصر إلى وجود مجموعة من القضايا والتحديات التي تواجه هذه المرحلة ، بعضها يتعلق بالإتاحة ، والبعض الآخر يتعلق بالجودة ، ويمكن حصر هذه التحديات في النقاط التالية :


- انخفاض معدل التحاق الأطفال بمدارس وفضول الرياض بالمقارنة بمعدل القيد الاجمالي لعدد أطفال مصر في هذه المرحلة .


حيث تشير الاحصاءات إلى أن نسبة الالتحاق بلغت (١٨.١ %) فقط وذلك في عام (٢٠٠٦) (موزعة كالتالي (١١.٢ %) في المدارس الحكومية ، و (٥.٢ %) في مدارس القطاع الخاص ، و (١.٧ %) في فصول التعليم الأزهرى .

وهو معدل منخفض بالمقارنة بالدول التي تماثل مصر في مستواها الأقتصادي ويوضح الرسم البياني تباين معدلات القيد في محافظات مصر المختلفة حيث يصل اعلى معدل قيد في محافظة الوادى الجديد بنسبة (٤٦.٩ %) وأقل معدل قيد في محافظة المنيا بنسبة بلغت (٧.٢ %) .



- انخفاض أعداد دارس فضول الرياض بالمقارنة بأعداد الأطفال فى الشرعه العمريه من (٤ - ٥ سنوات) ، وعدم تناسبها ومناطقه الكتابه العديده للأطفال فى بعض المناطق ، فضلاً عن حرمان بعض القرى والمناطق الفقيره والمحرومه من الخدمات التعليميه من وجود هذه الرياض ذلك على الرغم من تعدد وتنوع القطاعات التى أصبحت مسئولة اليوم عن تقديم خدمات للأطفال فى سن الرياض .

 فجاناب وزارة التربيه والتعليم " التى تحمل على عاتقها الجهد الأكبر من حيث توفير الأبنية والمناهج وهيئه التدريس ، وزارة التضامن الاجتماعى التى تشرف على حضانات الأطفال دون سن الرابعه .


 هناك أيضاً المجلس القومى للأممومه والطفوله الذى يحدد السياسات وشروط رعايه الطفل ، ووزارتى الثقافه والإعلام اللتين تبدلان جهوداً مكثفه فى مجال التنمية الثقافيه ، وزيادة الوعى بأهميه تنمية الطفل فى مرحله الرياض .


- انخفاض أعداد هيئه التدريس بمدارى وفصول الرياض ، وخاصة الهيئه المتخصصه والمؤهله من المعلمات ، وعلى الرغم من وجود نسبة من المعلمات الحاصلات على مؤهلات عليا إلا أنهم يفتقدن التأهيل أو التخصص التربوى فى شعبه الطفوله مما أدعى إلى حرمان أطفال هذه مرحله من أساليب التعامل التربويه التى يحتاجها .


وتشير الإحصائات إلى أن نسبة المعلمات المؤهلات والمتخصصات لا تتجاوز (١٠%) من جمله المعلمات العاملات برياض الطفل وفقاً للأحصاء (٢٠٠٦) .

- قصور المناهج وعدم ملائمتها لطفل الرياض .


- قصور عمليات الإشراف والمتابعه والتقويم الجاد لهذه مرحله وافتقاد القائمين بهذه العمليات للتخصص والتأهيل التربوى الجيد .


 وفى ضوء الواقع السابق بتحدياته المختلفة تبنت وزارة التربية والتعليم وضع استراتيجية لتنمية رياض الأطفال لتوفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية لطفل هذه المرحلة بأعتبارها من الحقوق الأساسية الإنسانية لكل طفل .


 أهداف برنامج " تطوير رياض الأطفال " فى الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر :

 يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١ - التوسع التدريجى فى إنشاء مدارس وفصول الرياض لاستيعاب نسبة الـ (٦٠ %) من جملة الأطفال فى الشريحة العمرية (٤ - ٥ سنوات) قبل نهاية الخطة فى (٢٠١٢) .
- ٢ - تحسين العملية التعليمية فى مدارس الرياض ، وتوفير جودة تعليمية تتواءم والاتجاهات العالمية المعاصرة وذلك عن طريق :

 أ- تطوير مناهج هذه المرحلة ، وتغيير اسلوب التعلم التقليدى القائم على السرد والحفظ والتلقين إلى أسلوب حديث يلبي احتياجات طفل هذه المرحلة ، ويراعى خصائص نحوه ، مع مواكبة هذه المناهج لطبيعة المستقبل ومتغيراته عن طريق دمج التكنولوجيا المتقدمة فى تعليم هذه المرحلة .

 ب - توفير الكوادر البشرية المترخصة ، والمؤهلة للتعامل مع طفل هذه المرحلة سواء من المعلمات والمعلمين ، أو الموجهات والمجهين ، والقيادات والمديرين .

 ج - تحديث وتطوير الهيكل الإدارى لمرحلة رياض الأطفال ولتحقيق الأهداف السابقة تبنت وزارة التربية والتعليم وضع مجموعة من السياسات والبرامج والأنشطة ثم تنفيذ البعض منها ، وجرى العمل على تنفيذ البعض الآخر خلال سنوات الخطة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) .

وأهم هذه البرامج :



١ - مبادرة مشروع تحسين التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة " بالتعاون مع البنك الدولي ، وهيئة سيديا ، وبرنامج الغذاء العالمي ، والهيئة الكندية للتنمية الدولية .
ويهدف هذا المشروع إلى توفير مدارس وبناء فصول للرياض تصل إلى (١٩٨٨) مدرسة وفصل في المناطق ذات الخاصة والمناطق النائية في محافظات مصر المختلفة ، وسوف يساهم هذا المشروع في تحقيق طفرة في زيادة معدلات إلتحاق الأطفال بالرياض مما يساهم في توفير مكان لكل طفل على أرض مصر قبل نهاية الخطة في ٢٠١٢ .



٢ - تدعيم الشراكة مع المجتمع المدني وتفعيل دور الجهود الأهلية من رجال الأعمال والقطاع الخاص ، والهيئات والجمعيات التعاونية وتشخيهم على بذل الجهود لتوفير المزيد من الفرص التعليمية للنهوض برياض الأطفال كما وكيف ، وتوفير فصول الرياض سواء بالمنح أو التأجير وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لهذه الفصول مما يساهم في توفير وبناء ٤٠٠٠ فصل وزيادة معدل الإلتحاق بنهاية الخطة .



٣ - تفعيل دور الهيئة العامة للأبنية التعليمية في بناء المزيد من فصول الرياض و بالإضافة إلى المنحة السنوية التي يدفعها صندوق دعم التعليم التابع لمجلس الوزراء والمخصصة لأستئجار المزيد من الفصول مما يساهم في زيادة معدل إجمالى الإلتحاق قبل نهاية الخطة .

وقد تم وضع برنامج زمنى للتنفيذ وبناء هذه الفصول والمدارس على مراحل .



٤ - وضع مجموعة برامج لتوعية أولياء الأمور بأهمية مرحلة الرياضة باعتبارها ليست ترفاً وإنما هى مرحلة حاسمة فى بناء قدرات الطفل .
مما يساهم أيضاً فى رفع معدلات الإلتحاق بهذه المرحلة .

٥ - وضع برامج للتغذية وأخرى لتوفير الرعاية الصحية للأطفال وأسره خاصة فى المناطق النائية والمحرومة ، حيث تعتبر التغذية والرعاية الصحية المقدمة للأطفال من عوامل جذب الأطفال وقناعة الأباء بإلحاق أطفالهم بهذه الرياض .


٦ - تبنى مشروعات الأسر الفقيرة للإرتفاع بمستواها الاجتماعى والاقتصادى ودعم هذه الأسر من خلال حفظ الرسوم المدرسية لتشجيعهم على إلحاق أطفالهم بمدارس الرياض ، وكذلك مشاركة وزارة التضامن الاجتماعى فى تقديم منحة شهرية مشروطة بأستمرار إرسال أطفالهم إلى فصول الرياض .

حيث كشفت العديد من الدراسات وجود علاقة بين الفقر وانخفاض المستوى الأقتصادى والاجتماعى للأسرة ، وانخفاض معدل التحاق الأطفال بمدارس الرياض . وغالباً ما يكون الفقر حائلاً بين الأطفال والتعليم فى هذه المرحلة .


٧ - وضع وتطبيق معايير قومية للتعليم فى مرحلة رياض الطفل ، وتحديث المناهج الحالية وتصميم أنشطة تربوية فى ضوء تلك المعايير وتقديم نموذج تربوى جديد لمنهج باحث على تحقيق لسيادة فى نفوس الأطفال ، قائم على المواءمة بين متطلبات التعليم ، وحق الطفل فى إشباع حاجته الطبيعية والاستمتاع بطفولته فى اللعب واللهو وممارسة الأنشطة التربوية الفنة والموسيقية والرياضية وينمى لديه القدرة على التفكير البسيط ، والقدرة على الاستكشاف ، مع الأخذ فى الحسبان الدور التربوى للتكنولوجيا فى التدريس لهذه المرحلة مما يتطلب توفير مصادر التعليم والمواد التعليمية ، والألعاب الأليكترونية وبذلك تصبح مناهج الرياض القائمة على النشاط مبهجة وممتعة لطفل هذه المرحلة .


٨ - الأعداد لتوفير كادر مميز متخصص من المعلمين والمعلمات والموجهين والموجهات قادر على التعامل مع طفل هذه المرحلة ، خاصة وإن معلمة الرياض تعد امتداد طبيعى للأم فىكون الطفل أكثر حاجة إليها ، وأشدتعلقاً بها ومن ثم فإن فهم معلمة الرياض لطبيعة المرحلة العمرية والتكوين النفسى للطفل أمران ضروريان يتطلب ضرورة تهيئة المعلمات فكراً وسلوكياً للمراحل المختلفة لنمو الطفل فى سن الرياض المبكرة ، وهذا يتحقق


من خلال التدريب المستمر فى دراسات تأهيلية أو إعادة تأهيل أو دراسات تجديدية أو تزويدية لرفع مستوى كفاءة المعلمات .

 ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء مركزين لتدريب معلمى وموجهى رياض الطفل أحدهما فى مدينة نصر بالقاهرة والآخر ببورسعيد ويسع كل منهما (١٥٠) متدرباً فى العام .

هذا إلى جانب مركز رياض الأطفال فى مدينة مبارك للتعليم والذى يعمل على توفير التدريب لمعلمات الرياض من خلال وحدة التدريب التى تسع (١٠٥) متدرب وبتدعيم وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، كذلك يساهم مشروع تحسين التعليم بالتعاون مع البنك الدولى فى تدريب المعلمين فى ثمانى عشرة محافظة مستهدفة .

 هذا إلى جانب الاستعانة بخريجات التعليم المتوسط بعد تدريبهن للعمل كميسرات فى المناطق النائية من أبناء هذه المناطق التى تفتقر إلى الخريجين المتخصصين ، وسوف تحقق عمليات التدريب المتمرة للتنمية المهنية للمعلمات والميسرات مما يؤدى إلى تحسين الآراء وسد العجز فى أعداد المعلمات سنوياً .

 وسوف يساهم تدريب الموجهين والموجهات زيادة أعداد المتخصصين منهم ، ورفع كفاءتهم وتحديد نصاب الموجه والموجهة والفصول التى سيقوم الإشراف عليها ، مما ينتج عنه تحسين نظم الإشراف والمتابعة والتقييم فى هذه المرحلة .

 ٩ - تحديث الهيكل الإدارى لمرحلة رياض الأطفال لدعم استقلالية إدارات رياض الأطفال على مستوى المحافظة وتوفير التمويل المالى اللازم لتطوير التعليم فى هذه المرحلة من خلال عمل نظام مستقل لتمويلها وفصل ميزانيتها عن ميزانية مرحلة التعليم الابتدائى . ومن المتوقع أن يؤدى تطبيق هذه الخطة الاستراتيجية إلى تطوير مرحلة الطفولة المبكرة وتعغير نظرة الأسرة والمجتمع ككل لهذه المرحلة من كونها ترفاً غير ضرورى إلى كونها مرحلة حاسمة فى بناء قدرات الأطفال على أسس قوية تؤهلهم للتعليم فى مرحلة التعليم الابتدائى .

الفصل السابع
نماذج من رواد التعليم في مصر

كلية التربية بقنا



كان إسماعيل القباني أستاذًا للتربية وأراد أن يبني خطه على أسس مدروسة مستكملة من وجهة نظر مبادئ التربية، وهو ديمقراطي النزعة ولذلك فهو ينتقد تقسيم مدارس المرحلة الأولى إلى مدارس ابتدائية لأبناء الخاصة، ومدارس إلزامية لأبناء العامة، وبذلك كتب في ١٩٢٥م يطالب بتوحيد التعليم في المرحلة الأولى لأن "التفرقة بين التعليم الأولي والتعليم الابتدائي قائمة على تقسيم الأمة إلى طبقتين منفصلة إحداهما عن الأخرى تمام الانفصال: طبقة تختص بالحكم والجاه والرفعة، وطبقة قضى عليها بالخضوع والكد والضعفة، واستشهد بالبلاد المتقدمة في الديمقراطية التي جعلت شعارها "مدرسة واحدة للجميع".

غير أن القباني كان يهتم قبل كل شيء بالتخطيط العلمي والاستعداد لكل مشروع قبل البدء في تنفيذه. وهو يؤمن بضرورة إعداد المعلمين وبناء المدارس قبل أن يطلق التعليم في كل مراحل التعليم للجميع. كما يؤمن بضرورة البدء بتعميم التعليم في المرحلة الأولى عن طريق مدرسة موحدة للجميع.

وقد ولد القباني في أسيوط، وبعد أن انتهى من تعليمه الابتدائي والثانوي التحق بمدرسة المعلمين العليا وتخرج فيها سنة ١٩١٧م. واتخذ القباني التربية وعلم النفس مجالاً لأبحاثه ودراساته. واشترك في وضع أساس معهد التربية للمعلمين بالقاهرة مع إدوارد كلابريد السويسري ١٩٢٩م. عمل أستاذاً ثم وكيلاً ثم عميداً لهذا المعهد، وأصبح بعد سنة ١٩٤٥م مستشاراً فنياً ثم وكيلاً لوزارة المعارف. وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م اختير في ٧ سبتمبر وزيراً للمعارف، ومكث في منصب الوزارة حتى ٣ يناير ١٩٥٤م.

ويتهم القباني بأنه من أنصار ارسنقراطية التعليم، بل ويتهم بأنه كان يريد بأبناء الشعب أولاً وقبل كل شيء أن يكونوا أسطوات مهرة يخدمون الإنتاج وليس لهم أن يتفلسفوا أو يفكروا في نظم الحكم أو في حقوق المواطنة وواجباتها على مستوى الفرد أو الطبقة أو المجتمع أو الوطن، ما دامت لهم قيادة قوية مستنيرة تفكر نيابة عنهم في أمور السياسة وشئون الحكم.

والحق أن القباني كان من أول من دعا إلى توحيد نظام تعليم المرحلة الأولى الذي كان ينقسم إلى مدارس أولية لأبناء الفقراء ومدارس ابتدائية لأبناء القادرين. وكتابات في الربع الأول من هذا القرن تؤكد هذا المعنى. إلا أن القباني كان يرى أنه من الخطورة على مستقبل البلد أن يلتحق كل المتخرجين من المدرسة الابتدائية بالمدرسة الثانوية ثم الجامعة. إذ أن ذلك يعني إغفال إعداد الطبقة العاملة المثقفة.

ولقد كان القباني ينادي بتوزيع التلاميذ على المدارس الثانوية والفنية حسب مجموع درجاتهم. وفي هذه الحالة قد يلتحق ابن الفقير بالمدرسة الثانوية ويلتحق ابن الغني بالمدرسة الفنية. ولا يمكن أن ننكر أهمية التعليم الفني في إعداد القوى العاملة. ولعلنا لم نشعر بحاجتنا إلى إعداد العمال الفنيين كما نشعر بها الآن.

وقد يكون تفكير القباني قد أغفل الظروف السيئة التي كانت تحيط بحياة أبناء الشعب الفقراء والتي قد لا تمكنهم من الحصول على المجموع المناسب للالتحاق بالمدرسة الثانوية- كما قد يكون قد فاتته أنه حتى لو حصل ابن الفقير على المجموع الذي يسمح له بالدخول إلى المدرسة الثانوية فإنه لم يكن ليستطيع الالتحاق بها بسبب مصروفاتها الباهظة وتركزها في المدن دون البلدان الصغيرة.

وقد تكون عدم مرونة القباني في تطبيق سياسته أو في التخطيط لسياسته التعليمية من الأمور التي تؤخذ عليه.

غير أن القباني يعتبر صاحب مدرسة تربوية وقد نجح بالفعل في تكوين مدرسة تؤمن بمبادئ التربية الحديثة وتعمل على نشرها. وقد لفت أنظار المجتمع إلى ضرورة العناية بإعداد المعلمين وربط المدرسة المصرية بالبيئة، ومراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، وأهمية التجريب في ميدان التربية قبل أن تعمم الأفكار التربوية. وكان له فضل إنشاء المدارس التجريبية والمطالبة بتطوير المناهج وطرق التدريس والإدارة المدرسية.


وأدخل القباني اختبارات الذكاء في ميدان التربية، وكان أول من وضع اختبارات الذكاء للبيئة المصرية مما ساعد على تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال على يد تلاميذه من بعده. كما كان له فضل إنشاء العيادة النفسية بمعهد التربية للمعلمين سنة ١٩٣٤م للتعرف على مشكلات التلاميذ ومعالجتها بطريقة علمية.


ونتيجة لجهوده أنشئت المدارس الأولية الريفية ١٩٣٤م- ١٩٤٤م، ثم مدارس المعلمين الريفية ١٩٤٧م- ١٩٤٨م. كما كان له فضل إنشاء رابطة التربية الحديثة في يونيو ١٩٤٣م وانتخب رئيساً لها حتى ١٩٥٣م. واتبع ذلك إنشاء صحيفة التربية ١٩٤٨م التي ظل رئيساً لها حتى ١٩٥٣م.


ولقد أثرت دعوة كل من طه حسين وإسماعيل القباني في التطورات التعليمية وخلقت مدرستين فكريتين في التربية المصرية، أما المدرسة الأولى فترى فتح أبواب التعليم بكل المراحل التعليمية لأبناء الشعب، ولا يهم أن تقوم بعض الصعوبات أو المشكلات التي تؤثر في المستوى التعليمي، فالزمن كفيل بحل مثل هذه المشكلات، أما المدرسة الثانية فترى ضرورة تعميم المرحلة الأولى والعمل على إلغاء التفرقة بين المدارس الابتدائية والإلزامية بتوحيدها في مدرسة واحدة، أما بالنسبة للتعليم الثانوي والعالي فيجب أن يقتصر على الصفوة من التلاميذ تعدهم الدولة للمراكز القيادية المختلفة، ولقد كان لهذه المدرسة أيضًا تأثير كبير في نشر كثير من الاتجاهات التربوية الحديثة، والعمل على وضعها موضع التجريب ثم تعميم التجارب التربوية الناجحة، وخاصة في الأربعينات.


طه حسين



 طه حسين أديب فنان، مرهف الحس، يرى آلام الشعب ويحس بها، ويشعر بالظلم الواقع على كاهل الشعب، فيتمنى لو أتيحت له الفرصة ليرفع هذا الظلم بنفسه؛ ولذلك فهو يرى ضرورة إتاحة الفرصة لكل أبناء الشعب للالتحاق بكل المراحل التعليمية بالمجان حسبما تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم وهو لا يريد أن ينتظر حتى تتوفر كل الإمكانيات للتعليم مثل: إعداد المعلمين، وبناء المدارس، وتدبير الأدوات والأجهزة. فهو يريد أن يحصل الشعب على حق مكتسب لا يمكن التراجع فيه، اليوم قبل الغد.

 وقد تربي طه حسين تربية دينية في صغره، واتجه بعد ذلك إلى الدراسة بالأزهر، غير أن الجو بالأزهر لم يوافق طبيعته؛ فالتحق بالجامعة المصرية عند افتتاحها، وقضى ثلاث سنوات متنقلاً ما بين الأزهر والجامعة، ثم ترك الأزهر وقرر الانتماء للجامعة سنة ١٩١٢م، ودرس طه حسين الأدب العربي والفرنسي دراسة متعمقة، واحتك بالفكر الأوروبي القديم والحديث. وبعد أن نال الدكتوراه عن رسالته عن أبي علاء المعري في سنة ١٩١٤م سافر إلى فرنسا لدراسة الأدب الفرنسي. وبعد عودته من فرنسا أصبح أستاذاً للأدب العربي بالجامعة المصرية ١٩٢٥م.

 كتب طه حسين الكثير من الكتب وترجم أيضاً إلى اللغة العربية الكثير. ومن أهم ما كتبه "في الشعر الجاهلي" في عام ١٩٢٦م. وقد أثار هذا الكتاب عاصفة في ذلك الوقت بما يحمله من آراء جريئة، ومن أهم ما كتب طه حسين أيضاً: حديث الأربعاء، الأيام، في الصيف، قصة أديب، ومن بعيد، ومن حديث الشعر والنثر، ومع المتنبى. ولقد ترجمت كثير من هذه الكتب إلى اللغات الأجنبية. وكانت بما تحمله من آراء جريئة وصراحة وفكر تقدمي مسار جدل في جميع الأوساط.

 وفي عام ١٩٣٠م عين طه حسين أول عميد مصري لكلية الآداب. وفي عام ١٩٣٢ طلبت منه حكومة إسماعيل صدقي القائمة في الحكم منح الدكتوراه الفخرية لبعض رجال السياسة المصريين، فعارض في ذلك. ولمع اسم طه حسين مرة أخرى كمدافع شجاع عن

العلم وحرية البحث العلمي واستقلال الجامعة. إلا أن السلطة نقلته إلى وزارة المعارف، ثم أحواله إلى المعاش في ٢٩ مارس ١٩٣٢م. ولقد أضرب طلاب الجامعة قرابة الشهر في ذلك الوقت احتجاجًا على إقصاء طه حسين عن الجامعة.



وبالرغم من تمرد طه حسين على كثير من الأوضاع القائمة إلا أنه كان ينتمي إلى حزب الأقلية المكروهة "حزب الأحرار الدستوريين". وكان معظم أعضاء الحزب يمثلون نوعًا من الأرستقراطية المتعالية على الشعب رغم أن الحزب كان يضم فريقًا من المفكرين الممتازين أمثال عبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد وعلي عبد الرازق ومحمد حسين هيكل. غير أن انتماء طه حسين لذلك الحزب جعله- على حد قول لويس عوض- "يبدو عاقلًا في ميدان السياسة ثائرًا في ميدان الفكر". ويبدو أن الحرية في نظر طه حسين كانت حرية العقل المستنير والفكر المتزن. ولعل ذلك يفسر بعض الفتور الذي كان ينظر به الرأي العام إلى طه حسين في العشرينات. إلا أن إقصاء طه حسين عن الجامعة في بداية الثلاثينات ثم إحالته إلى المعاش كان بداية لنقل ثقله من معسكر الأقلية المنعزلة إلى معسكر الجماهير العريضة.



وعندما حكم محمد محمود في عامي ١٩٢٨م، ١٩٢٩م بالحديد والنار وعطل الحركة الوطنية زادت الفجوة بين مثقفي الأحرار من أمثال طه حسين ولطفي السيد، وبين جماهير الشعب، فهجر طه حسين حزب الأحرار، واتجه إلى حزب الوفد الذي كان يحظى بشعبية كبيرة لأنه كان يمثل حينئذ الديمقراطية الليبرالية. وكتب طه حسين في صحيفة الوفد الرسمية "كوكب الشرق". وعمل رئيسًا لتحرير جريدة الوادي، واستمر يؤازر الوفد ويندد باستبداد الملك وبدستور ١٩٣٠م الذي أحله رئيس الوزراء صدقي محل دستور ١٩٢٣م في فترة حكمه من ١٩٣٠م إلى ١٩٣٤م.



وأعيد طه حسين إلى الجامعة المصرية عندما تولى توفيق نسيم رئاسة الوزراء في ديسمبر ١٩٣٤م. ثم انتخب عميدًا لكلية الآداب في مايو ١٩٣٦م واستمر في منصبه حتى مايو ١٩٣٩م حين أعيد انتخابه مرة أخرى لمنصب العمادة. وظل أستاذًا بالكلية. وفي أواخر عام ١٩٣٩م انتدب مراقبًا للثقافة في وزارة المعارف.

وفي أثناء عمادة طه حسين لكلية الآداب فتح باب القبول بها للطالبات ورتب قبول الطلاب حسب مجموع درجاتهم. وأدت جهوده إلى ضم مدارس المهند سخانة والتجارة والزراعة والطب البيطري إلى الجامعة المصرية وتحويلها إلى كليات جامعية. وكانت الجامعة تتألف وقتئذ من كليات الآداب والحقوق والعلوم والطب.



وعندما تولى حزب الوفد الحكم في فبراير ١٩٤٣م وأصبح نجيب الهلالي وزيراً للمعارف أسند إلى طه حسين منصب المستشار الفني للوزارة. وكان طه حسين مؤمناً بحق الشعب في التعليم بالمجان في كل المراحل التعليمية، فالتعليم في نظره ضرورة لكل إنسان كالماء والهواء. وهو ليس وسيلة من وسائل الثقافة فحسب، بل وسيلة للتربية السياسية وتحقيق الديمقراطية. ولقد كتب طه حسين من قبل وفي عام ١٩٣٨م يقول بأن التعليم "هو الوسيلة إلى أن يعرف الشعب مواضع الظلم وإلى أن يحاسب الشعب هؤلاء الذين يظلمونه ويذلونه ويستأثرون بثمرات عمله وجهده، فيردهم إلى الإنصاف والعدل، ويضطرهم إلى أن يؤمنوا بالمساواة قولاً وعملاً، وإلى أن يحققوا المساواة في سيرتهم لا في هذه الألفاظ الجوفاء التي يضللون الناس بها تضليلاً". وعندما سنحت له الفرصة بتولي منصب المستشار الفني جعل التعليم بالمدارس الابتدائية بالمجان في ١٩٤٤م. كما عمل على إنشاء جامعة الإسكندرية وانتدب مديرًا لها في عام ١٩٤٢م. واستمر في منصبه حتى أقيمت وزارة الوفد في أكتوبر ١٩٤٤م وأحيل إلى المعاش.



ومنذ عام ١٩٤٤م إلى عام ١٩٤٩م وقف طه حسين في صف جماهير الشعب وتعاطف معها بكل فكره ووجدانه. ونشر في ذلك الوقت كتابه "المعذبون في الأرض" الذي صور فيه بؤس الشعب واستغلال الأغنياء للفقراء وأكد فيه حق الشعب في الحياة الكريمة وفي الحرية وعندما ألف حزب الوفد وزارته في ١٣/١/١٩٥٠م اختار طه حسين وزيراً للمعارف. وقد استمر في الوزارة إلى ٢٦ يناير ١٩٥٢م عندما أقيمت الوزارة.



وفي هذه الفترة أخذ يضع أفكاره موضع التنفيذ. فجعل التعليم الثانوي والفني في ١٩٥١م بالمجان. لم يقتصر الأمر على التعليم الثانوي بل إنه توسع في منح المجانية لطلاب الجامعة والمعاهد العليا. وكان طه حسين صاحب الفضل في إنشاء جامعة عين شمس.



وكانت تتكون قبلها من مجموعة من المعاهد العليا المتناثرة. كما أنه وضع نواة إنشاء جامعة أسيوط بإرسال بعثات تعد نواة هيئة التدريس بها. ومن هنا يطلق على طه حسين اسم "أبو مجانية التعليم وأبو الجامعات".

المراجع:

- ١- مصطفى متولى (١٩٨٣) : القوى المؤثرة فى النظم التعليمية ، دراسة مقارنة ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية .
- ٢- أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٦) : التعليم فى مصر ماهيته وحاضرته ومستقبله ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- ٣- سعيد إسماعيل على (٢٠٠٢) : نشأة الفكر التربوى وتطويره ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ٤- محمد فوزى عبدالمقصود (٢٠٠٦) : الفكر التربوى للأستاذ محمد عبده وآلياته فى تطوير التعليم ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية .
- ٥- وزارة التربية والتعليم ك الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر نحو نقلة توعية فى التعليم (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ - ٢٠١١ / ٢٠١٢) الفصل الثامن ص ٢٤١ .
- ٦- محمد أحمد محمد عوض (١٩٩٠م): تربية الطفل قبل التعليم النظامي في مصر وبعض البلاد العربية" دراسة مقارنة"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٥٤، ج ١، ص ص ٣١٥-٣٥٧.